

مهارات التحقيق الصحفي

دليل لصقل وتطوير أدوات التحقيق الصحفي

يهدف مركز المشروعات الدولية الخاصة الى دعم الممارسات الديمقراطية حول العالم من خلال المؤسسات الخاصة والاصلاح بالتوجه نحو اقتصاد السوق. المركز لا يسعى الى الربح وهو جزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن وأحد مراكز الصندوق الوطنى للديمقراطية، يعمل فى أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم منذ ٢٥ عاما بالتعاون مع قيادات القطاع الخاص وصانعى القرار والصحفيين من أجل بناء المؤسسات المدنية اللازمة لقيام مجتمع ديمقراطى.



الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدير برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية حيث تقدم المساعدات الاقتصادية والانسانية لما يزيد عن ١٢٠ دولة حول العالم.



جريدة المصرى اليوم جريدة مصرية يومية مستقلة تصدر عن مؤسسة المصرى للصحافة والطباعة والنشر والاعلان والتوزيع ش.م.م. يشكر مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) جريدة المصرى اليوم على تطوعها بالمشاركة فى مراجعة الدليل وتنظيم ورش العمل الخاصة بتدريب الصحفيين

المصري اليوم

أعد هذا الكتاب لمركز المشروعات الدولية الخاصة
شون ت. شيفر، كلية متروبوليتان ستيت كوليج، مدينة دنفر
Shaun T. Schafer, Metropolitan State College of Denver

أعد الدراسة عن الحالة المصرية
مصباح قطب، مستشار اقتصادى، جريدة المصرى اليوم

يونيو ٢٠٠٩

شكر وتقدير

يود الكاتب أن يعبر عن تقديره لمركز المشروعات الدولية الخاصة، لاهتمامه بموضوع التحقيقات الصحفية ولرغبته في دعم هذا العمل في مصر. كما يود الاعتراف بكل تقدير لمساهمة الاستاذ/ مصباح قطب، المستشار الاقتصادي لجريدة المصري اليوم، في كتابة الجزء الخاص بدراسات الحالة المصرية، ومراجعة الكتاب للتأكد من مؤامته لأوضاع اعداد التحقيقات الصحفية في مصر.

والشكر موصول أيضاً للسيدات والسادة زيف برانستينز وجولي براينت ودافيد فاليس وجيني جراهام عما قدموه من عون للكاتب كي يعد تحقيقاته الصحفية بشكل أفضل. كذلك لا بد من التوجه بالشكر لطلاب كلية متروبوليتان ستيت كوليج بمدينة دنفر لسنة ٢٠٠٨ المسجلين في مادة اعداد التحقيقات الصحفية، لمساعدتهم الكاتب ليكون مدرساً أفضل.

كما أتوجه بشكر خاص للسيد دومينيك جرازيانو لمساعدته في تحرير هذا الدليل الإرشادي ولكتابته الجزء الخاص بإعداد خطط الموضوعات والتحقيقات الصحفية. وأخيراً أنا مدين بالكثير لأسرتي، ذلك أنه لولا مساعدة شريكتي ليزا وابني جريفن لما كان لهذا الدليل أن يرى النور.

شون شيفر - كولرادوا
مايو ٢٠٠٩

محتويات الكتاب

٩	شكر وتقدير
١١	المقدمة
١٣	"لماذا؟"
١٤	الأساسيات
١٩	هل استمر في هذا الاتجاه أو لا؟
٢٤	الأداة الأولى لصقل وتطوير مهاراتك : التدقيق في نقطة البداية
٢٥	القانون والتحريرات لإعداد تحقيق صحفي
٢٧	الأداة الثانية لصقل وتطوير مهاراتك : التحديات القانونية
٢٩	خطة العمل
٣٠	الأداة الثالثة لصقل وتطوير مهاراتك : وضع خطة للوقت
٣٣	قاعدة البيانات
٣٤	الأداة الرابعة لصقل وتطوير مهاراتك : بناء قاعدة بيانات خاصة بك
٣٥	البحث عن المصادر
٣٦	المصادر الرئيسية
٣٩	الأداة الخامسة لصقل وتطوير مهاراتك : التعامل مع المستندات
٣٩	مصادرك البشرية
٤٣	الأداة السادسة لصقل وتطوير مهاراتك : من هم هؤلاء؟
٤٥	التقصي عن الشركات
٤٥	الشركات المساهمة المقيدة في البورصة
٤٨	الأداة السابعة لصقل وتطوير مهاراتك : حول الشركات العامة (المقيدة بالبورصة)
٤٩	شركات القطاع الخاص
٥١	الشركات المملوكة للحكومة
٥٣	الأداة الثامنة لصقل وتطوير مهاراتك : نشر معلومات عن الشركات الخاصة
٥٣	العلاقة ما بين الشركات

٥٧	كتابة التحقيق الصحفي.....
٦١	المراجعة النهائية للتحقيق.....
٦٣	الخطوات الأخيرة.....
٦٤	الأداة التاسعة لصل وتطویر مهاراتك: صندوق الأدوات الإلكترونية.....
٦٥	قائمة المراجع.....
٦٧	خبرات مصرية بقلم : مصباح قطب.....
٦٧	التعتميم المعلوماتي وطموحات المحقق الصحفي.....
٦٧	أشكال من التدهور في الإتاحة المعلوماتية.....
٦٨	أشكال أخرى من الحجب المعلوماتي.....
٦٩	تعتميمات غير منظورة.....
٧٢	نصائح عملية.....
٧٥	الإطار القانوني المحيط بالصحافة في مصر.....
٧٧	القذف والسب في القانون المصري.....
٧٨	مصادر ومراجع.....
٧٩	الملاحق.....
٨٠	الملحق الأول : مصادر بحثية.....
٨١	الملحق الثاني : الصحافة وعلم الحساب.....
٨٤	الملحق الثالث : أخلاقيات التغطية الصحفية.....
٨٦	الملحق الرابع : تعريفات.....
٨٨	الملحق الخامس : أذكر اسم الشركة.....

شكر وتقدير

إن الغرض الأساسي من إعداد التحقيقات الصحفية هو جعل السلطة مسؤولة أمام الجماهير، إذ يتيح ذلك فرصة اطلاع المجتمع على الموضوعات التي تكشفها التحقيقات، مما يخلق دافعًا للتغيير وتعزيز مبادئ مساءلة الحكومة على كل المستويات. ويتطلب إجراء التحريات لإعداد التحقيقات الصحفية توفر مهارتين أساسيتين؛ هما: الإعداد الجيد وجرافية الصياغة، والأهم عنصر الوقت.

إن أفضل التحريات والتحقيقات الصحفية وأوسعها تأثيرًا لكاتب هذا الدليل، مع خبرته التي تمتد لعشرين عامًا، والعديد من التحقيقات الصحفية التي أجراها في مجالات وقضايا مختلفة، كانت تلك التي قام بها في مدينة "تولسا" في صحيفة "ورلد إن تولسا" World in Tulsa، عندما أمضى، هو وزميله المحرر "زيفا برانستينر"، ١٣ شهرًا في تجميع المعلومات والبيانات عن القضايا البيئية على مستوى ولاية أوكلاهوما، واستخدمًا قاعدة البيانات التي جمعها في إعداد سلسلة من التحقيقات عن التلوث بالولاية. كما عمل بمفرده لمدة عام في إعداد التحقيقات الصحفية عن الكارثة الصناعية في منطقة التعدين الواقعة شمال شرق أوكلاهوما، بين ثلاث ولايات. وقد أدت تحقيقاته الصحفية عما عرف بمنطقة "تار كريك"، مع غيرها من التحقيقات والضغط، إلى شروع الولاية في البدء بشراء البيوت التي يقطنها أطفال، لتمكين أصحابها من مغادرة المنطقة. وتبع ذلك مشروع فيدرالي لشراء البيوت من سكانها في هذه المنطقة المليئة بالرصاص والزنك وتشجيعهم على مغادرتها.

يهدف هذا الدليل الإرشادي إلى مساعدة وتوجيه المحققين الصحفيين المصريين، في الصحف المكتوبة وعلى شبكة الانترنت، لصقل وتطوير أدواتهم عند إعدادهم وكتابتهم الصحفية لموضوعات مختلفة. كما يمكن أيضًا أن تفيد هذه الدروس معدي البرامج الإذاعية والتلفزيونية. وعند استخدام هذا الدليل نرجو أن تضيفوا له، أو تحذفوا منه، وأن ترسلوا تعليقاتكم للكاتب، ذلك أن إعداد أي تحقيق صحفي يختلف في كل مرة عن سابقتها.

تمنياتي لكم بالنجاح

المقدمة

بدأت عملية التحري وإعداد التحقيقات الصحفية في بداية القرن العشرين بفضل الجهود التي بذلها "المكراكرز" muckrakers. وتعتبر كتابات العديد من الكتاب مثل كتاب "الغابة" لـ "ابتون سنكلير"، الذي كشف فيه عن الوسائل غير الصحية لتجهيز وتغليف اللحوم، أساس كل أعمال التحريات لإعداد التحقيقات الصحفية. إن جوهر هذا العمل هو البحث فيما تقوم به كل من الحكومة وقطاع الأعمال في جميع قطاعاته، ونقاط التقائهما. فالتحريات والتحقيقات التي تمت فيما عرف باسم "وترجيت"، وما أدت إليه من استقالة الرئيس ريتشارد م. نيكسون، تعد بحق العلامة الفاصلة في إعداد التحقيقات الصحفية.

إن هذه التحقيقات الصحفية هي أكثر من مجرد تاريخ، ذلك أن دراسة ما كتبه سنكلير وبوب وادوارد وسيمون هيرشي وغيرهم يضع بين أيدينا خريطة طريق، وعلامات هادية لصحافة اليوم والمستقبل. إن التحري عن موضوعات معينة بهدف إعداد تحقيق صحفي يبني أساساً على بعض الافتراضات والالتزامات الأساسية، ومن ثم التحرك نحو تحقيق أهداف بعينها.

أولاً، هناك افتراض معروف أثبتته التحقيقات الصحفية السابقة يتعلق بواجب محرر التحقيقات، فينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتحقيق في أمر يهم المجتمع، مثل تعبئة اللحوم، أو التنصت على المكالمات التليفونية، أو الإنفاق الحكومي... إلخ. ويكون السؤال الأول هو "لماذا؟" لماذا تتم الأمور بهذه الطريقة؟ أو لماذا حدث ذلك؟ أو لماذا سمح بهذا الأمر، ولم يسمح بغيره؟ إن أول أداة في ترسانة الأدوات التي يجب أن يستخدمها محرر التحقيقات هي: "لماذا؟".

كل حالات التحري لإعداد تحقيق صحفي تبدأ بفكرة محددة، وفي معظم الحالات تبنى هذه الأفكار على افتراض معين. ومن ثم فإن شكوك المحقق الصحفي في أمر ما، تمثل الحافز لبدء إجراء تحقيق صحفي، فأفضل التحقيقات الصحفية وأكثرها نجاحاً هي تلك التي لم تقبل بكلمة "لا" كرد، أو نهاية المطاف. بل تلك التي اعتبرت كلمة "لا" مجرد نقطة البداية لتوجيه سؤال جديد، أو بصياغة أخرى، أو التوجه لجهة أو شخص آخر، وذلك عند تهدة المتأثرين بحدث معين أو عند الرغبة في إثارة أولئك الذين يتجاهلونه.

عندما بدأت التحقيقات الصحفية كان محررو التحقيقات يشركون معهم زملاءهم المحررين، وقد وجدوا أن أفضل نقطة لبدء التقصي لإعداد تحقيق هي عندما يرفض زملاء المهنة الاهتمام بها، ذلك أن العمل في الصحافة يؤدي دائماً إلى نوع من التنافس بين الزملاء. كما أنه يعزز الحاجة إلى إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة على كل مستويات المؤسسة، فمعد التحقيقات الصحفية الذي يحاول القيام بالعمل وحده دون إشراك رئيس التحرير سيواجه خيارين: إما الفشل، أو الاضطرار إلى التنازل عن جزء كبير من التحقيق، بحيث يصبح محدود القيمة أو عديم الجدوى. ومن ثم فتأجيل النشر للبحث عن مزيد من المصادر قد يكون ضرورياً، كما أن البحث عن حلفاء أمر ضروري أيضاً للخروج بتحقيق صحفي ناجح.

"لماذا؟"

نظرًا لان التقصي يجب أن يبدأ بـ"لماذا"، ثم "وماذا بعد؟"، فمن الأهمية بمكان توجيه هذه الأسئلة حتى قبل التكبير في إعداد مشروع تحقيق صحفي. فكثير من الصحفيين الذين يقومون بالتغطية الصحفية للأحداث، أو مندوبين الصحف الذين لا يقومون بأية تحقيقات صحفية، يتمتعون بحياة سعيدة، وان كانت مملة.

كما أن الكثير من المحررين يتمتعون بحياة سعيدة، رغم أن حياتهم العملية غير مكتملة.. ومع ذلك لا يفكرون في إجراء تحقيق صحفي واحد.

هناك العديد من المطبوعات التي تقدم للقراء معلومات كافية عما يجري من أحداث دون نشر تحقيق صحفي واحد. وفي هذه الحالة، فهؤلاء الأشخاص الذين يصدرن هذه المطبوعات لا يقومون بواجبهم، ولا يحققون الهدف الأسمى من عملهم. فالغرض الأساسي من التحقيقات الصحفية هو تقديم خدمة للمجتمع وللصالح العام، تضع السلطة موضع المساءلة، ومن ثم تكون القيمة العليا للصحافة قد تحققت. حتى في حالة إجراء تحقيقات سيئة، فإنها تصبغ الشرعية على دور الصحافة بوصفها مراقبًا على عمل الحكومة. ورغم أنه من غير المتوقع أن يغير أي تحقيق صحفي العالم، مهما كانت درجة تميزه، إلا أنه قد يثير الرغبة في التغيير، ومن ثم فإن مجرد احتمال أن يؤدي تحقيق صحفي ناجح إلى التغيير، فهذا يعد مصدر إلهام لهذه التحقيقات.

وقد سألتني أحد طلبتي: لماذا أقوم بتدريس مادة التحري وإعداد التحقيقات الصحفية، وتساءل عن جدوى دراسته لهذه المادة. فسألته بدوري أين ترى نفسك في مجال الصحافة بعد عشر سنوات؟ وعندما لم يجب، رسمت له سيناريو لما سيحدث عندما يتحول من كاتب شاب متحمس لديه رغبة قوية في تغيير العالم، إلى مجرد صحفي عجوز كثير الشكوى، تملؤه المرارة ويوزع اللوم على الجميع. سيكتفي حينها بمجرد تغطية حادث سيارة، أو كتابة بعض الموضوعات الصحفية المنوعة عن الاستعدادات التي يقوم بها زوجان للاحتفال بعيد زواجهما الخمسين مثلاً، وسوف يبدو كل ذلك محزنًا ومثيرًا للرتاء.

وقلت له إن التحري والاستقصاء لإعداد التحقيقات الصحفية هو ما يعطي العمل الصحفي قيمته، فهو ما يسمح لنا بأن ننقب عما هو خفي، وتساءل عما هو واضح. كما أنه يتيح للمحقق الصحفي أن يتقدم في حياته العملية، ويفتح أبواب التقدم أمام الجميع، إذ يجعلهم يقفون على قدم المساواة ثم يسمح للمتفوق بالظهور. وهو الذي يحمي المحرر من أن يفقد نضارته وحيويته، ويعطيه الفرص لكي يستخدم صوته الفريد في القيام بعمل له قيمة وغرض وهدف.

وما قلته له هو فعلاً حديثي المفضل. ورغم أن الطالب الذي سأل هذا السؤال لم ينضم لدراسة هذه المادة، إلا أنني لم أندم لحظة على إجراء هذا الحوار، فقد كنت أعني تمامًا ما قلته في ذلك اليوم، ولا أزال أتمسك به إلى الآن عندما أكتب في هذا الموضوع. فإذا كانت الصحافة هي "النداهة"، فإن التحقيقات الصحفية هي أهم ما تقوم به هذه النداهة.

سأتناول العناصر الأساسية في موقع آخر. إلا أنه يجب أن نعرف أن أي تحقيق صحفي لا يمكن أن يكتب له النجاح دون وجود حب استطلاع جارف، وحاجة ملحة للقيام بعمل صحفي قيم وجاد. حتى ينجح التحقيق الصحفي لابد أن تتلوه خطوات، بعضها داخلي وبعضها الآخر يتطلب الاتصال بالخارج. كما أن تحديد الهدف ومجال العمل له أيضًا خطوات ومكونات مهمة في سبيل إجراء تحقيق صحفي ناجح. سنقوم في هذا الجزء بدراسة كل مكون على حدة، ومن ثم صلته بكل المكونات الأخرى.

"لماذا؟"، هي نقطة بداية أي تحقيق صحفي. قد نفكر في اسئلة من نوع: ما الذي نريد معرفته؟ أو ما احتياجات الناس؟ أو ما هي المعلومات التي نحتاج إلى معرفتها، ومن الذي يستطيع أن يقدمها لنا؟ إلا أن أي تحرٍ وتحقيق صحفي يبدأ بكلمة: "لماذا؟"

إن معظم ما نعرفه عن الصحافة يركز على "لماذا؟". فالتغطية الصحفية، خاصة تغطية الأخبار المهمة، مبنية على بيان "لماذا". إذا وقع حدث مهم، من الذي تسبب فيه، أو تأثر به؟ كيف حدث؟ أين حدث؟ ومتى؟ هذه هي أهم الأسئلة التي نسعى للإجابة عليها في التغطية الإخبارية. ويمكن تحديد أسباب الحدث بمعرفة أمور بسيطة ترتبط بالتغطية الصحفية للحدث نفسه. وإليك المثل التالي من صدر خبر عن حادثة صناعية.

بورسعيد: أصيب أربعة رجال على رصيف تحميل السفن هنا، عندما انزلت أكثر من عشر اسطوانات غاز، حمولة كل منها ٣٠ كيلو، من على لوح تحميل كانوا يقومون بوضع الاسطوانات عليه صباح يوم الثلاثاء.

إن الرد على سؤال "لماذا؟" أي لماذا أصيب هؤلاء الأشخاص، هو أن اسطوانات الغاز قد انزلت من على لوح التحميل. ورغم أن هذه الإجابة مباشرة أو بسيطة، إلا أنها تثير العديد من الأسئلة، وكل سؤال منها يشير إلى مجال يمكن التحري عنه، وإجراء تحقيق صحفي عنه. لماذا انزلت الأنابيب؟ لماذا كان الرجال في هذا المكان عندما أصيبوا؟ لماذا كانوا يقومون بالتحميل في الصباح؟ لماذا يستخدم هذا النوع من اسطوانات الأنابيب، ولماذا بهذا الحجم؟

إن مجرد فحص هذه الأسئلة الخمس، التي تبدأ بكلمة "لماذا؟"، يؤدي إلى مجالات كثيرة يمكننا أن نقوم بالتحري والتقصي عنها، وإعداد تحقيق صحفي شامل بها. لماذا انزلت الأنابيب؟ هل كان ذلك بسبب الاسطوانات؟ أم بسبب رفعها إلى السفينة؟ وتستدعي الإجابة على هذه الأسئلة موضوعات عديدة، تتعلق بجودة التصنيع، والسلامة المهنية في مكان العمل، وقواعد العمل والإشراف ودورات الإنتاج.

لماذا كان الرجال في هذا الموقع مما أدى إلى إصابتهم؟ هل كان هناك إشراف على رصيف التحميل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن هو المسئول عن الإشراف؟ هل كان الرجال يرتدون أية معدات سلامة؟ هل هذه المعدات لازمة أو حتى متوفرة؟ هل قاموا بأي عمل تسبب في سقوط الاسطوانات، أو أي عمل لتخفيف أثره؟ وعلى هذا النحو، نجد أننا نتعرض لموضوعات تتعلق بالإدارة، وسلامة الرصيف، والقواعد البحرية لتحميل السفن، والقواعد واللوائح الوطنية الخاصة بالإشراف على التحميل إن وجدت.

لماذا كانوا يقومون بالتحميل في الصباح؟ هل كانوا في بداية وردية عمل جديدة، أم هل كانوا قد انتهوا توًا من وردية العمل؟ هل كانوا يعملون في نوبتي عمل متتاليتين، أم بشكل مستمر طوال الوقت للوفاء بمواعيد التحميل؟ هل كان هناك تأخير في الشحن أدى إلى تنفيذ عملية التحميل في الصباح؟ هل هناك ضغوط خارجية على مالك الشحنة أو شركة الشحن أو غيرهما في أي خطوة من خطوات الشحن أدى إلى وقوع هذه الكارثة؟ إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تفتح بابًا واسعًا للتحري والاستقصاء عن كيفية التعامل مع المواد الخطرة، أو المواد المضغوطة، وتوقيتات ورديات العمل، ومدى إجهاد العمال، وترتيبات حصولهم على وقت للراحة، والحاجة التي دعت للقيام بالعمل في آخر لحظة، والحاجة إلى تحميل الحمولة بترتيب معين.

لماذا هذا النوع من الاسطوانات؟ هل كان هذا هو النوع الوحيد المتاح؟ هل وقعت حوادث مماثلة من قبل؟ هل تم الإبلاغ في الماضي عن وجود مشاكل مشابهة؟ هل هناك أي بدائل؟ يؤدي البحث عن إجابات لهذه الأسئلة إلى دراسة صناعة النقل برمتها، وكذلك تصنيع وشحن المواد الصناعية، والقواعد واللوائح المنظمة لها، واحتمالية ألا تكون هذه الوسيلة أفضل وسيلة للشحن.

ثم لماذا هذا الحجم (٣٠ كيلو)؟ هل هو الحجم المعتاد لشحن هذه المادة داخل الحاويات؟ هل كانت هناك وسائل بديلة؟ هل يتم التحميل عادة من على لوح تحميل؟ هل هناك سبب لعدم استخدام سفينة شحن؟ هل هناك علاقة بين حجم العبوة وتبخر أو تطاير المادة الموجودة داخلها، إلى أين سيتم شحن هذه العبوة واستخدامها؟ تغطي هذه المجموعة من الأسئلة بعض المجالات المذكورة أعلاه، إلا أنها تضيف إليها أسئلة أخرى عن استخدام مثل هذه العبوات، وعن وسائل شحن بديلة، وعن القرارات الخاصة بالتكلفة، وعن المكونات الحديثة لصناعة الشحن.

كل هذه الأسئلة قد تكون نواة لتحقيق صحفي، وإن كان العديد منها قد لا يؤدي إلى أية نتيجة. ومن ثم فالمهمة الأولى للصحفي، الذي يسعى لإعداد تحقيق صحفي، هي أن يسأل هذه الأسئلة، ومنها ينطلق عدد لا يحصى من التحقيقات. إن أسوأ خطيئة يرتكبها الصحفي هي التوقف عن توجيه هذه الأسئلة، ورغم أنها جميعًا مبنية على افتراضات، إلا أن هذه القواعد صالحة للتطبيق على كل التحريات والاستقصاءات والتحقيقات الصحفية.

إن السؤال "لماذا؟" هو أساس أي تحقيق صحفي، وفي أحيان كثيرة يحدد أيضًا مجاله، فالمستندات يمكن أن تضيء الطريق لتحقيق ناجح. ومن ثم فإن الحصول على الوثيقة الصحيحة عند إجراء تحر أو تقص لإعداد تحقيق صحفي تشبه اكتشاف منجم للذهب. وللحصول على تحقيق صحفي له قيمة لا بد من استبعاد الكثير من الشوائب، وعلى المحقق الصحفي أن يبدأ عمله بفكرة: أن هناك دائمًا مستندًا أو وثيقة ما ستساعده في تحرياته. ففضية (وترجيت) ظهرت على السطح من المندوبين الصحفيين في مراكز الشرطة، وهناك تحقيقات أخرى بدأت من مجرد العثور على خطابات، أو شهادات، أو تقارير حكومية، أو بيانات مالية، أو شهادات أمام المحاكم، أو مستندات قضائية، وغيرها الكثير.

وقد كتب وليام جينز Gains أن المستندات تتيح للمحققين الصحفيين فرصة للتحقق من صحة أي معلومات سرية أو إشاعات، كما قد تشير إلى قصة خبرية يمكن أن تصبح عملاً يستمر لمدة طويلة،

وتنتج تحقيقاً صحفياً ممتازاً. ويقرر جينز أن المحررين يستطيعون كتابة قصة خبرية جيدة بمجرد مضاهاة المستندات والوثائق، ولعل أحد الأمثلة على ذلك هو مقارنة ما تنوى بلدية ما، أو وكالة ما، أو جهة أو شركة ما، إنفاقه في سنة معينة، أي الميزانية المقررة سلفاً بما تم إنفاقه فعلاً، كما ورد في التقرير السنوي. وكما ذكر جينز أن العديد من المحررين يهتمون بشكل كبير بالمعلومات المتعلقة بإعداد موازنة مدينة ما أو حتى موازنة الدولة، إلا أن قليلاً جداً أولئك الذين يعودون لهذه الموازنات بعدها بسنة أو أكثر، عندما تنشر التقارير السنوية ليقوموا بالمقارنة (جينز ٢٠٠٨).

وعلى المحررين الصحفيين في جميع الحالات إدراك أنه كلما كانت الوثيقة أصلية، كانت قيمتها أكبر، ومن ثم عليهم تحليل مصدر كل وثيقة، والتساؤل عن دافع منظمة أو هيئة ما لإصدار مثل هذه الوثيقة، وأغلب الظن أن جوانب اهتمام مجموعة المفكرين المهتمين بالسياسات الاقتصادية ستكون مختلفة تماماً عن اهتمام الهيئة أو الجهة الحكومية الملزمة بإعداد تقرير رسمي.

ابحث دائماً عن المصادر الأصلية، وتجنب المصادر الثانوية. فمحرر الأخبار في مجلة التايمز اللندنية هو نقطة بداية جيدة للبحث عن خلفية موضوع معين، أو عن مصدره. ابحث عن المصدر الذي استقى منه محرر التايمز البيانات أو المستندات أو الوثائق، فهذه هي المصادر التي يجب أن يبدأ بها المحرر. ولا تفترض أن التقرير أو الخبر المبدئي لا بد وأن يكون صحيحاً، ولا تكرر أخطاء الآخرين، ابحث دائماً عن المصادر الأصلية.

فعندما أقوم بإعداد تحقيق صحفي، فذلك غالباً ما يعنى قيامي بفحص المستندات المتعلقة به بشكل دقيق للغاية، سواء كانت مستندات ورقية أو إلكترونية، لمعرفة مصدرها. حتى إذا كان المصدر مكتب الإحصاء السكاني للولايات المتحدة، فإني أبحث عن المكان الذي حصل منه هذا المكتب على هذه البيانات، هل كان المكتب نفسه هو الذي قام بهذا العمل أصلاً، أم حصل على هذه البيانات من هيئة حكومية أخرى، أو من جهة غير حكومية؟ وقد أوصلني هذا البحث إلى التقارير الخاصة بالتعداد السكاني التي بدأت في وزارة التجارة، وإلى مركز مكافحة ومنع الأمراض، ومكتب التحليل الاقتصادي، والجمعية الطبية الأمريكية، والعديد من المصادر المحلية الأخرى. إن فحص المستندات والوثائق بدقة يمكن أن يكون مفتاح نجاح أو فشل التحقيق الصحفي.

لا بد للمحرر أن يدرك تماماً أن المستندات والوثائق تأتي من مصادر متنوعة، فليس بالضرورة أن تكون في شكل وثائق مكتوبة، بل إن أغلبها الآن يتوفر في صورة إلكترونية. ومن ثم فعندما تبدأ البحث عن وثائق عليك أن تبحث عن عناصر الموضوع التي قد تتوفر في أشكال مختلفة، وعليك أن تسعى للحصول على المستندات التي يمكنك التعامل معها بسهولة، ذلك أنك ستقوم بإعداد التحقيق الصحفي بناء على ما تيسر لك من عناصر الموضوع التي قمت بجمعها، ولذا حاول الحصول عليها بالشكل الذي يمكنك من التعامل معها بأفضل ما يمكن.

لقد أدى إيماني بما ذكرت في السطور السابقة إلى إجراء تحقيق صحفي عن وقوع وفيات يمكن تفاديها في دور المسنين. كنت أعمل حينئذ في مدينة تولسا بولاية أوكلاهوما، وقمت بالاشتراك مع صحفي زميل لي بجمع قاعدة بيانات عن شهادات الوفاة. فشهادات الوفاة في تلك الولاية تحفظ في سجلات عامة يمكن لأي شخص الاطلاع عليها، إلا أنه لم يكن هناك أي صحفي قد سبقنا في تجميع معلومات عنها.

وجدنا أن كل المعلومات متاحة في سجلات مكتوبة، ومعظمها يتضمن مجموعة كبيرة من الرموز التي أضافتها الإدارة الصحية بولاية أوكلاهوما. بدأنا بفحص كل ورقة من هذه المستندات بدقة، بحثاً عن أية معلومات تتعلق بشهادات الوفيات قد تكون ذات قيمة، مثل مكان وقوع الوفاة، وسببها، واسم الطبيب المشرف على المريض، وسن المتوفي، وأمور أخرى من السهل بيانها. ومنها أعدنا قاعدة بيانات إلكترونية.

كنا لا نزال نجهل طبيعة التحقيق الصحفي الذي سنقوم به، فقد كنا نجمع بيانات فقط، وأتساءل بكل صراحة من الذي يريد أن يطلع على قاعدة بيانات عن شهادات الوفاة؟ ومن ثم بدأنا في فحص هذه البيانات بدقة، وقسمناها حسب موقع الوفاة وسببها وسن المتوفي، إلخ. وفي نهاية الأمر أدى هذا الفحص إلى اكتشاف عدد حالات من الوفاة غير عادية، وبنسبة أعلى من المتوقع في دور المسنين. ومع اعترافنا بأن معظم المقيمين في هذه الدور يتمتعون إلى حد ما بصحة جيدة ولا يحتاجون بشكل عام لرعاية صحية يومية، فقد وجدنا مع ذلك أن معدلات الوفيات بها مرتفعة فعلاً. عندئذ بدأنا في فحص البيانات بشكل أكثر دقة، وبدأنا نستفسر عن أسباب الوفيات في دور المسنين، فالكشفنا أن بعضاً منها كان بسبب قروح الفراش والتعرض لتجلط الدم والندوب، واستطعنا الاتصال بخبراء في مجال الرعاية الصحية وطرحنا السؤال: "لماذا؟" وعلمنا من الأطباء أن هذه الوفيات تدخل ضمن فئة الوفيات التي يمكن تفاديها، فوفاة شخص ما بسبب قروح الفراش يعني بكل بساطة أنه لم يحصل على اهتمام أو رعاية كافية. وكانت هذه هي اللحظة التي قررنا فيها إجراء سلسلة تحقيقات عن الوفيات التي يمكن منع وقوعها في دور المسنين، وهنا لجأت إلى مجموعة أخرى من الوثائق والمستندات، مثل تراخيص إنشاء هذه الدور، والقدرة الاستيعابية لها من المسنين. وبعد ذلك قمنا بتضييق نطاق البحث ليشمل دور المسنين التي وقع بها أكبر عدد من الوفيات التي يمكن تفاديها.

وبعد ذلك بدأنا في إجراء المقابلات ونحن مزودون بالمستندات ذات الصلة، وقادتنا مستندتنا إلى بعض الأفراد، وهم بدورهم قادونا إلى غيرهم. هذا يؤكد ضرورة تعدد المصادر، فعند العمل لإعداد أية تغطية خبرية فإن تجميع وثائق وتعليقات من مصادر متعددة يساعد على إعداد تغطية خبرية أكثر شمولاً. وهذا بالطبع ينطبق على إجراء التحريات والتقصي بهدف إعداد تحقيق صحفي، ذلك أن تجميع معلومات ومستندات من مصادر مختلفة ومن أشخاص متعددين يؤدي إلى تفاعل متبادل مثير للاهتمام فعلاً.

ولنضرب مثلاً على ذلك بالتحقيق الصحفي الذي كتبتَه عما حدث في مناجم "تاركريك"، في الشمال الشرقي لأوكلاهوما. كان هناك أمريكيون أصليون داخل أراضي التعدين، وذلك نتيجة لنقل بعض أعضاء قبيلة "كوابوا" وتوطينهم في هذه المنطقة، وعندما اكتشف وجود الزنك والرصاص في ممتلكاتهم، أوائل القرن العشرين، وقع بعض منهم عقود مع شركات التعدين. وفي سنة ١٩٢١ تدخلت الحكومة الأمريكية وألغت عدداً من هذه العقود، يصل إلى أكثر من عشرين عقداً، بحجة أن هؤلاء الأعضاء من قبيلة "كوابوا"، أصحاب هذه العقود، لا يمكنهم التحدث بالإنجليزية، ومن ثم استولت الحكومة على هذه العقود عن طريق مكتب شئون الهنود، ووعدت برعاية المصالح المالية لقبيلة "كوابوا".

وبانتهاء التعدين في هذه المنطقة، في سبعينيات القرن الماضي، أصبحت الأرض هناك مغطاة بمئات الأطنان من مخلفات التعدين مجمعة في أكوام حول هذه المناطق في "بيشر" و"كاردين".

وجدنا أن كل المعلومات متاحة في سجلات مكتوبة، ومعظمها يتضمن مجموعة كبيرة من الرموز التي أضافتها الإدارة الصحية بولاية أوكلاهوما. بدأنا بفحص كل ورقة من هذه المستندات بدقة، بحثاً عن أية معلومات تتعلق بشهادات الوفيات قد تكون ذات قيمة، مثل مكان وقوع الوفاة، وسببها، واسم الطبيب المشرف على المريض، وسن المتوفي، وأمور أخرى من السهل بيانها. ومنها أعدنا قاعدة بيانات إلكترونية.

كنا لا نزال نجهل طبيعة التحقيق الصحفي الذي سنقوم به، فقد كنا نجمع بيانات فقط، وأتساءل بكل صراحة من الذي يريد أن يطلع على قاعدة بيانات عن شهادات الوفاة؟ ومن ثم بدأنا في فحص هذه البيانات بدقة، وقسمناها حسب موقع الوفاة وسببها وسن المتوفي، إلخ. وفي نهاية الأمر أدى هذا الفحص إلى اكتشاف عدد حالات من الوفاة غير عادية، وبنسبة أعلى من المتوقع في دور المسنين. ومع اعترافنا بأن معظم المقيمين في هذه الدور يتمتعون إلى حد ما بصحة جيدة ولا يحتاجون بشكل عام لرعاية صحية يومية، فقد وجدنا مع ذلك أن معدلات الوفيات بها مرتفعة فعلاً. عندئذ بدأنا في فحص البيانات بشكل أكثر دقة، وبدأنا نستفسر عن أسباب الوفيات في دور المسنين، فاكشفنا أن بعضاً منها كان بسبب قروح الفراش والتعرض لتجلط الدم والندوب، واستطعنا الاتصال بخبراء في مجال الرعاية الصحية وطرحنا السؤال: "لماذا؟" وعلمنا من الأطباء أن هذه الوفيات تدخل ضمن فئة الوفيات التي يمكن تفاديها، فوفاة شخص ما بسبب قروح الفراش يعني بكل بساطة أنه لم يحصل على اهتمام أو رعاية كافية. وكانت هذه هي اللحظة التي قررنا فيها إجراء سلسلة تحقيقات عن الوفيات التي يمكن منع وقوعها في دور المسنين، وهنا لجأت إلى مجموعة أخرى من الوثائق والمستندات، مثل تراخيص إنشاء هذه الدور، والقدرة الاستيعابية لها من المسنين. وبعد ذلك قمنا بتضييق نطاق البحث ليشمل دور المسنين التي وقع بها أكبر عدد من الوفيات التي يمكن تفاديها.

وبعد ذلك بدأنا في إجراء المقابلات ونحن مزودون بالمستندات ذات الصلة، وقادتنا مستندتنا إلى بعض الأفراد، وهم بدورهم قادونا إلى غيرهم. هذا يؤكد ضرورة تعدد المصادر، فعند العمل لإعداد أية تغطية خبرية فإن تجميع وثائق وتعليقات من مصادر متعددة يساعد على إعداد تغطية خبرية أكثر شمولاً. وهذا بالطبع ينطبق على إجراء التحريات والتقصي بهدف إعداد تحقيق صحفي، ذلك أن تجميع معلومات ومستندات من مصادر مختلفة ومن أشخاص متعددين يؤدي إلى تفاعل متبادل مثير للاهتمام فعلاً.

ولنضرب مثلاً على ذلك بالتحقيق الصحفي الذي كتبتَه عما حدث في مناجم "تاركريك"، في الشمال الشرقي لأوكلاهوما. كان هناك أمريكيون أصليون داخل أراضي التعدين، وذلك نتيجة لنقل بعض أعضاء قبيلة "كوابوا" وتوطينهم في هذه المنطقة، وعندما اكتشف وجود الزنك والرصاص في ممتلكاتهم، أوائل القرن العشرين، وقع بعض منهم عقود مع شركات التعدين. وفي سنة ١٩٢١ تدخلت الحكومة الأمريكية وألغت عدداً من هذه العقود، يصل إلى أكثر من عشرين عقداً، بحجة أن هؤلاء الأعضاء من قبيلة "كوابوا"، أصحاب هذه العقود، لا يمكنهم التحدث بالإنجليزية، ومن ثم استولت الحكومة على هذه العقود عن طريق مكتب شئون الهنود، وودعت برعاية المصالح المالية لقبيلة "كوابوا".

وبانتهاء التعدين في هذه المنطقة، في سبعينيات القرن الماضي، أصبحت الأرض هناك مغطاة بمئات الأطنان من مخلفات التعدين مجمعة في أكوام حول هذه المناطق في "بيشر" و"كاردين".

وبدأ اهتمام المجتمع، لأسباب صحية، بالرغبة في معرفة مالكي هذه الأراضي بما تحويه من معدلات مرتفعة وضارة من الرصاص. بدأت الحكومة في بذل الجهود لإعادة توطين سكان هذه المناطق في أماكن أخرى، وبحلول التسعينيات قامت وكالة حماية البيئة، وهى الجهة الفيدرالية بالولايات المتحدة المسؤولة عن حماية البيئة، بإجراء دراسة قدرت فيها أن أكثر من ثلاثة أرباع هذه الأراضي المغطاة بمخلفات المناجم الخطرة مملوكة لأفراد قبيلة "كوابوا" الذين يرعى مكتب شئون الهنود مصالحهم.

وبصفتي محرراً، بدأت البحث في السجلات، وحاولت أن أحدد بدقة مالك كل قطعة أرض، واستخدمت نسخاً من سجلات الملكية في محكمة الولاية. وقمت أيضاً بالاطلاع على الدراسات العلمية السابقة، وتعرفت على تعليقات المقيمين بالمنطقة، ثم أعددت خريطة ملونة للمنطقة حسب ترسب كمية المخلفات المعدنية عليها. فوجدت أن أفراداً من قبيلة "كوابوا" يمتلكون ٤٠٪ من هذه الأراضي، وأن القبيلة نفسها لا تمتلك شيئاً.

ورغم أن الوثائق كانت مفيدة، إلا أنها لم تكن كافية لإعداد تغطية خبرية، أو تحقيق صحفي متكامل. وعندئذ بدأت في عقد مقابلات منفصلة مع ممثلي وكالة حماية البيئة، ومكتب شئون الهنود، وأفراد من قبيلة "كوابوا"، وكنت في كل مقابلة أعرض نسخاً من الخريطة التي أعدتها، وأسأل عن ملكية هذه الأراضي. وبناء على ذلك قامت وكالة حماية البيئة بمراجعة مطالبها الرسمية بالأراضي، وخفضتها من ٧٥٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي المساحة. كما ادعت قبيلة "كوابوا" أنها قامت مؤخراً بشراء قطع من هذه الأراضي الملوثة، إلا أنها رفضت تحديد هذه الأراضي بشكل دقيق. وفى كل مرة كانت المستندات والوثائق تقودني إلى الأشخاص، والأشخاص يقودونني إما إلى المستندات الأمر الذي دفع وكالة حماية البيئة إلى خفض مطالبها من ٧٥٪ من الأراضي إلى ٥٠٪ أو إلى مجرد تغيير اتجاه التحقيق الصحفي. وقد مكنتني التعليقات من استكمال موضوع التحقيق الذي تضمن ما ذكرته الوثائق وما ذكره الأفراد، وهكذا قدمنا للقراء صورة شاملة، قدر الإمكان، وتركنا لهم فرصة تحديد حقيقة الأمر بأنفسهم.

لقد نتج عن كل حالة من هذه الحالات السابقة تغطية صحفية، لكن هذا لا ينطبق بالضرورة على التحقيق الصحفي. فأحياناً تكون هناك أمور مثيرة للشكوك والاهتمام، إلا أنها لا تؤدي إلى أي شيء، وأحياناً قد يحتاج مشروع إعداد تحقيق صحفي معين إلى عمر كامل لإنجازه. إلا أن معظم التحقيقات تكون بين هذين الحدين الأقصى والأدنى. يقودنا هذا إلى نقطة أخرى ترتبط بإعداد التحقيقات الصحفية، ألا وهى التفكير في النتائج ومن ثم اتخاذ قرار بشأن بدء التحري لإعداد تحقيق صحفي، أو التخلي عن الموضوع بأكمله.

هل استمر في هذا الاتجاه أو لا؟

في البداية عليك أن تجري اختبار "تشم"، فإذا قررت أن موضوعاً ما تنبعث منه رائحة غريبة، عندئذ عليك البدء بالبحث في خلفياته. ابدأ بفحص التحقيقات والموضوعات الصحفية الأخرى التي أجريت على هذا الموضوع أو هذه الشركة أو هذا الشخص، ثم ابحث عن التحريات والتحقيقات التي تمت في أماكن أخرى، أو قام بها آخرون على موضوعات أو عن مجالات مشابهة. وقد تضطر إلى إجراء مقابلة أو اثنتين بشأن هذا الموضوع بهدف زيادة تفهمه، أو تعديل هدفك من إعداد التحقيق الصحفي.

عند استكمالك للمعلومات الخاصة بخلفيات الموضوع تصبح مستعداً لتحديد النتيجة المتوقعة من التحريات. ففي أحسن الحالات ستكون مستعداً لإجراء تحقيق صحفي ينال ثناء المجتمع وثناء زملائك ويحدث التغيير المرجو منه فعلاً، وفي أسوأ الحالات ستنمکن من إعداد تحقيق صحفي شامل يستحق القراءة عن الموضوع أو الصناعة أو الشخص المعني، وفي كل الحالات ستكون قد قدمت للقارئ تغطية خبرية شيقة ومفيدة. وتجدر الملاحظة أن التحريات التي لا تؤدي إلى الخروج منها بتغطية أو موضوع ستمنعك عن القيام بأية محاولة أخرى للتحريات في المستقبل تخيل نفسك وأنت تتحدث مع رئيسك وتبلغه أنك أنفقت شهوراً من التحري والتقصي واستخدام الموارد والطاقة في ذلك، ثم لم تجن إلا صفرًا. ستكون هذه نهاية إقدامك على إجراء أي تحقيق صحفي بعد ذلك.

لتجنب ذلك حاول أن تضع نفسك في موقع يمكنك من تحديد الاحتمالات التي يمكن لهذه التحريات أن تفودك لها، أو أن تعدل أهدافك. كن متفانلاً وتذكر أنك تحتاج إلى الاحتفاظ بمادة يمكنك الرجوع إليها عند إعدادك لقصة تدخل في بند الموضوعات المنوعة، بحيث تقدمها بشكل متعمق. فحتى إذا كانت تحرياتك لم تؤدي إلى كشف أخطاء، أو إلى إحداث تغيير، فإنها ستساعدك على تقديم تغطية خبرية يمكن أن تشرك فيها قرانك أو مشاهديك وتجذب اهتمامهم.

لا بد من إعداد خطة للعمل المتوقع الذي ستقوم به حتى لا تحيد عن الطريق الصحيح، وأن تحدد العناصر التي قد تمكنك من اتخاذ القرار إما بالاستمرار في تحرياتك أو ترك الموضوع برمته، وهذه الخطة يجب أن تتضمن موضوعاً رئيسياً وقائمة بالموضوعات الفرعية ذات الصلة بها، كما يجب أن تتضمن بعض المقترحات بشأن الوسائل التوضيحية للموضوع، مثل الصور والرسومات البيانية، إلخ. كما يجب تحديد إطار زمني للانتهاء من العمل. ناقش هذا الموضوع مع رئيس التحرير، نبهه إلى أنك قد تحتاج، إذا استمرت التحريات لمدة طويلة، إلى تحديث الموضوع من حين لآخر، ذلك أن كل التحريات تخضع أثناء إجرائها لما يمكن تسميته بعملية التحول، فلا يوجد أي شيء مؤكد عند بدء التحريات. فإذا كنا نستطيع أن نتنبأ بكل القصص الخبرية وبناتج التحقيقات الصحفية قبل بدئها، فلن نكون عندئذ في حاجة للقيام بها أصلاً. ومع ذلك فلا تزال التحقيقات الصحفية مهمة جداً، ومجرد إعدادها يرفع كفاءتك في العمل، ويمكنك من مواجهة تحديات أكبر. وفيما يلي نورد خطة لسلسلة من التحقيقات بشأن أمور تتعلق بالمؤهلات الأكاديمية لأساتذة الكليات الذين يعملون نصف أو كل الوقت. وقد قام بهذا التحري طلبة قسم الصحافة في الفصل الدراسي لربيع سنة ٢٠٠٨ بجامعة متروبوليتان ستيت كوليدج، بمدينة نيفر. أرجو أن تلاحظوا أن إعداد خطة التحقيق الصحفي يجب أن تتضمن إجراء مزيد من التحري لملء الثغرات، مع إمكانية إضافة صور أو رسومات بيانية، وتحديد اسم الكاتب أو الكتاب الذين سيشاركون في إعداد هذا التحقيق.

موضوع التحقيق

الموضوع الرئيسي: جامعة ساوث كارولينا على اتم استعداد لابلغك ان ويل فيريل ورجى بوش قد حصلوا على شهادتهما العلمية منها. كما ان جامعة دينيسون بولاية اوهايو ستخبرك ان ميشيل ايزنر وهال هوبرك وجنيفر جارنر كانوا جميعا في وقت ما طلبه بها، وأنها، إذا أردت أنت ذلك، يمكن ان تؤكد لك انك كنت ايضا طالبا بها. وسوف ترحب جامعة دنفر بحرارة بأى فرصة لابلغك ان كونداليزا رايس قد درست بها.

غرفة المقاصة: مع سرعة وتيرة الحياة في الولايات المتحدة، ترى إلى أى مدى يمكن للأمريكيين التنازل عن حقوقهم مقابل التمتع بالراحة؟ الشركة القومية للمقاصة للطلبة هي شركة قد حولت الراحة إلى صراع رأسى. براون (يتطلب صورة موثق)

معامل اصدار الشهادات العلمية: لابد انك تعرفها. ولابد انه قد وصلتك فى صندوق بريدك اعلانات تروج لامكانية حصولك على شهادة علمية فى غضون أسابيع مقابل عدة مئات من الدولارات.. فدرجة الماجستير تكلفك ١٨٠ دولار ودرجة الدكتوراة ٢٥٠ دولار هذه فرصة تحقق كل احلامك ولكنها ايضا وبطبيعتها غير مشروعة. بايلي-
(مع رسم بيانى بقائمة بهذه المعامل)

الاعتماد: تقوم وكالات اعتماد ذات سمعة طيبة بفحص المؤسسات التعليمية والمعاهد والجامعات وقرار مصداقيتها وكذلك صحة الشهادات التى تمنحها لطلبتها (تيلر)

قوائم هيئة التدريس: تبين اسماء هيئة التدريس فى كل قسم. عنصر رسم بيانى

غضب الطلبة: هو رد فعل الطلبة على عدم اعتماد شهاداتهم وعدم قدرتهم على اعتمادها من الجامعات الخاصة. هيئة التدريس (ان اعرف ان اسم لوثي موجود ولكننا سنحتاج إلى عدد من الاشخاص لبيان ذلك) - (لابد من وجود صور بعض الطلبة فى الغالب من البططجية)

المخطنون: هؤلاء هم الاشخاص الذى تقول عنهم المؤسسات التعليمية التى درسوا بها انهم لم يخرجوا منها او انهم لم يحصلوا على شهاداتهم لاسباب مالية. بيل (التنسيق مع تعليقات من آخرين) - (صورة)

B.A.G: الرسم البيانى الذى يبين المكان الذى اتى منه كل عضو فى هيئة التدريس فى كلية "مترو" ويتضمن قائمة باعضاء شركة المقاصة مع القاء مزيد من الضوء على الذين لم يستجيبوا لتلك الشركة - تايلر.

القائمة النظيفة: تشمل الكليات او البرامج التى تميزت بان عوامل الصحة بها صحيحة.

الدولى: ان تعيين الاساتذة من الحاصلين على درجات علمية من دول اجنبية يمثل مجموعة من التحديات - ستيفان وجونسون.

الموارد البشرية: تتطلب كلية مترو بيان كامل بخلفية الاساتذة الذين يقومون بالتدريس بها او الذين ستم ترقيةهم وذلك إضافة إلى المتطلبات والمؤهلات العلمية الواجب توفرها فيهم - وثرلى (يحتاج إلى صورة).

الاعتماد: هذه هى الضمانات التى تتطلبها كل كلية للتأكد من ان "البوق" الذى يقف فى مقدمة الفصل الدراسى يحمل شهادة علمية عليا قبل ان يبدأ فى "الصراخ" برون (صورة)

العاملون بعض الوقت: أكثر من نصف هيئة التدريس بكلية مترو في هذا الفصل الدراسي يعملون بعض الوقت فقط. ما سبب زيادة عددهم بهذا الشكل؟ ويثري (صورة - لماذا لانضع صورة لاحد اعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بعض الوقت اثناء قيامه بالتدريس؟)

العش: من السهل عند التقدم بالبيانات الشخصية لشغل وظيفة ما التلاعب بالحقائق بشأن بعض الامور. فقد لاتكون البيانات المقدمة ذلك صحيحة وخاصة ما يتعلق منها بالوظائف السابقة التي شغلها المتقدم للوظيفة أو بشأن خبرته - لماذا يكذب؟ رفييرا.

التنسيق/البياس: تقوم ولاية مترو حاليا باستخدام اكثر من ٥٠٠ عضو معاون في هيئة التدريس، أى اشخاص قد يقومون بتدريس مادة أو مادتين يكون لهم خبرة فيها. فما الذى يحدث عند تداخل الامور؟ ثم ضرورة سد بعض الثغرات الاخرى. هل يلعب البياس دورا هاما في التعيين في هذه المرحلة؟ بلو ومويرلى

تم تقسيم الموضوعات التي ستشملها التحريات المذكورة أعلاه إلى عدة أقسام، وتم إسناد مسؤولية كل قسم إلى طالب أو طالبين. مثلاً الشهادات العلمية التي تمنحها الجامعات المختلفة، أسماء بعض مشاهير الخريجين، كيفية الالتحاق بالجامعات، اعتماد الشهادات، الشهادات المعترف بجودتها والشهادات غير ذات القيمة.. التعاقد مع الأساتذة الأجانب، فحص مؤهلات وخبرة الأساتذة الذين يعملون نصف الوقت أو كل الوقت، كيفية شغل المناصب لمناهج دراسية معينة، والصور أو الرسومات البيانية التي ستضاف لكل جزء إذا لزم الأمر.

شارك في هذه التحريات ١٤ طالبًا قاموا بفحص مؤهلات وخبرات ١٠٠٠ مدرس بالجامعة، وأنهوا تحرياتهم قبل أسبوعين من موعد إنجازها. وحتى ذلك الحين كانت هناك تكاليف معينة يتم تحويلها بين بعضهم البعض، كما أن بعض جوانب التحري والقصص الخبرية لم يكن قد تقرر بعد إن كانت ستضم إلى التحقيق أم لا. وفي نهاية الأمر شمل التحقيق الصحفي التحري والاستقصاء عن كل الموضوعات المذكورة أعلاه، دون إدخال تعديلات عليها حتى اللحظة الأخيرة.

وعادة ما تؤدي التعديلات إلى لفت النظر إلى إمكانيات التحري في مجالات أخرى ذات صلة، ولذلك لا بد من اتخاذ القرار أثناء التحري: "هل ستستمر في هذا الاتجاه أم لا؟" عادة ما تكون الإجابة على هذا السؤال مرتبطة بالإطار الزمني الذي يجب الالتزام به في نشر التحقيق الصحفي، وما الذي تستطيع إنجازه في هذا الوقت المحدد، وما إذا كانت خطوات العمل التي أعدتها واقعية أم تحتاج إلى مراجعة (كل الخطط تحتاج إلى مراجعة)، فالإجابة على السؤال: "هل استمر في هذا الاتجاه أم لا؟" هي التي تحول التخطيط إلى عمل فعلي كامل، ودون ذلك لن يتم الالتزام بالإطار الزمني وتتوه القصص والموضوعات، وهو ما قد يحدث على وجه الخصوص في التغطيات الخبرية الكبرى، أو التحقيقات التي يشترك فيها أكثر من شخص، فقد تنشبت الجهود ويصعب تجميعها.

إن الإجابة على هذا السؤال يمكن تطبيقها على كل موضوع على حدة، ثم تجمع كلها وتصدع إلى مستوى أشمل. فعندما تكون الإجابة على سؤال "هل استمر في هذا الاتجاه أم لا؟" هي "لا" بالنسبة لعدد كبير من الأسئلة،

فهذا يعني أن هناك مشاكل أساسية في التحقيق، أو في كتابته، أو في بياناته الأساسية. كما أن الإجابة على سؤال "هل استمر في هذا الاتجاه أم لا؟" عندما تكون "نعم" بالنسبة لعدد كبير من الأسئلة، فإن ذلك قد يعني أن موضوع التحري لم يكن ملحقًا، أو أن تغطيته كانت سهلة أكثر مما يجب. وعند التطبيق ستجد أن قرار الاستمرار في اتجاه معين، أو عدم الاستمرار فيه" يشبه قائمة قد تتضمن هذه الأسئلة:

هل استمر في هذا الاتجاه أو لا؟

١. هل الموضوع يستحق التحري عنه وإجراء تحقيق صحفي بشأنه؟
٢. هل التحقيق الصحفي يجيب على التساؤلات الأساسية لقرائك؟
٣. هل تحقيقك كاملاً؟
٤. هل لديك العدد اللازم من المصادر؟ (عادة لا يقل عن ثلاثة)
٥. هل لديك على الأقل مصدر واحد موثوق به تمامًا؟ (واحد على الأقل)
٦. هل تضمن تحقيقك مصادر مناسبة لضمان الإنصاف والتوازن؟
٧. هل تحقيقك موثوق بالمستندات؟ وهل كلها من مصادرها الأصلية؟
٨. هل ناقشت بعض المعلومات الحيوية التي توصلت إليها من المستندات والوثائق مع بعض الأفراد الذين يمثلون مصادر أخرى لتحقيقك؟
٩. هل يحتوى تحقيقك على فكرة إخبارية واضحة؟
١٠. هل تحقيقك يؤكد صدر الخبر الذي ورد به؟
١١. هل هناك ما يثبت الادعاءات الواردة في تحقيقك؟
١٢. هل تحقيقك في صورته النهائية مطابق لما اقترح في مرحلة التخطيط؟
١٣. هل قمت بأعداد التحقيق ليلائم جمهورك المستهدف؟
١٤. هل أسندت الأقوال والمعلومات الواردة في تحقيقك إلى أصحابها بدقة؟
١٥. هل سار تسلسل التحقيق بشكل منطقي؟
١٦. هل تعكس كل فقرة فكرة واحدة؟
١٧. هل تسلسل التحقيق مناسب وجيد؟ وهل هناك جمل تقود القراء بسهولة من فكرة لفكرة تالية؟
١٨. هل صياغاتك واضحة ومحددة؟ وهل يستطيع القراء فهم كلماتك وجملك؟
١٩. هل ذكرت أسماء كل المصادر الذين أدلوا برأيهم؟ وهل استبعدت نفسك من التحقيق؟

يتبين من هذه النقاط المرجعية بالقائمة السابقة بعض أساسيات عملية التحري الصحفي والكتابة الجيدة، إلا أن الهدف الأساسي منها هو أن تستخدم قائمة مرجعية. وكلما كان عدد الإجابات على هذه الأسئلة بـ"نعم" دل ذلك على أن القصة الخبرية لتحقيقك جيدة، وبالمقابل فكلما كان عدد الإجابات على هذه الأسئلة بـ"لا" كلما دل ذلك على أنها تتطلب اتخاذ قرار بعدم الاستمرار، إما بالتخلي عنها كلية، أو إعادة كتابتها، أو البحث عن جوانب إضافية للتحري.

إذا كنت قد تزودت بهذه الأساسيات: أي القدرة على أن تسأل "لماذا؟"، وتثق تمامًا في أن المستندات التي لديك أصلية، ولديك القدرة على مقارنة الأفكار وإعداد خطة، وعرفت متى تسأل "هل استمر في هذا الاتجاه أم لا؟"، في هذه الحالة تكون قد خطوت الخطوات الأولى على طريق الخروج بتحقيق صحفي ناجح. فهذه هي أدواتك الأساسية، التي قد لا تكون كافية، إلا أنها تمثل بالنسبة لك ما يمثله الشاكوش والمفك في صندوق الأدوات.

بعد دراستك لما ذكر أعلاه، عليك أن تفكر في النقاط التي ستبدأ منها تحرياتك، فقد تبدأ التحريات من مجرد حدث بسيط، أو من بعض الأفكار المتداخلة. إذا عليك أن تبدأ عملاً بالتفكير في الأسئلة التالية.

١. ما الأمر الذي يتطلب التحري عنه، البحث عن أسبابه: "لماذا؟" هل لديك فكرة واضحة عما تأمل في التحري عنه؟ وهل تعلم أين ستجد مصادرك؟

٢. إلى أي مدى يؤثر شغفك واهتمامك الشخصي بالموضوعات على قرارك بالاستمرار في التحري؟ فعلى الرغم من أن هذا الاهتمام ليس عنصرًا حيويًا لنجاحك، إلا أنه من المؤكد يساعدك كثيرًا، فإذا استطعت أن تتعاطف معه وتشغف به، فإن الوقت الذي ستمضيه في التحري عنه سيكون مصدر سعادة لك.

٣. هل أجبت عن سؤال: "ثم ماذا بعد؟" عندما تبدأ في تجميع موضوعاتك، اسأل نفسك عن مدى أهمية الأسئلة التي تطرحها، هل العمل الذي تقوم به في جمع المعلومات والتحري مسلي، وله صلة بالموضوع الذي تتحري عنه؟ المرجو أن تكون إجابتك عن السؤالين بـ "نعم"، فإذا كانت بـ "لا" فلعل ذلك يعني ضرورة القيام بتغيير موضوع التحقيق الصحفي، أو تغيير اتجاهه.

٤. راجع قائمة النقاط ذات الصلة بسؤال: "هل استمر في هذا الاتجاه أم لا؟" هل هي كافية للعمل الذي تقوم به؟ هل هناك نقاط أو جوانب أخرى تود إضافتها أو حذفها؟ ولك أن تعدل في قائمة المراجعة كما تشاء، المهم هو ربطها بالعمل الذي تقوم به.

القانون والتحريات لإعداد تحقيق صحفي

في أثينا القديمة كان أفلاطون يحاجج بأن أفضل وسيلة للتوصل للحقيقة هي إجراء مناقشات حية لا يستبعد منها أو يحجب عنها أية حقيقة أو حجة. وكان يؤمن بأن هذه المناقشات ضرورية إذا أرادت أية حكومة أن تخدم شعبها بشكل جيد. والواقع أن التحقيقات الصحفية تنبع من هذا التقليد القديم لمدينة أثينا، المبني على حرية التعبير عن الرأي،

وحرية الحديث كوسيلة لضمان أقصى حد من المشاركة في الحكم، وإيجاد أفضل حكومة. فالتحقيقات الصحفية تعبر عن لا صوت لهم، وتثير على المدى الطويل مناقشات تتعلق بالأمر الأخلاقية والقانونية.

أول هذه الأمور والمشاكل هي جنحة القذف. في الماضي كانت هذه الجنحة تتعلق بمجرد الحديث أو الكتابة بشكل يضر بسمعة شخص ما أو الحكومة، على وجه التخصيص. ومن ثم فقد استخدمت دائماً تصاريح إصدار الصحف وفرض الضرائب أو القيود عليها كوسائل ضغط، وفيما بعد أضيف لهذا التعريف ضرورة أن يكون ما تم الحديث أو الكتابة عنه "غير صحيح". ومؤخراً في ستينيات القرن الماضي، في قضية أمام المحكمة العليا، أضيف لتعريف هذه الجنحة عبارة: "نية الإضرار بسبب ضغينة" عند الحديث أو الكتابة عن شخصية عامة، أو مسئول، أو شخص ما بشكل يثير جدلاً في المجتمع.

ونظراً لأن المحققين الصحفيين يتحرون عادة عن موضوعات متفجرة، إليكم بعض النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد تحقيق صحفي لتفادي التعرض لتهمة القذف:

لإثبات جنحة القذف لا بد أن تكون هناك صلة بين ثلاثة أمور:

أولاً، أن المادة الصحفية تسيء إلى السمعة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ثانياً، أن البيان أو المقال أو التحقيق الذي ادعى انه يشكل جنحة قذف يسيء إلى شخص معين، ورغم عدم ذكر اسمه إلا أنه يمكن لشخص أو أكثر التعرف عليه.

ثالثاً، أن هذه المعلومات نشرت وعرف بها أشخاص بخلاف الشخصية أو الجهة التي طالتها الإساءة.

والواقع أن معظم المحاكم قد توسعت في تحديد معنى "النشر"، فهو أكبر من مجرد وضع كلمات على صفحة وإعلام آخرين بها. فتعريف "النشر" يشمل الإذاعة، وتوزيع أشرطة الفيديو، والنشر والتدوين على الإنترنت، وإرسال الرسائل الإلكترونية. وهذا التعريف يتخطى كل الحدود والمجالات ليشمل الأخبار والرياضة والترفيه بل وحتى الإعلانات.

وقامت المحاكم بعد تطبيق هذه الاعتبارات الأساسية الثلاث بإجراء اختبارين إضافيين هما، أولاً: إذا كان من المعروف قبل النشر أن ما ذكر في التغطية الخبرية أو التحقيق الصحفي كاذب، وثانياً: وضعية الشخص أو الجهة التي ترفع دعوى القذف. فبالنسبة لأي فرد يعتبر الإهمال في ذكر الخبر جنحة قذف مؤكدة،

أما بالنسبة للشخصيات العامة أو الحكومية أو الرسمية فيكون لزاماً على من يرفع دعوى القذف إثبات " نية الإضرار، وأن النشر كان بسبب ضغينة ما"، أو بسبب عدم دقة المحرر وعدم اكترائه وتهوره، وإن كانت معظم محاكم العالم لا تعتد بهذا الجزء الأخير من التعريف.

لذلك فذكر الحقائق هو أفضل دفاع عن الاتهام بالقذف. إلا أن معرفة الحقيقة ثم إثباتها أمام المحاكم أمران منفصلان. فالناشرون والمذيعون والمحررون والمحققون الصحفيون يجدون ذلك أصعب جزء في دفاعهم عن تهمة القذف. وقد اعتاد المحققون الصحفيون مواجهة الاتهام بالاعتماد على المستندات والبيانات الرسمية، وأية مواد أخرى قد تقتنع بها المحاكم كدرع لحمايتهم. وهناك أمور أخرى تساعد المحقق الصحفي على الدفاع عن نفسه؛ مثل الدعاوى والملاحقات القضائية وأحكام المحاكم أو أية سجلات رسمية أخرى في أي مكان مثل الشهر العقاري وغيره.

ولابد أن يحترس المحققون الصحفيون من أمور عادة ما تكون أساس رفع دعوى جنح القذف ضدهم، مثل الإهمال في الكتابة أو المبالغة فيها، أو عدم وجود أدلة دامغة كافية، أو عدم قدرة المحرر على الاتصال بالشخص الذي يدعي الإساءة إلى سمعته. ونصيحتي لمن يريد تقاضي المثول أمام المحاكم أن: (١) يتشكك فيما كتبه، (٢) يقوم بمراجعته، (٣) يغيره إذا لزم الأمر. ولكي يتشكك فيما كتبه، عليه أن يسأل نفسه أولاً: "كيف عرفت هذا الذي كتبت؟"، ما مصدره؟ فإذا لم يجد ردًا فوريًا فذلك قد يعني أن لديه مشكلة. ولمراجعة ما كتبه عليه أن يبحث ليرى إن كان هناك بيانات أو مصادر أخرى قد تؤيد أو تنكر ما كتب، وأخيرًا عليه أن يغير ما كتبه إذا لزم الأمر. وهذا يعني أما إلغاء جزء من التغطية الخبرية النهائية أو التحقيق الصحفي النهائي، أو البحث عن وسيلة جديدة تتيح له تأكيد ما كتب، فإن لم يستطع فعليه البحث عن وسيلة تمكنه من أن يحوم حول الموضوع دون أن يقع ضحية له.

ولتطبيق ذلك، على المحرر أن يطبع نسخة مما كتب، ويضع خطأ أحمر تحت كل حقيقة ذكرها في كل سطر، ثم يكتب في حواشي هذه النسخة إلى جانب كل حقيقة ذكرها المصدر الذي حصل منه عليها، أو أية مصادر أخرى مؤيدة، فإذا لم يجد لديه ثلاثة مصادر أو أكثر لكل نقطة كتبها، فهذا يعني ضرورة التوقف عن التحقيق برمته، أو عن هذه النقطة والبحث عن مصادر إضافية جديدة. وفي بعض الأحيان لا يتوفر إلا مصدر واحد، في هذه الحالة عليه أن يتوقف ويقيم الموقف، فإذا أحس تجاه مصدره بالارتياح كان بها. وهذه العملية لإيجاد توازن ليست سهلة، لكنها كانت ناجحة معي.

ولأن نصوص الدستور المصري تؤكد أن مصر دولة مسلمة، فإن ذلك يشكل تحديًا آخر عند إعداد التحقيق الصحفي. ذلك أن القوانين المصرية هي خليط من القانون المدني المبني على القانون الفرنسي والشريعة الإسلامية. إلا أن هذه القوانين تزداد تعقيدًا بوجود سوابق أحكام صادرة من محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا (نرجو الرجوع لما كتبه جلاس سنة ٢٠٠٩)، إضافة إلى كل ذلك، فالمحققون الصحفيون يعملون في مناخ تسيطر عليه وسائل إعلام ضخمة خاضعة للدولة ووسائل إعلام مستقلة ناشئة.

والنقطة الأساسية التي يجب الاهتمام بها فيما يتعلق بإعداد التحقيقات الصحفية في مصر تتمثل في المواد المختلفة من القانون المصري التي تجرم نشر أخبار غير صحيحة تسيء إلى سمعة أو مصالح البلاد (نرجو الرجوع لما كتبه جلاس سنة ٢٠٠٩ ص ١٩٣). ورغم أن التحقيق الصحفي قد لا يصل إلى هذا.

إلا أن تعبير "أخبار غير صحيحة" يفتح مجالاً واسعاً لتقديم المحققين الصحفيين للمحاكمة (إذ من الذي يحدد إذا كان ما نشر صحيحاً أم لا؟)، فقد يعتبر التحقيق الصحفي الدقيق مسيئاً لسمعة أو مصلحة البلاد. ونظراً لهذا الوضع، فإن أية نقطة وحيدة صغيرة غير صحيحة، أو حتى الوقوع في الخطأ عند تهجى كلمة واحدة، قد يكون سبباً لوقوف الصحفي أمام المحاكم، ورغم أن ذلك يعتبر دافعاً للتأكد من صحة الحقائق قبل نشرها، إلا أنه يعمل أيضاً كعنصر تخويف للمحققين الصحفيين المحتملين.

إضافة إلى ذلك، فإن تعديل المادة ١٧٩ من الدستور في مارس ٢٠٠٧ منحت السلطة حق اعتقال أي شخص يشتبه في أنه إرهابي، ومن ثم منحتها الحق في تفتيش بيته والاطلاع على بريده والتنصت على كل مكالماته التليفونية دون وجود أمر تفتيش صادر من المحكمة (نرجو الرجوع لما كتبه جلاسر ٢٠٠٩ صفحة ١٩٣). ولا يبدو هذا التعديل في ظاهره أمراً مقيداً للمحققين الصحفيين، إلا أن دول العالم لديها تاريخ طويل في تعريفها للإرهاب، ومن ثم فإن الدولة قد تعتبر أي صحفي يحقق في موضوع قد يضر بمصالح الدولة إرهابياً. إلا أنني لم أعتز على أي تطبيق لهذا الاحتمال بالنسبة لأي تغطية إعلامية منذ صدور هذا التعديل، غير أنه يجب التنويه إلى أن بحثي هذا شمل فقط الصحف التي تصدر في مصر باللغة الإنجليزية.

الأداة الثانية لصفل وتطوير مهاراتك: التحديات القانونية

- إن مساءلة الحكومة والسلطة، والتحري عن أعمالهما الخاطئة هو الدور الأعظم للصحافة، إلا أن النوايا الطيبة ليست ضماناً ضد الملاحقة القانونية القضائية.
١. عندما تبدأ في إجراء تحقيق صحفي عليك أن تعرف ما هي مخاطر الملاحقة القانونية التي قد تتعرض لها.
 ٢. ما هي الخطوات التي اتخذتها لحماية نفسك، ولتفادي رفع دعاوى قذف في حقك؟
 ٣. ما هي الوسائل التي اتبعتها في تجميع المعلومات والاحتفاظ بمذكراتك؟ وهل تستطيع استخدامها فيما بعد عندما ترغب في مراجعة مصادرك؟
 ٤. هل خصصت بعض الوقت والموارد للتأكد من الحقائق قبل نشر التحقيق الصحفي؟
 ٥. ما الحد الأدنى من المصادر الذي حددته لنفسك لتدقيق البيانات المتضاربة؟
 ٦. هل تنوي التشاور مع محاميك بشأن أي جزء من التحقيق قبل الانتهاء منه؟ وقبل كتابته؟ وقبل نشره؟

خطة العمل

إذا لم يكن لديك فكرة عن مكان تريد الذهاب إليه، فاللجوء إلى خريطة يمكن أن يساعدك في العثور عليه، وهو ما ينطبق على التحري والتقصي بغية إعداد تحقيق صحفي. لا بد، على الأقل، أن تكون لديك فكرة عن أسباب إجراء التحقيق، وأهم خطوة في هذا المجال هي إعداد خطة عمل، فهي مثل خارطة الطريق، بها علامات تحدد الاتجاهات والمقاصد والأماكن، وبدونها يصبح التحري بلا قيمة أو هدف. فإن استطعت أن تحدد منذ البداية موعد النشر، فذلك سيتيح لك فرصة إعداد تحقيق كامل متكامل يغطي كافة الجوانب.

ذلك أن مطبخ الصحف (غرفة الأخبار) يعمل على نفس نظام الخطط المسبقة التي تقوم على التشارك، فمدير ورئيس التحرير يعرفان وقت إصدار العدد الذي سينشر فيه التحقيق، ويعرفان أيضًا التحقيقات أو الموضوعات المختلفة التي ستنتشر في نفس العدد، وعدد الصفحات الفنية غير الإخبارية والمنوعة والصور وغيرها، وعدد صفحات العدد، والصفحات المتاحة للتحقيق، والجزء المخصص له.

وعلى رئيس التحرير أن يعرف التحقيق الصحفي الذي يقوم محرروه بإعداده، وما هي التغطية الإخبارية التي سيقومون بكتابتها، وما هي الصور التي قد يحتاجون إليها حتى يتم إعدادها لهم مسبقًا، ولا بد أن تكون لدى المحرر نفسه فكرة عامة عن الشكل النهائي للتحقيق الذي سيتم نشره.

إن أفضل طريقة لتنظيم العمل هو إعداد خطة مالية للمطبوعة، سواء كانت صحيفة أو مجلة، (الخ) على أساس ميزانية كل جزء منها. وهذا ينطبق على وضع خطة أو ميزانية التحري لإعداد التحقيق، فعليك أن تعامل التحري والاستقصاء كما لو كان جزءًا مستقلًا، ثم تقوم بتقسيمه. لذلك عليك أن تبدأ التحري من القمة، هابطًا بالتحريات جزءًا جزءًا في اتجاه القاعدة، وبهذه الطريقة تحدد المساحة التي ستوفرها لكل جزء من التحقيق.

وأول خطوة لوضع خطة تحقيق ناجحة، هي تحديد الوقت الذي سيسغرقه الاستقصاء لإعداد التحقيق. دعونا نعود مرة أخرى للمثل الخاص بالكارثة التي وقعت في بورسعيد، من المفترض أن المحرر يستطيع تقدير الوقت اللازم للتحري والاستقصاء، وهذا سيساعد على تحديد المساحة التي يحتاجها، وعليه الاستمرار في العمل بهذه الطريقة وتخصيص جزء من التحقيق للتغطيات الخيرية الجانبية، والتفاصيل التي قد لا تضيف كثيرًا للموضوع ولكنها لا تزال مهمة. وعليه التأكد من إمكانية إضافة صور ورسومات بيانية، أو غير ذلك مما يلزم لتوضيح التحقيق، بشرط أن يتم ذلك بشكل متناسق وليس خارج السياق.

إن أفضل طريقة لإعداد الخطة والميزانية هي أن تكون على شكل لوحة كبيرة، تتضمن رؤوس موضوعات يكتب تحت كل منها المعلومات اللازمة. ويجب أن يتم تحديث الخطة طوال فترة العمل في التحقيق، وعلى رئيس التحرير أن يطلب المعلومات ذات الصلة بكل جزء من التحري. وفيما يلي نورد بعض الأسس التي يجب أن يأخذها المحررون في الاعتبار عند إعداد تحقيق صحفي:

١. اسم مختصر أو كلمة واحدة لكل جزء من التحقيق.
٢. تحديد المحرر الذي سيكتب التحقيق بما في ذلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر.
٣. وصف موجز لموضوع التحقيق في جملتين أو ثلاث.
٤. الوقت اللازم لإعداد التحقيق، وتاريخ نشره، وموقعه من المطبوعة.
٥. توقيت الحد الأقصى للانتهاء من التحري والاستقصاء.
٦. تحديد الصور والرسومات البيانية بشكل عام، وغيرها من الجوانب الفنية التي سيتم إضافتها.
٧. أي شيء آخر قد يكون مهماً أو ذا صلة بالتحقيق.

وأياً كانت الجوانب التي سيتضمنها التحقيق، هناك عدة وسائل لمناقشتها، فمثلاً بالنسبة لمطبوعة أو صحيفة أو مجلة كبرى، يتعامل فيها المحررون مع نفس رئيس التحرير في كل مرة، فمن المنطقي أن تعقد اجتماعات لمناقشة كل جزء من خطة العدد، فعلى رئيس تحرير قسم الأخبار مثلاً أن يلتقي بكل محرري الأخبار ويحدد الأجزاء المختلفة. وينطبق ذلك أيضاً على كل قسم في المطبوعة سواء كانت مجلة أو صحيفة، بما في ذلك القسم الخاص بالتحريات والتحقيقات. وبعد ذلك على رئيس التحرير لقاء كل رؤساء أقسام التحرير الأخرى وتجميع الموضوعات، وعندئذ يستطيع رئيس التحرير التعرف على كل ما سيقدم في العدد.

أما إذا كانت المطبوعة صغيرة، وبها عدد محدود من المحققين والمحررين، فقد يكون من الأفضل أن يلتقي الجميع سويًا لإعداد خطة شاملة للعدد. وبهذه الطريقة يستطيع كل واحد منهم أن يقدم ما عنده. ويعرف المحررون ورؤساء التحرير أن إحدى الأدوات المهمة والأساسية في التحري لإعداد تحقيق صحفي هي إعداد خطة عمل، ومن ثم فالقيام بهذه الخطوة هو بداية الطريق نحو النجاح.

وأحياناً تشكل المبالغة في الاحتياط ضرراً بخطة العمل عند إعدادها، فلا بد أن تقسم بين الإعداد والكتابة والتصوير، إلخ. ومن ثم فلا يجب إدراج موضوعات لن تستكمل في الموعد المحدد لنشر المطبوعة ضمن الخطة. إلا أن علينا أيضاً إدراك أن الأمور لا تسير كلها بحسب الخطط الموضوعية، فقد تتغير أو تتحول أو ت عدل أو حتى تترك جانباً، فهي في نهاية الأمر تغطية لخبر أو موضوع ما، فإذا تحولت الأمور يكون علينا إما إعداد قصة خبرية أخرى، أو الاتجاه نحو اتجاه آخر في التحقيقات، مثل إجراء تحقيق عن المشورة الفنية في مجال بيع بوالص التأمين!

ما إن يحصل معد التحقيق الصحفي على الموافقة بالبدء في التحري والتقصي، حتى يكون عليه أولاً، إعداد خطة تشمل على الخط الرئيسي للتحقيق والخطوط الجانبية له، إضافة إلى الصور والرسومات البيانية وغيرها من الأجزاء التي قد يلزم إضافتها. ثم عليه إعداد صورة تخيلية للشكل النهائي لتحقيقه، على أن يكون مستعداً لتغيير الخطة أثناء سير العمل.

١. قم بإعداد خطة تمثل نموذجاً لسلسلة التحريات والتحقيقات التي تنوي القيام بها، وقم بتحديد عدد أجزاء السلسلة، ثم ضع أجزاء بديلة للأجزاء التي قد لا تتبلور، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أجزاء قد يثبت أنها أفضل مما كان متوقفاً لها.

٢. على أساس الخطة التي أعدتها، اكتب تحقيقاً مبنياً على أفضل السيناريوهات. وافترض أن كل خطأ أو غش ستقوم بفضحه سيكون أسوأ مما قدرت. وافترض أن كل مصدر تبحث عنه ستجده، وأنت ستجد مصادر مستعدة للحديث والثرثرة، وأن ما تدلي به هذه المصادر سيستحق أن يذكر ويكتب في التحقيق الصحفي.

٣. على أساس الخطة التي أعدتها، اكتب تحقيقاً مبنياً على أساس أسوأ السيناريوهات، وأن موضوع التحري والتحقيق لن يكون كما توقعت، وأن المشاكل والأخطاء التي كنت تسعى لفضحها أقل كثيراً مما توقعت، وأن الحصول على مصادر أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً.

٤. قم بعد ذلك بمقارنة الخطتين، خطة أفضل سيناريو مقارنة بخطة أسوأ سيناريو. فإذا كانت نتيجة السيناريو الأسوأ لا تؤدي إلى شيء، فقد يكون من الأفضل إعادة النظر في التحري والتحقيق برمته. وإذا كانت نتيجة أفضل سيناريو تؤدي إلى سلسلة تحقيقات لن تريد أنت نفسك قراءتها، فيجب عندئذ إعادة النظر في التحقيق والتحري برمته.

٥. اطلع على سلسلة تحقيقات صحفية أخرى، وحاول تقسيمها بإعداد خطة لتحقيق صحفي بناء على ما قرأته مكتوباً في الصحف أو على الإنترنت. لتستخلص الدروس المستفادة من التحقيقات الصحفية الأخرى.

قاعدة البيانات

على محرري التحقيقات الصحفية تعلم كيفية استخدام قواعد البيانات، والتمكن من إعداد مجموعة من قواعد البيانات الخاصة بهم. ذلك أن قواعد البيانات هي أدوات تمكنك من تنسيق عملك ومتابعة أمور معينة، وتقصي الحقائق ومتابعتها لاستخدامها في المستقبل.

وتبدو أهمية عنصر التنسيق عند اتخاذك لقرار "الاستمرار في العمل في اتجاه معين أو تركه جانباً"، وعند إعدادك للأجزاء المختلفة من خطتك. ففي كل هذه المجالات تساعدك قاعدة بياناتك على متابعة موضوعات معينة، وتبين لك الموضوعات التي يكون التحري وإجراء تحقيقات صحفية عنها صعباً، وتعينك على التنبؤ بالموضوعات التي سيوافق عليها رئيس التحرير، وعن الوقت اللازم لإعداد تحقيق معين وهكذا. ويكفي أن نؤكد هنا أن قيمة قاعدة البيانات تكون أكبر إذا كان أكثر من محرر سيعملون في نفس التحقيق، كما أنها وسيلة ناجحة لمتابعة المصادر وما وصلت إليه الأمور بالنسبة لأحداث معينة.

وعلى سبيل المثال فأنا أفكر دائماً في قاعدة البيانات الخاصة، باعتبارها جميعاً للمعلومات تقوم به الحكومة أو المنظمات غير الحكومية، أو الوكالات الخاصة، فتجميع المعلومات في قاعدة يمكن هذه الجهات من متابعة أعمالها. وكثيراً ما أستخدم أنا قاعدة البيانات البسيطة الخاصة بي كوسيلة لتسجيل أسماء مصادري ومناصبهم والمعلومات التي يمكن أن يدلوا بها والتواريخ التي التقيتهم فيها وغير ذلك. وتساعدني هذه القاعدة في تحديد المصادر المحتملة في مشروعات التحقيقات المستقبلية، إذ أحدد متى التقيت بهم وأين وماذا قالوا ووسيلة الاتصال بهم. إن مجرد إعداد قائمة بأسماء تكون قد كتبتها في مذكراتك، أو حتى على فوطة ورق في مطعم أو على أي شيء، وتجميعها قد يستغرق وقتاً طويلاً ولكنه ضروري.

وتساعدني قاعد البيانات، ليس فقط في متابعة ما قمت بالتحري والاستقصاء عنه، ولكنها تعتبر أيضاً مرجعاً مهماً عندما أبدأ في مراجعة التحقيق للتأكد من مصادره. وكثيراً ما أضيف في هامش قاعدة البيانات التي أعدتها بعض التواريخ أو الأرقام التي تساعدني في التحقق من المعلومات التي قدمها لي أحد مصادري من قبل. وقد لا يكون لذلك أهمية دائماً، إلا أنه يعطيني الثقة ويوفر لي الأمان عندما أقوم بالتأكد مرة واثنين وثلاث من نقاط معينة في الساعات الأخيرة للتحقيق قبل الطبع.

ما إن تنتهي من إعداد قاعدة البيانات الخاصة بك، ستجد أنها أصبحت كياناً حياً يتطور. كما أن الاحتفاظ بقاعدة البيانات هذه إلكترونياً، يمكنك من إضافة مصادر جديدة لها، أو حذف مصادر قديمة. كما يمكنك من تحديد المصادر التي من المحتمل أن تكون مفيدة في تحقيقات مستقبلية قد تقوم بها. وعليك أيضاً مداومة الاتصال بالمصادر حتى بعد نشر التحقيق. لقد أدى قيامنا بتحقيق عن انهيار شركة الخدمات التجارية المالية كومر شال فينانشيل سرفيسز (Commercial Financial Services inc.) في سنة ١٩٩٨، إلى إعدادنا لقاعدة بيانات ضخمة، شارك ثلاثة محررين في إعدادها والاستفادة بها في بحثهم وتحرياتهم. وأثناء التحري وجمع المعلومات، تبين للمحررين وجود صلة بين كبار المسؤولين في الشركة. ونظراً لأن سلسلة التحقيقات كانت ستنتشر، فقد استخدم المحررون قاعدة البيانات للتأكد من الحقائق الواردة فيها ومضاهاتها ببعضها البعض، وأخيراً، وبعد سنة أو أكثر من نشر سلسلة التحقيقات،

استخدمت قائمة الأسماء والمصادر التي تم تجميعها في الاتصال بالمصادر التي تم الاتصال بها عند إعداد سلسلة التحقيقات، وتم تحديثها وإضافة مزيد من المصادر المحتملة لها.

إن تعلم استخدام قاعدة بيانات لا يتطلب تعلم لغة جديدة، أو تدريب العقل على العمل في اتجاه جديد. فرغم وجود برامج الكمبيوتر المتقدمة جداً التي تسمح بتخزين بيانات أكثر تعقيداً في شكل بسيط، إلا أنه يمكن إعداد قائمة بالمصادر في أقل من عشر أعمدة بيانات. وحتى لو كانت قاعدة البيانات أكبر، مثل قائمة المخالفين للقانون التي تعدها إدارة ما، فإن برامج الكمبيوتر البسيطة تمكن المحرر الصحفي من البحث عن المعلومات.

وفي هذا المجال يمكن للمعلومات المتوفرة في قاعدة بيانات حكومية أن تكون أداة جيدة تفيدك في عملك. فقد قمنا مثلاً بإعداد قاعدة بيانات بالإجراءات التي فرضتها ونفذتها إدارة البيئة في ولاية أوكلاهوما، ساعدتنا على أن نتعرف على أهم الإجراءات التي قامت بها هذه الإدارة. وقد جمعنا بيانات شملت ثمان سنوات، وعندما أنهينا التحري والبحث تمكنا من معرفة الجهات التي تدفع أكبر الغرامات بسبب تلوثها للبيئة، وأكثر أسباب فرض الغرامات شيوعاً، ونوعية التلوث البيئي الغالبة، ونوعية التلوث البيئي التي لا تؤدي إلى دفع غرامات. وقد شكلت قاعدة البيانات هذه أساس المقابلة التي أجريناها مع رئيس قسم المحافظة على البيئة، حيث ذكر أثناء إجراء المقابلة أنه رأس هذا القسم منذ إنشائه، لكنه لا يعرف الجهة التي تتسبب في أكبر نسبة من التلوث البيئي في الولاية!!

إن أي وثيقة أو مستند (وهناك دائماً وثيقة أو مستند) تصلح كبدائية لبناء قاعدة بيانات، والمعوق الوحيد لذلك هو عدم توفر الوقت الكافي للبناء على هذه القاعدة، وعدم رغبتك في البحث عن البيانات، وطريقة حفظها. إن التوسع في النظم الرقمية يجعل من السهولة بمكان متابعة أي شيء، إلا أن هذا لا يعني أن المحقق الصحفي لن ينتهي به الأمر لإعداد قاعدة بيانات ورقية خاصة به، ورغم أن تنفيذ ذلك يستغرق وقتاً طويلاً، إلا أن الأمر يستحق بذل هذا الوقت والجهد؛ لأنه سيمكنك من البحث عن البيانات بسرعة وسهولة.

الأداة الرابعة لصقل وتطوير مهارتك: بناء قاعدة بيانات خاصة بك

لا يلزم أن تكون قاعدة البيانات التي ستقوم ببنائها معقدة، فهي أهم حليف لك في تحرياتك، لذا يجب أن تكون أداة يستطيع أي شخص استخدامها بسهولة للحصول على معلومات.

١. نظراً لأن قاعدة البيانات التي ستقوم ببنائها ضرورية لإجراء التحريات والتحقيقات الخاصة بك، فعليك أن تفكر في المعلومات والبيانات التي تود أن تتضمنها. قم بتخصيص بعض الوقت لتحديد رؤوس موضوعات كل قسم، ثم اكتب هذا التقسيم لاستخدامه فيما بعد، ومن الأفضل أن تبدأ من الآن في إعداد برنامج على شكل لوحة كبيرة.

٢. قم بإعداد خطة للتحري والاستقصاء بناء على الجدول التالي، أين يمكن البحث عن مصادر؟ ما هي الصور التي ستحتاج إليها في تحقيقك؟

البحث عن المصادر

إذا كنت تريد أن تبدأ في بناء قاعدة بيانات، فلا بد أن تبدأ ببعض البيانات المتاحة لديك، فإذا قمت بتقسيم المصادر إلى مكوناتها البسيطة، ستجد ثلاثة أنواع من المصادر: المصادر الرئيسية، والمصادر الثانوية، والناس. لن نناقش هنا المصادر الثانوية لأن محددها كثيرة، بل سنقوم في هذا الجزء بدراسة المصادر الأساسية، أي المستندات والناس.

أولاً، هناك مصادر ثانوية، ولكنها تلعب دوراً مهماً في إعطاء خلفية جيدة لموضوعك، وتفودك إلى المصادر الرئيسية وإلى الناس الذين قد تحتاج إليهم في إجراء تحقيقاتك. وأنا أعتبر كل التحقيقات السابقة على الموضوع الذي ستقوم بتغطيته هي من فئة المصادر الثانوية، سواء كانت قصصاً خبرية في الصحف أو المجلات أو على الإنترنت أو في الإذاعة أو التلفزيون. فالمصدر الثانوي يحتوي على تحقيقات صحفية لم تقم بها أنت، على موضوعات غير الموضوع الذي ستقوم بتغطيته والتحري عنه لإعداد تحقيقك الصحفي.

وعلى سبيل المثال، أي تحقيق عن واقعة بورسعيد، المتخيلة والمذكورة أعلاه، يمكن اعتباره مصدرًا ثانويًا، وأي تغطية من وكالات أو مصادر أنباء مثل اسوشيتد برس أو مينا أو صحيفة الأهرام أو نايل تي في أو الجزيرة تعتبر مصادر ثانوية. فهذه المصادر مهمة لمعرفة أسماء الأشخاص المعنية بهذه الواقعة، وهي مفيدة جدًا للتعرف على أي دراسة أكاديمية أو تقرير حكومي له صلة بالواقعة، إلا أنه لا يجب مطلقًا الإسناد إلى هذه المعلومات أو إعادة كتابتها بشكل مختلف أو تلخيصها.

والسبب في ذلك.. أولاً، من المفروض أن يقوم معد التحقيق بعمل جديد، فلا يصح أن يقوم بإعادة صياغة شيء كتب من قبل في مكان ما، فالمفروض أنك تقوم بعمل مبتكر وأصلي.. ثانيًا، قد يكون الصحفي، الذي أجرى التحقيق أو قام بالتغطية الأولى، وقع في أخطاء، وتكرر أخطاء من سبقك من الصحفيين أو المحررين لن يحميك من رئيس التحرير الذي سيغضب منك، أو من القراء الذين سينبذون ما كتبته. ومن ثم، وحفاظًا على مصداقيتك، فمن الأفضل أن تقوم بالتحري وتجري التحقيق بنفسك، بدلاً من أن تكتب في تحقيقك النهائي "وطبقاً لما ذكرته وكالة اسوشيتد برس".

والبديل الأفضل هو استنباط أكبر قدر ممكن من المعلومات أو المصادر من التحقيق السابق، فهذا سيساعدك في بداية الطريق، ويوجهك نحو الأماكن والأشخاص الذين قد يتيحون لك تحويل مجرد فكرة بسيطة إلى مشروع تحقيق ممتاز. وأنا شخصيًا كثيرًا ما استخدمت تغطيات خبرية قام بها آخرون لكي أصل إلى أشخاص بعينهم، أو أسماء قوانين ومستندات لم أكن أعلم بوجودها أصلاً. وأذكر أنني طوال عملي لمدة تزيد على ٢٠ عامًا في مجال التحري والتقصي والتحرير وإعداد التحقيقات الصحفية، لم أجد إلى مصادر ثانوية وأسند إليها إلا مرتين أو ثلاث، ولم تكن أي منها متعلقة بالتحري أو التحقيق نفسه.

الوثائق هي المصادر الرئيسية.. وكما ذكرنا، فالمصادر تفودك إلى الأشخاص، والأشخاص يقودونك بدورهم إلى الوثائق والمستندات. ويؤدي التفاعل بين الناس والمستندات إلى التوصل لقصص خبرية صحيحة ودقيقة. وقد تكون المستندات مملّة أحياناً، إلا أنه في أحيان أخرى يمكن أن يكون التعامل معها ممتعاً. وفيما يلي نعرض للمصادر الرئيسية، كما نقدم بعض الخطوات التي عادة ما نتخذها بحثاً عن الوثائق. وبشكل عام، فالوثيقة أو المستند يمكن أن تكون أي شيء، لكنني قمت بتقسيمها إلى مجموعات لتساعدني في عملي:

- الوثائق القانونية: مثل إيصالات سداد رسم الانتظار في ساحة انتظار السيارات، وأوامر القبض، وإيصالات دفع الكفالة، وإيصالات التبرعات والهبات، والدعاوى القضائية، وسجلات المحاكم والإجراءات التشريعية، وجدول أعمال الاجتماعات، والتشريعات الجديدة، واللوائح والنظم الأساسية... إلخ.

- الشركات والأعمال: كالتقارير السنوية، وسجلات سداد الضرائب، وملفات البيانات المتعلقة بالسوق، والتقارير الخاصة بالأسواق، والعطاءات والمناقصات، وسجلات الأسهم، وطوابع التمغة، والتوكيلات والشهادات المالية.

- الإحصاءات الحيوية: كشهادات الميلاد والوفيات، وعقود الزواج، والشهادات العلمية، وشهادات التقدير... إلخ.

- مستندات عامة: كالإيصالات وفواتير البيع وأذونات الشحن.... إلخ.

- مستندات حكومية: وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة بالتعداد السكاني والبيانات السكانية، والتقارير الرسمية، والتقارير الخاصة، ونتائج البحوث، وتقارير مراجعي الحسابات، والتحليلات... إلخ.

- مستندات تعليمية: كمستندات المراكز البحثية، والمؤسسات العلمية، والمعاهد العليا، ومراكز البحوث الأكاديمية، والدراسات العامة والخاصة، والبنود الواردة في المجالات العلمية المتخصصة، إلخ.

- مراكز البحوث: البحوث الخاصة، ونتائج أعمال اللجان الخاصة، ويمكن ضم العديد من المنظمات غير الحكومية لهذه القائمة.

- يمكن إضافة بعض البيانات الصحفية الصادرة عن أية جهة إلى هذه الفئات المختلفة، كما يمكن أيضاً إضافة النسخ الإلكترونية أو الرسائل الإلكترونية ضمن الوثائق والمستندات التي يُفضل الاحتفاظ بها.

هذه القائمة هي مجرد جزء من كل، وكما ترون فهي تشكل رصيذاً ثرياً ومتنوعاً. وعند بحثك عن المستندات والوثائق الرئيسية لا تنس الكتب والأوراق، والدراسات والصور، والتسجيلات الصوتية والمرئية، والاسطوانات المدمجة والرسائل الإلكترونية وغيرها.

و غالبًا ما تكون الوثائق الحكومية هي مدخل لأي تحقيق صحفي. ونحن، بصفتنا دافعي ضرائب، ندفع تكلفة وجود هذه المستندات والوثائق، وتكلفة الحفاظ عليها، ولهذا فمن المنطقي أن تبدأ خطوات أي تحقيق صحفي من هذه المستندات والوثائق. فإذا أنفقت جهة ما (ليس بالضرورة أن تكون جهة حكومية) جنيهاً واحداً فلا بد أن لديها سجلات بكيفية إنفاقه، ومن حق الشعب أن يعرف طريقة تصرف أي جهة حكومية في الأموال العامة. ومن واجب الصحفي، بل أحد التزاماته، أن يتحقق من أن هذه الأموال قد صرفت في أوجهها.

وأنا أنصح الصحفيين والمحريين أن يبحثوا عن المستندات والوثائق على افتراض أنها موجودة، ويمكن للشعب الاطلاع عليها وفحصها. وفي الولايات المتحدة يساعد القانون الفيدرالي، المعروف باسم قانون "حرية المعلومات"، الصحفيين عند إجرائهم تحقيقات صحفية، ويشمل هذا القانون كل المستندات والوثائق الخاصة بالجهات الفيدرالية. كما يساعدهم أيضاً قانوناً "السجلات المفتوحة" و"الاجتماعات المفتوحة"، وهي القوانين التي تشمل كل المستندات الخاصة بالجهات الحكومية أو المحلية. ورغم أنه لا توجد في مصر سجل قوانين أو تشريعات مماثلة، إلا أنني أقدم للصحفيين ومعدّي التحقيقات الصحفية في مصر النصيحة نفسها: ابحث عن المستندات والوثائق واطلبهما في أي صورة كانتا عليها، مكتوبة أو إلكترونية، وقم بالضغط على المسؤولين ليشرحوا لك سبب عدم اطلاع الشعب على ما لديهم من معلومات وبيانات.

وفي أفضل الحالات سيكون المستند متوفرًا بشكل إلكتروني وسهل الاستخدام، ذلك أن الكثير من الجهات والهيئات استبدلت مستنداتها الورقية بمستندات إلكترونية. وكقاعدة عامة، فإن أية وثيقة مكتوبة يمكن بكل سهولة تحويلها إلى وثيقة إلكترونية. وهذا لا يعني أن كل المستندات والوثائق ستكون متاحة في صيغة إلكترونية، فهناك دائماً احتمال أن تكون الوثائق متاحة في شكل كتابي فقط. كما قد يكون من الصعب فك رموز الصيغة الإلكترونية لمستند ما، إضافة إلى أنه، في بعض الأحيان، قد تستخدم جهات مختلفة في الإدارة نفسها نظاماً وصيغاً لحفظ المستندات غير متجانسة أو غير متطابقة. كل هذا قد يشكل عائقاً عند إعداد تحقيق صحفي، إلا أن هذا العائق يتعلق عادة بالوقت، إذ إن الرجوع إلى المستندات الكتابية يستغرق وقتاً أكبر.

وعلى كل حال، فهناك ميزة كبرى للمستندات المكتوبة، فهي تدعم الحقائق وتمكن من مراجعة التحقيق مراجعة نهائية قبل نشره، كما أنه من الصعب تكذيب أو إنكار وثيقة مكتوبة، وفي النهاية يجب أن نتذكر أن إدخال المعلومات إلى الكمبيوتر هي عملية تحتمل الخطأ.

إن العيب الأساسي للمستندات هو أنها قد تكون مملّة، إلا أن علينا كصحفيين ومحريين أن نبث الحياة في هذه المستندات. وبشكل عام عليك إعادة كتابة المعلومات والبيانات التي تجدها في المستند، لكن دون الإفراط في الإسناد إلى وثائق معينة، فذلك نادراً ما يضيف إلى التحقيق الصحفي.

وهناك مجال وحيد يشجع الصحفيين والمحريين على استثنائه من هذه القاعدة، ألا وهو الأرقام، فكن دقيقاً في ذكر الأرقام كما هي، وبشكل خاص عند مقارنة أرقام الإنفاق الحكومي في الموازنة بما تم إنفاقه فعلاً. وهنا أتبه إلى أن للدقة قيمة كبرى لا تقدر بثمن، فذكر الأرقام في تحقيق صحفي يعطي القراء فكرة عن نطاق الموضوع الذي تتحرى عنه. المهم هو اختيار الرقم الصحيح، وعدم الإغراق باستخدام أرقام كثيرة،

حاول أن تقلل عدد الأرقام التي تذكرها في كل فقرة، فمن الأفضل أن تكتب رقمًا واحدًا مهمًا وأساسيًا عن أن تكتب عددًا هائلًا من الأرقام بما يسيء في نهاية الأمر إلى التحقيق الصحفي.

وعلى سبيل المثال، فكر في إعداد تحقيق صحفي عن كيفية إنفاق كلية أو جامعة ما لميزانيتها. فدخلها يتكون مما تحصل عليه من دعم من الدولة، إضافة إلى الرسوم المتحصلة من الطلبة والمنح الدراسية وحقوق الملكية الفكرية، وهذه المبالغ تُنفق على التعليم والمرافق والخدمات الطلابية والمشروعات الرأسمالية والأمن والصيانة والعديد من الأمور الأخرى. وعند مقارنة كل بند من بنود الإنفاق بمثيله في السنة السابقة، ستحصل على عدد ضخم جدًا من الأرقام. وقد ترى أنه من الدقة ذكر انخفاض الإنفاق على بند الأساتذة من ٤٣٦ ألف إلى ٢١٢ ألف، وانخفاض بند الأجر عن الوقت الإضافي من ١٨ ألف في سنة ٢٠٠٨ إلى ٣,٦ ألف، بينما انخفض إلى ٢٦ ألف للاتصالات في سنة ٢٠٠٦م. إن مثل هذه الفقرة في أي تحقيق لن تكون مسلية أو مثيرة أو حتى مفهومة.

فبدلاً من تعقيد الأمور على القارئ حاول أن تسهل الأمور، بأن تكتب مثلاً أن نفقات الأمن في عام ٢٠٠٩ زادت عنها في سنة ٢٠٠٨ بنسبة ٤,٥٪، لتصل إلى ٣,٧٧ مليون دولار، أو أن بند أجور الأساتذة ارتفع بنسبة ٧,١٪، وبند الأجر الإضافي بنسبة ٧٤,٤٪، وقد تكون هذه الأمور هي التي تود إلقاء مزيد من الضوء عليها. وأياً كانت الأرقام التي ستستخدمها، فعليك أن تتذكر أن القارئ يتفهم الأرقام بشكل أفضل إذا تم وضعها في مكانها، وتمت مقارنتها من قبل الكاتب بدلاً من أن يقوم القارئ نفسه بقراءتها ومقارنتها.

أحياناً تحتاج اللغة التي كتبت بها الوثيقة إلى ترجمة، فإعداد التحقيق الصحفي لا يعني إعادة صياغة اللغة المتخصصة التي كتبت بها المستندات في مجال معين أو في إدارة أو شركة معينة، حاول أن تتخطى التعبيرات التقنية والبيروقراطية، وتجنب استخدام الاختصارات أو الصيغ المتخصصة. فمثلاً، من السهل أن تكتب أن وزارة الصحة تطالب بتوقيع عقاب مالي ضد مستشفى معين لحصوله على أتعاب غير مناسبة، وأعلى بكثير مما يجب من المواطنين الفقراء، مقابل تقديمها لخدمات صحية غير جيدة، هذه هي الصياغة التي ستعد بها وزارة الصحة بيانها. ولكنك إذا أردت أن يفهم القراء ما تكتبه، عليك أن تستخدم لغة بسيطة مثل: وزارة الصحة ستوقع غرامات على المستشفيات التي تطالب الفقراء بمبالغ ضخمة مقابل إجراء كشف روتيني عادي.

لا تشعر أنك مضطر لاستخدام لغة المستند أو اللغة التي يستخدمها البيروقراطيون، فلا بد أن تتذكر دائماً أنك تكتب لعموم الناس، ولكي يفهموك عليك الكتابة بلغة بسيطة غير معقدة. فاستخدام المحرر الصحفي لتعابير جديدة أمر سهل، لكنه يعتبر قناعاً يخفي به الصحفي إخفاقه، إذ يسمح للصحفي أن يتخفى خلف لغة فنية معقدة لتفادي توضيح رسالته. ويعاني كثير من الصحفيين من هذه الأفة، فهم يكتبون كما لو كان فهم القراء لما يكتبونه ليس مهمًا، طالما يستخدمون كلمات رنانة وعبارات معقدة يتصورون أنها ستجعلهم يبدوون أذكى. ولكن هذه أذوبة كبرى، فكيف يمكن أن تعد تغطية خبرية أو تحقيقاً إذا كنت، أنت نفسك، لاتفهمه؟ والنصيحة التي أقدمها لك هي ألا تجعل لغة المستندات نقطة ضعف في تحقيقك.

تعتبر المستندات أداة فعالة في تحديد أهمية موضوع أو مشكلة ما، ومضاهاة ومقارنة المعلومات المتوفرة. وفي البداية عليك محاولة الرد على هذه الأسئلة:

١. ما نوع المستندات التي قد تستخدمها في تحقيقك الصحفي؟

٢. أين ستجد هذه المستندات؟

٣. في أي شكل ترجو أن تجد هذه المستندات؟ وما هو الوقت الذي يمكن أن تتفقه، والموارد التي يمكن أن تخصصها لتجميع المستندات وفك شفرتها والاحتفاظ بها؟

٤. ما هي القوانين والمصادر والتقاليد التي قد تساعدك في الحصول على هذه المستندات والوثائق؟ وما مدى مصداقيتها، وإمكانية الاعتماد عليها

٥. ما هو الدور، إن وجد، الذي يمكن أن تلعبه هذه المصادر في تحقيقك الصحفي؟ وهل ستقوم بالإسناد لأي منها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟

٦. بعد أن تكون قد قمت بتجميع عدد كبير من المستندات، هل ستشرك الجمهور معك، بأن تضعها على شبكة الإنترنت ليطلع عليها آخرون؟

مصادرك البشرية

بعد حصولك على المستندات اللازمة لإعداد التحقيق الصحفي، عليك البحث عن الأشخاص؛ حتى تبعث الحياة في تحقيقك، وتضيف له مضموناً إنسانياً. فمهما كانت أهمية البيانات التي قمت بتجميعها، فإن مصادرك البشرية هي التي ستكون سبب نجاح أو فشل تحقيقك، وأنا على ثقة تامة من أن تحقيقك سيفشل بدون الأشخاص، وخاصة أولئك الذي سيلقون مزيداً من الضوء على تحقيقك، ويؤكدون أو ينفذون بياناتك، وهو ما حدث لي ذات مرة عندما لم ألتزم بهذه القاعدة في سلسلة تحقيقات صحفية كنت أجريها عن أو كلاهما، وهذا التحقيق الصحفي موجود على الإنترنت على موقع

http://www.tulsaworld.com/news/article.aspx?articleID=031216_Ne_a1_smelt

كما أن تجربتي الخاصة تؤكد أن البحث عن طريق الإنترنت يمثل إضافة لا يمكن تجاهلها، فتوفر الكثير من قواعد البيانات المتاحة للجميع على شبكة الإنترنت، جعل البحث في أي موضوع أكثر سهولة مما كان عليه الأمر في الماضي. فبمجرد الضغط على عدة أزرار أستطيع أن أحصل على معلومات كان المخبرون الخاصون في السابق يستغرقون أسابيع في الحصول عليها. إلا أن هذه السهولة في الحصول على البيانات مقيدة ببعض الاعتبارات، فقد أدت إلى مزيد من الشكاوى والدعاوى القانونية عن اقتحام الخصوصية بسبب المعلومات المتاحة على الإنترنت، كما أن العديد من الصحفيين واجهوا مشاكل كثيرة جراء "تفتهم المطلق" في المعلومات المتاحة على الإنترنت، فالاعتقاد الخاطئ بأنها لا بد أن تكون صحيحة ومشروعة، كثيراً ما أدى إلى مشاكل؛ لذلك لا بد من التحقق من المعلومات التي حصلت عليها عن طريق الإنترنت.

ولعل أفضل وأبسط اختبار لصحة المعلومات التي وجدتها على الإنترنت هو مقارنتها بما تعرف أنت فعلاً. وأنا أستخدم أحياناً اسمي أو اسم شركة أو اسم واقعة للمقارنة، فأضع اسم هذه الموضوعات التي أعرفها على الإنترنت ثم أبحث عنها، حيث ستؤكد نتائج هذا البحث أن كل معلومات حصلت عليها عن طريق الإنترنت تحتاج إلى التحقق منها، ومن ثم فالأهم هو البحث عن المصدر الرئيسي.

وقد وجدت أن أحد أفضل مجالات الحصول على مستندات هي سجلات الكتابات الأكاديمية، إذ إن هناك مجلات علمية معنية بكل موضوع في العالم تقريباً، وهذه المجلات العلمية متاحة وتساعد على زيادة معارفك. كما أن الأساتذة الأكاديميين يهتمون بنشر أبحاثهم بها، وخاصة الشباب منهم.

إن هذه المجلات العلمية هي شهادة حية على العلاقة بين المستندات والناس. ونظرًا لأن كل المعلومات والمقالات التي تنشر في المجلات العلمية تخضع لاستعراض النظراء (أي أن هناك أساتذة آخرون يقومون بقراءتها وقبولها والتصريح بنشرها) فيمكن معاملتها كمستندات أصلية. إضافة إلى ذلك، فإن عثورك على مقالة مناسبة في مجلة علمية يعطيك اسمًا أو أسماء و عنوان، أو عناوين الأساتذة الذين يعتبرون خبراء في هذا الموضوع المعين. وعادة ما يكون هؤلاء الأكاديميون على استعداد للحديث، بل ويرغبون فيه، على عكس غيرهم من المصادر البشرية. فبعضهم يتحدث بغرض الحصول على سجل في يفيد في حياته العملية، وآخرون يرغبون في الحديث تقديرًا لكونك اخترت بحثهم. وأيًا كان السبب، فإنه من السهل جدًا الوصول إلى الأكاديميين؛ لأن أسماءهم وأسماء المعاهد التي يعملون بها تكون دائمًا واردة في بحوثهم المنشورة.

كما أن المجموعات المهتمة بمعلومات معينة والمهنيين، كل في مجاله، يوفرون مدخلًا آخر للوصول إلى مصادر بشرية. وأنا أدعو المحررين للدخول على موقع PRNewswire والبحث عن الخدمات التي تقدم للصحفيين، حيث سيجدون في هذا الموقع الخبراء الذين يبحثون عن فرصة للتعبير عن آرائهم، والتعليق على موضوع يدخل في نطاق خبرتهم، وهم غالبًا ما يتحدثون إليك لأسباب مختلفة، فهناك خبير في العلاقات العامة يأمل أن يستخدم الحديث معك في تحقيق مصلحة ما لعميله، وهناك آخر استأجر الشخص المسئول عن العلاقات العامة لإلقاء الضوء وإبراز دور الخبير (تلميحه) هو أو موضوعه.

وعلى الرغم من أن رأي الخبراء يجب وضعه في الاعتبار، إلا أن التعامل معهم يكتنفه بعض الإشكاليات، تمامًا كما في حالة المستندات.. ذلك أن الخبراء نادرًا ما يتصلون بشكل مباشر بالأحداث، أو باهتمامات الناس في الموضوع الذي تقوم بالتحري عنه لإعداد تقرير صحفي. ورغم ذلك فمن حسن الحظ أن هؤلاء الخبراء هم ضمن المصادر التي تضمها قائمتنا، فباستطاعتهم تقديم معلومات عن خلفية الموضوع، كما يستطيعون تقديم الإحصائيات والنماذج والمعلومات ذات الصلة، لكنهم لا يبعثون الحياة في تحقيقك. وقد ذكر أحد الذين قاموا بتدريبي في مهنة الصحافة أمام مجموعة من الطلبة بقسم الصحافة، أنه لكي يقال إن "هناك اتجاه ما" فلا بد أن يكون هناك أكثر من شخص يقر هذا الرأي، فوجود رجل غاضب في الغاية لا يشكل قصة خبرية، بينما وجود رجلين غاضبين في الغاية يمثل بداية حركة، فابحث عن هذين الرجلين الغاضبين.

في معظم الحالات قد يتصل بك أحد المصادر في بداية عملية التحري.. عد إليه بعد أن تقطع شوطًا في التحري وقم بمقابله، وتحدث مع أصدقائه وجيرانه وأقاربه، واسألهم أن يدلوك على أولئك الذين تأثروا بالحدث، استخدم شبكة الاتصالات الإنسانية كي تساعدك على ربط الأشخاص بالمشكلة. ولا بد أن تتذكر دائمًا أنك تريد الوصول إلى الأشخاص الذين كانوا السبب في دفعك للقيام بإجراء التحري والتحقق.

فإذا لم يكن لديك مصدر إنساني دفعك لبدء إجراء التحري لإعداد التحقيق الصحفي، فإن توفر الخبراء لن يكون كافياً. ولعل الطريقة التقليدية في بدء أي تحقيق، هي الذهاب إلى المكان ذي الأثر الأكبر في الموضوع الذي ستتحري عنه. فإذا كنت تنوى التحري عن الموضوع الافتراضي الذي ذكرناه عن مدينة بورسعيد مثلاً، فأول خطوة يجب القيام بها هي أن تلتقي بأشخاص حول الميناء، وهم من سيقودونك إلى حيث يمكن أن تجد مصادر. وبالمثل، فإذا كنت ستحري تحقيقاً صحفياً عن الخدمات الصحية ومشاكلها، فابدأ بالذهاب إلى أماكن حول المستشفيات. إن أهم شيء هو الخروج من مبنى الجريدة وقاعة الأخبار إلى موقع الحدث، حيث توجد الأخبار فعلاً.

وبالإضافة إلى ذهابك لموقع الحدث، ابدأ اتصالاتك المهاتفية بمصادرك ومعارفك القدامى، واطلب منهم أسماء أشخاص آخرين موجودين في الموقع الذي ستحري تحقيقك الصحفي عنه. فعندما كنت أجري تحقيقاً صحفياً عن التلوث الناتج عن مخلفات المناجم في منطقة "تاركريك"، قادني مهندس على المعاش إلى مهندس آخر على المعاش، قادني بدوره إلى ثروة من الوثائق. كما قادني هذا الشخص الثاني إلى مجموعة من الأشخاص عاشوا حياتهم كلها في المنطقة، وهكذا قادني شخص واحد إلى عدد هائل من المصادر. أما كيف عثرت على بداية الخيط؟ فعن طريق التليفون والاتصالات.

لا تتخل من طلب العون، ويمكنك أن تسأل غيرك من المحررين عن مصادر، ولا تتحرج من طلب العون من قرائك. ومع وجود إمكانية الاتصال عن طريق الإنترنت لن تكون مضطراً إلى وضع لوحات إعلانية في كل مكان بالمدينة تطلب فيها عون القراء. وهناك دائماً المدونون والصفحات التفاعلية للصحف، ومجموعات المناقشة، ومواقع الاستفسار على الإنترنت. وهناك الرسائل التي ترسلها لمعارفك على المستوى الاجتماعي، وهناك مواقع الشبكات الاجتماعية، وكلها يمكن أن تكون نقطة جيدة لبداية العمل. وعند بداية العمل لن يضيرك الاطلاع على كيفية معالجة زملائك لهذا الموضوع من قبل. فلست أول محقق صحفي يقوم بتحقيق صحفي في هذا الموضوع، كما أنك لست الوحيد الذي يقوم بسلسلة تحريات وتحقيقات صحفية عن موضوع معين. اقرأ التحقيقات والتحريات السابقة في نفس الموضوع، وابعث برسائل إلكترونية لأصدقائك وزملائك ومعارفك، مستفسراً عن كيفية عثورهم على مصادرهم، خذ بنصائحهم وإرشاداتهم فقد تكون مفيدة لك.

إذا لم يفلح كل ذلك، يكون عليك إذاً أن تبدأ بكتابة قصة خبرية عما تعرفه فعلاً. فعندما كنت أقوم أنا وزميلي دافيد فاليس بإجراء تحقيق صحفي عن انهيار وكالة الخدمات المالية التجارية CFS، قمنا أولاً بكتابة مجموعة من القصص الخبرية عن أمور ذات صلة، كنا قد قمنا بالتحري عنها سابقاً. ذلك أن الأزمات كانت قد وحدث صفوف العاملين في الشركة، ومن ثم فلم نحصل على معلومات إلا في نطاق ضيق من مسؤولي العلاقات العامة، أو بعض المسؤولين الذين تم التصريح لهم بالاتصال بوسائل الإعلام. وبعد أن كتبنا قصتنا الخبرية عن الموضوع، انهالت علينا الرسائل الإلكترونية والمكالمات التليفونية من موظفين حاليين وسابقين. وسرعان ما وضعنا أسماءهم على قائمة مصادرنا، وقدم بعض منهم معلومات وتعليقات أفادتنا كثيراً في إعدادنا لسلسلة تحقيقاتنا عن الموضوع.

وقد علمتنا هذه التجربة أن نتفهم نوايا هؤلاء الذين يمثلون مصادر نتعامل معها. فبعض العاملين في الشركة رسموا لنا صورة وردية؛ لأنهم أرادوا إعطاء فكرة جيدة عن الشركة حتى يستمر وجودها في

السوق، ومن ثم يحتفظون بوظائفهم. أما الموظفون السابقون، خاصة الذين تم الاستغناء عنهم، فكانوا يشعرون بالشماتة، وأخذوا يقصون علينا وقائع وأمثلة عن سوء الإدارة وسوء معاملة الموظفين، وغيرها من الأمور التي تعكس الاختلال في إدارة شؤون الشركة. من المهم أن تعرف الدافع لكل كلمة يقولها المصدر، ولذا عليك التدقيق في كل ما يُقدم لك من معلومات، حتى ولو كان مصدرها هو الذي قدم لك المستند الأساسي الذي أقيمت عليه تحرياتك وتحقيقك الصحفي، بل عليك توخي الحذر، على وجه الخصوص، ممن يمثل أهم مصادرك، ومن تصديقه لأنه ساعدك وقدم لك كل ما تحتاجه.. فهو لن ينفك إذا تعرضت للمحاكمة بسبب تحقيقك.

وأخيراً، هناك رجل الشارع، الذي يمثل الملبأ الأخير لمصادرك البشرية، فالاعتماد عليه مقامرة. ولذلك فأنا أحذر الصحفيين من الاعتماد على رجل الشارع في الحصول على معلومات، ففي كثير من الأحيان، يضطر الصحفي إلى شرح الموضوع لرجل الشارع حتى يستطيع أن يدلي برأيه، وقد ينجح هذا الأسلوب أحياناً، لكنه لا ينجح في إجراء تحقيق صحفي ناجح وموثق. فإلقاء الضوء على الموضوع الذي ستقوم بإعداد تحقيق صحفي عنه يعنى أن الناس لا تعرفه، فإذا كانوا لا يعرفونه، وعلى الأخص رجل الشارع، فكيف يمكن أن يكون لهم رأى فيه، أو تعليق معقول له قيمة؟

إلا أن الاستثناء الوحيد لهذه الحالة، هو أن يكون الموضوع يهم مجموعة كبيرة من الناس، أو مجموعة محددة معنية بالأمر. فإذا كنت تجري تحقيقاً صحفياً مثلاً عن طريقة إنفاق جامعة ما لأموالها، فقد يكون لسؤال الطلبة معنى ومغزى، ورغم أنهم غير مسئولين عن إعداد الميزانية، إلا أن أوجه إنفاقها تهمهم. وبالمثل إذا كنت ستقوم بإجراء تحقيق عن الخدمات الصحية، فمن المفيد أن تسأل الذين يستفيدون من هذه الخدمات، ففي موضوع مهم كالصحة، يمس عدداً كبيراً من الناس، من المؤكد أنك ستجد عدداً لا بأس به من المصادر العالمية ببواطن الأمور، والتي يمكن أن تبعث الحياة في تحقيقك.

والآن، بعد أن انتهيت من إعداد خطة وميزانية العمل، ولديك المستندات والوثائق وقاعدة البيانات ومصادرك البشرية، كما أن لديك إجابات كافية "بنعم" ردًا على السؤال: "هل استمر في هذا الاتجاه أم لا؟"، فقد حان وقت الحديث عن أساليب إعداد التحقيق الصحفي. سنتحدث في الأجزاء التالية عن المهارات والمناهج والمصادر المتعلقة بإدارة عملية التحري في مجالات معينة، ثم بعد ذلك سنتحدث عن تجميع نقاط التحري وتحويلها إلى تحقيق متكامل وناجح، ثم سنناقش كيفية كتابة التحقيق أو سلسلة التحقيقات، وكيفية التأكد من دقة المعلومات، ثم مدى قدرة القارئ على الاعتماد على ما قدمته في تحقيقك.

تؤثر نوعية مصادرك الإنسانية تأثيرًا إيجابيًا أو سلبيًا على تحقيقك الصحفي، فمع غياب الصوت البشري، لن يستطيع جمهورك التفاعل أو الاهتمام بتحقيقك، فالإنسان حيوان اجتماعي، وهو أيضًا يحتاج إلى أن يجد نفسه في تحقيقك. فإن لم تستطع ذلك، فبالقطع ستجد صعوبة في توصيل رسالتك.

١. من هم مصادرك البشرية؟ وهل هناك على الأقل ثلاثة مصادر بشرية في تحقيقك؟

٢. هل تضمّن تحقيقك تعليقات من الخبراء في هذا المجال؟

٣. هل بحثت عن آراء المسؤولين وصناع القرار؟ وهل حصلت على رأى الخبراء؟

٤. هل حصلت على تعليقات الأشخاص الذين يتأثرون بموضوع تحقيقك تأثيرًا مباشرًا؟

٥. هل تشاورت مع مصادرك بشأن المستندات المتاحة لك؟ في حالة وجود اختلاف بين المستندات الأصلية، ومصادرك البشرية، هل استطعت - أنت نفسك - التعرف على سبب ذلك، حتى تستطيع أن تشرح الأمر لقرائك؟

٦. هل بحثت عن تعليقات وآراء المعارضين لهذا الموضوع؟ وكم جانب من جوانب الموضوع استطعت تغطيتها في تحقيقك؟

٧. هل تضمّن تحقيقك بعض الآراء المختلفة والمتباينة حول موضوعك، أم أنك اعتمدت على المصادر المعتادة؟

٨. هل قمت بتقييم أثر تحقيقك الصحفي على الناس؟

التقصي عن الشركات

عند إجرائك لتحرر تمهيداً لإعداد تحقيق صحفي بشأن شركات معينة أو صناعة بعينها، ستجد أن هناك عشرات المستندات التي يجب الرجوع إليها. فهناك أولاً البيانات الخاصة بالشركة والموجودة بها، ثم هناك النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، إضافة إلى الجوانب الخاصة بكل صناعة. غالباً ما تكون الحكومة هي أول وأفضل مصدر، وبالنسبة للشركات، قد يتطلب الأمر الاطلاع على بيانات البورصة والسجلات الحكومية المتعلقة بالضرائب، إضافة إلى التقارير السنوية، وحالة السوق بشكل عام، ومركز الشركة فيه، كما يتطلب الأمر الرجوع إلى الجهات التنظيمية، ومتابعة الاتصالات الداخلية بالشركة.

ثم هناك الأشخاص... هناك المديرون والتنفيذيون، والمتعاملون مع الشركة، والبيانات الصحفية، والعاملون في مجال العلاقات العامة، وغيرهم من العاملين، وخبراء تحليل الصناعة، والمستشارون الماليون والأكاديميون المتخصصون. كما يوجد الموظفون السابقون والمنافسون والمنظمون والمشرفون والمراجعون، وقد تجد المحالين للمعاش وأحياناً المؤسسين.

ثم هناك طبيعة نشاط الشركة... هل هي شركة قطاع خاص؟ هل هي شركة مساهمة مقيدة في البورصة؟ هل هي شركة مملوكة للدولة؟ هل هي مزيج من هذه الأنواع الثلاثة؟ هل ملك الشركة مواطنون محليون أم أجانب؟ هل هذه الشركة تعمل في سوق ناشئ أم في صناعة ناضجة ومستقرة؟

إن دراسة كل ذلك يحدد الإستراتيجية العامة التي ناقشناها من قبل في هذا الكتيب عند مناقشة بعض أساليب العمل، وسنقوم في هذا الجزء بالتعرف على هذه الأساليب بالنسبة للشركات. ورغم أن إجراء التحقيقات عن الشركات يبدو أمراً محدداً إلا أن تنوعها يجعل تطبيق أسلوب أو منهج واحد عليها كلها، عند إجراء التحقيقات الصحفية، أمراً غير عملي، فمن الضروري أحياناً تطبيق القواعد العامة أولاً، ثم البحث عن مجالات جديدة. ولنبداً بالشركات التي لديها أكبر كمية من المستندات، والتي يوجد بها أكبر عدد من المهتمين بتحقيقك، ألا وهي الشركات المساهمة المقيدة في البورصة.

الشركات المساهمة المقيدة في البورصة

عادة ما تكون هناك أنواع مختلفة من الأسهم في الشركات المساهمة المقيدة في البورصة، يتم تداولها في سوق مفتوح، وكثيراً ما تحاول هذه الأسواق فرض تغطية إعلامية معينة لإعطاء المستثمرين فكرة أفضل عن احتمالات المخاطر والمكاسب التي قد تتعرض لها استثماراتهم، وعادة ما تكون التقارير التي تصدرها هذه الشركات أكثر تفصيلاً. إلا أن هذا لا يعني أنها تلقى الضوء، أو تلفت نظر الجمهور والمستثمرين والمتعاملين في الأسواق، على ما يجري بها من أمور مهمة مثل الغش.

وعندما تريد إعداد تحقيق عن الشركات المساهمة المقيدة في البورصة عليك أن تبدأ بقراءة تقاريرها. ذلك أن هذا النوع من الشركات يرسل العديد من التقارير إلى الهيئات المنظمة، والمساهمين، وهيئات تقييم الشركات وغيرها. وهذا يساعد من هم خارج الشركة على معرفة ما يدور بداخلها.

أبدأ بقراءة التقارير السنوية التي تعكس أداء الشركة خلال اثني عشر شهرًا. بعض هذه الشركات يلتزم بسنة تقويمية تنتهي في ديسمبر، وبعضها الآخر بالسنة المالية، ويعتمد المتعاملون على الأسهم وحملتها على هذه التقارير لمعرفة الأداء المالي وتحديد المخاطر والمكاسب التي قد تتعرض لها الشركة. هذه التقارير السنوية تمكن من مقارنة شركة بشركة أخرى، أو صناعة بصناعة أخرى.

وفي أغلب الأحيان تحدد الجهات المنظمة (الحكومة) الشكل الذي يتم به إعداد هذه التقارير السنوية للشركات، وهذا يتطلب وجود حد أدنى من المعلومات والبيانات والحسابات والإحصائيات في هذه التقارير. وكما قلت من قبل، فإن الأرقام تصيب معظم المحررين بالخوف، إلا أن الأمر يختلف عندما تكون بسبيل إعداد تحقيق صحفي. اقرأ الأرقام والحواشي والهوامش الموجودة في الجداول، فهذا يعطيك مضمونًا للأرقام التي ستختارها لتحقيقك.

الأرقام غير كافية وحدها، فلا بد أن تكون ذات صلة بموضوع ما. والشركات تعرف ذلك، ومن هنا فمعظم التقارير السنوية تحتوي عادة على بيان أو جزء مخصص يتحدث عن الشركة. ويتضمن هذا الجزء، عادة، خطابًا من المدير العام، ثم بعض الفقرات عن سير العمل، وفرص النمو في المستقبل. هذا البيان يلقي الضوء على نجاحات وأهداف الشركة، إلا أنه أيضًا لا يشير إلى ما تختار الشركة تجاهله، فالشركة التي تتفق وقتًا طويلاً في مناقشة العائد المتزايد، قد تفعل ذلك للتغطية على انخفاض صافي الدخل. والشركة التي تتحدث عن الحاجة إلى إعادة توجيه قدراتها للتركيز على منتجات أساسية، تعترف ضمناً بأنها فشلت في التوسع في خط إنتاج معين، أو أنها تستعد لبيع بعض أصولها التي لم تدر دخلاً كافياً. لذلك فال تقرير السنوي هو خريطة طريق، إلا أنه كثيرًا ما يكتب برموز معينة، وبالكثير من التحايل والتحريف والتشويه.

وبالإضافة إلى التقرير السنوي، ابحث عن وثائق التفويض بالتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية السنوية التي من المفترض أنه تم إرسالها إلى كل المساهمين. وهذا التفويض يعكس نتائج التصويت على مبادرات الشركة، وعلى موافقة حملة الأسهم على قرارات الشركة. وتدرك الشركات أن عددًا قليلاً من حملة الأسهم سيحضرون هذه الاجتماعات السنوية ويقومون بالتصويت، ومن ثم، فإن الشركات عادة ما تستخدم تفويضات التصويت هذه لتأييد شخص معين أو تصرف بعينه، وعادة ما تقوم الإدارة العليا بالتوصية لصالح هؤلاء الأشخاص أو هذه التصرفات، ولذا فإن معظم هذه التفويضات ما هي إلا إقرار بالموافقة على إبقاء الحال كما هو عليه.

كما أن هذه التفويضات تحمل إضافة إلى ذلك، بيانًا بمعلومات شخصية عن المؤهلات والأعمال السابقة لأعضاء مجلس الإدارة، لذلك فهي تحتوي على منجم من المعلومات التي تفيد كخلفية ممتازة لتحقيقك الصحفي. وهذه المعلومات تدل عادة على مدى استقلالية عضو مجلس الإدارة هذا، كما تدل على عمله السابق في الشركات الأخرى، وتقدم بيانات عن الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة. وهذه التفويضات تسمح لك بمعرفة العلاقات بين الشركات والأفراد، والأهم من ذلك، أنها تبين المكافآت التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة، ومكافآت كبار الموظفين. كل هذه المعلومات تساعد على رسم صورة عامة أكثر وضوحًا لوضع الشركة ككل.

دعونا نعود مرة أخرى إلى مثال بورسعيد، فقد يساعدنا التقرير السنوي والتفويضات بالتصويت على الحصول على معلومات لا تقدر بثمن. مثلاً، ماذا لو أن الشركة المعنية بالحدث هي شركة مساهمة مقيدة في البورصة؟ إن مراجعة التقرير السنوي قد تشير إلى أن الدخل من تحميل وتفريغ السفن قد انخفض عن السنة السابقة، أو أن الشركة قد بدأت مؤخراً في استئجار رافعات جديدة، أو غيرت النظام القديم لسفن السفن. وقد يبين فحص هذه التقارير والتفويضات أن أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة هو أيضاً عضو مجلس إدارة في شركة نقل بحري تقوم بأنشطة متعددة في الميناء. ابحث عن هذه العلاقات الصغيرة التي ستساعدك في إجراء تحقيقك.

ثم بعد ذلك، راجع الوثائق الأخرى التي يتم إعدادها لتطلع عليها الجهات المنظمة، والتي ستعلن للجمهور هل سبق وتم توقيع غرامات على الشركة؟ وماذا كانت نتيجة آخر تفتيش للسلامة عليها، ومتى؟ وعلى المحررين أن يبحثوا عن يراقب أعمال الشركة ويشرف عليها، وأنواع الإجراءات الرقابية، وهل تم اتخاذ أية إجراءات ضدها في السابق؟

لو أنني أقوم بهذا التحري، فإن أول ما سأقوم به هو فحص التقرير المرسل إلى الجهات الرقابية. فعلى هذا النوع من الشركات إخطار الجهات الرقابية بأسماء كبار حملة الأسهم، كما يكون لزاماً عليها إخطار تلك الجهات إذا قام أحد كبار حملة الأسهم ببيع أي عدد من أسهمه، أو شراء أسهم جديدة، كذلك لا بد من الإبلاغ عن أي تطور في الأسهم المجانية التي تُمنح لكبار المديرين، حيث إن أي تغيير في حجم ملكية هذا النوع من الأسهم قد يعني نمو أعمال الشركة أو تدهورها. وهناك أيضاً التقارير ربع السنوية التي يجب الاطلاع عليها. فرغم أنها تكون أقل شمولاً وتفصيلاً من التقارير السنوية، إلا أنها تساعد في التعرف على مدى تقلب سعر السهم في الأسواق، ولذا عليك البحث عنها كلها وقراءتها.

وهناك مصدر آخر لا بد من الرجوع إليه عند التحري عن الشركات المساهمة المقيدة في البورصة، وهو وكالات التصنيف والمستشارين الماليين، ذلك أنه لا بد من تصنيف أية شركة تصدر سندات، وكما كان التصنيف أعلى، كان ذلك دليلاً على أن السند مستقر، وأن الشركة تحقق أرباحاً، ويمكن إقراضها باطمئنان، حيث توفر السندات دخلاً ثابتاً لحامليها. فلا تخجل من أن تطلب آخر تقرير خاص بتصنيف الشركة، والأهم من ذلك، افحص التقارير التي تعكس تغييراً في تصنيف الشركة صعوداً أو هبوطاً، فهذه التغيرات تؤثر سلباً أو إيجاباً في قدرة الشركة على الحصول على ائتمان. ولاحظ أن هذه التقارير تكتب بلغة غامضة، نادراً ما تعكس وجود مشكلة، إلا أنها تلمح إلى أسباب التغيير في التصنيف. أما المستشارون الماليون فغالباً ما يمثلون مصدرًا مفيداً عند التعامل مع هذا النوع من الشركات، ولذلك فأنا أنصح بالإبقاء على علاقات طيبة مع هؤلاء المستشارين، فلمعظمهم علاقات بالمحللين الماليين الذين يقومون بتحليل أعمال الشركات أو الصناعات المختلفة، وهم بالطبع يريدون إشراك آخرين فيما يعرفونه، ويرغبون في مناقشة أمور الاستثمار. لذلك فغالباً ما يقومون بالرد على مكالمات الصحفيين التليفونية. إذا قم بهذه المكالمة التي قد تؤدي إلى حصولك على كنز من المعلومات.

وأخيراً، فأخر مصدر للحصول على معلومات هو الجهات المصدرة للتراخيص، ومصصلحة الضرائب، وغيرها من الجهات التنظيمية الأخرى، وهي أيضاً توفر لك جسراً للوصول إلى شركات أخرى، سواء

شركات القطاع الخاص أو الشركات المملوكة للدولة. فقد يتطلب الأمر الحصول على ترخيص مزاولة العمل للشركة، وذلك حسب نوع الشركة ومجال اختصاصها، ولذلك فالبحث يبدأ في اللائحة الداخلية لتأسيسها، التي تتضمن تاريخ إنشاء الشركة، واسم الشخص الذي قدم أوراق التأسيس إلى الجهات المختصة، وقد يكون اسم أحد العاملين في الشركة، أو أحد المحامين الذين كلفوا بهذه المهمة.

ونظرًا لأن توفر السجلات الخاصة بالشركات تتنوع كثيرًا بسبب التشريعات، فإننا نورد فيما يلي قائمة بالسجلات التي قامت مجموعة من محرري التحقيقات الصحفية، تعرف باسم مؤسسة المحررين والمراسلين بمدينة هيوستن، بإعدادها سنة ٢٠٠٩.

١. التراخيص التي تسمح للشركات بممارسة نشاط معين والأسماء والسجلات الوهمية لبعض الشركات. فقد يكون الترخيص مطلوبًا لتمكين شركة ما من بدء نشاطها. أما السجلات فهي تتضمن قائمة باسم الشركة وأسماء من يقفون وراءها، وتتضمن هذه المعلومات تاريخ إنشاء الشركة والهيكل التنظيمي لها.

٢. تقييم أصول وممتلكات الشركة التي تتضمن قيمة هذه الأصول للأغراض الضريبية، كما تتضمن سجلات التقييم اسم وعنوان الشخص المسئول عن سداد الضريبة العقارية عن الشركة.

٣. السجلات المحلية لتحصيل الضرائب وهي تقدم مزيدًا من التفاصيل عن الضريبة العقارية التي تم ربطها على الشركة والمبلغ الذي دفع منها، وقد يتضمن هذا السجل المبالغ التي تم استردادها (عن طريق وسائل التمويل لتحقيق مزيد من تطوير الشركة) التي قد تتمثل في دفع مكافآت مالية للشركات من إدارة الضريبة على الدخل؛ لأن هذه الشركات بدأت في تحقيق دخل في خلال فترة معينة من بدء ممارستها لنشاطها (هيوستن سنة ٢٠٠٩ صفحة ٣٠٩).

الأداة السابعة لصقل وتطوير مهاراتك: حول الشركات العامة (المقيدة بالبورصة)

الشفافية من أهم عناصر نجاح الصحفي في الحصول على المعلومات التي يحتاجها لكتابة تحقيق صحفي عن أي شركة أو صناعة، خاصة إذا كانت الشركة مسجلة في البورصة، حيث يلزمها القانون بإعلان وتوفير كميات كبيرة من المعلومات والبيانات عن أنشطتها وموقفها المالي حتى يتاح للجمهور فرصة الاطلاع عليها. كما تهدف الشفافية أيضًا إلى جذب أي مستثمر محتمل للإقبال على شركة معينة بعد معرفة ودراسة كل المعلومات المتاحة عنها لتقييمها تقييمًا سليمًا. ولذا، فمن المفيد للصحفي في بداية مرحلة جمع المعلومات أن يطرح عدة أسئلة:

١. هل يوجد للشركة أسهم مطروحة للبيع في سوق الأوراق المالية؟ إن وجدت فهذا معناه أنها مسجلة بالبورصة وجميع بياناتها المهمة متاحة ويمكنه الاستعانة بها في تحقيقه الصحفي. هل لديك مصادر تستطيع فحص هذه البيانات وشرحها لك؟

٢. هل هناك إجراءات أو دعاوى قانونية أقيمت ضد الشركة؟ فسجلات الدعاوى القضائية تحتوي على بيانات مهمة عن أي شركة.

٣. ما حجم معلوماتك عن نوعية وطبيعة نشاط الشركة التي تتحرى عنها؟ ومدى معرفتك باللغة التي تستخدمها والمصطلحات الفنية الخاصة بعملها؟

٤. هل لديك معلومات وافية عن أعضاء مجلس إدارة الشركة؟ وهل من المفيد مقابلة بعضهم للحصول على معلومات تفيدك؟

٥. هل تعرف بالتحديد جميع أنشطة الشركة ومدى علاقتها بالموضوع الذي تتحرى عنه؟

٦. ما هي علاقة الشركة وقياداتها بالمسؤولين السياسيين؟ وهل صدرت أي تعديلات تشريعية لصالح الشركة التي تتحرى عنها؟

شركات القطاع الخاص

عادة ما يجد الصحفي صعوبة في الحصول على معلومات عن شركات القطاع الخاص؛ لأنها غير ملزمة بالإعلان عن بياناتها أو إعداد تقارير عن أعمالها، مثلما تلتزم الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في البورصة أو الشركات المملوكة للحكومة. ولمعرفة الوضع المالي للشركات الخاصة يمكنك اتباع وسيلتين: بالإطلاع على العقود التي أبرمتها الشركة مع الحكومة والشركات المسجلة بالبورصة والتي تتداول أسهمها في سوق المال أو الشركات المملوكة للحكومة، أو بتحليل بنود بعض بياناتها مثل مركز سنداتها أو ديونها.

ليس من السهل التحري عن الشركات الخاصة، بل ربما تحصل على معلومات غير دقيقة. لكن هذه الصعوبة لا يجب أن تقلل من حماس الصحفي وتثنيه عن إعداد تحقيقات صحفية عنها. ويجد بعض الصحفيين متعة في البحث عن وسائل مبتكرة للحصول على سجلات هذه الشركة، لكن هذا لا يقلل من أهمية الطريقة التقليدية في جمع المعلومات عن أي شركة بالحديث مع العاملين الحاليين أو السابقين بها فهي لا تزال طريقة فعالة.

وإذا بحثنا عن تعريف لشركات القطاع الخاص، نجد أنها أي شركة لا يتم تداول أسهمها في البورصة، سواء كانت ملكاً لشخص واحد أو عدة أشخاص. وعادة ما يحتاج التحري عن هذه الشركات وقتاً طويلاً لعدم توفر بيانات كافية عنها، ويستغرق بناء قاعدة بيانات خاصة ودقيقة الكثير من الوقت والجهد. وربما يحتاج إلى فهم اللغة والمصطلحات الخاصة بمجال نشاط هذه الشركة أو الوسط الذي تعمل فيه وتتعامل معه.

على سبيل المثال: إذا بحثنا في موضوع الأوراق المالية المضمونة بأصول، وهي أدوات مالية أنشأها المستشارون الماليون في التسعينيات من القرن الماضي حتى تتمكن الشركات التي تقدم خدمات تجارية مالية (CFS) أو أي شركة تمارس نفس النشاط، فتقوم بتجميع الديون وعرضها على المستثمرين في صورة سندات. ولفهم هذه الأدوات المالية، على الصحفيين أن يعرفوا أولاً كيف تجري عملية تجميع الديون؟

ففي منتصف التسعينيات استطاعت إحدى الشركات أن تشتري الديون المشكوك في تحصيلها من شركات بطاقات الائتمان بأسعار منخفضة للغاية، قد تصل إلى عدة سنتات عن كل دولار. فكانت تدفع ١٥٠ سنتاً عن كل دولار مدين تم التخلف عن سداده لمدة تتراوح بين ٩٠ يوماً و ١٢٠ يوماً، والغريب أن شركات بطاقات الائتمان قبلت بيع الديون بهذا السعر البخس حتى تتخلص من عبء تحصيلها، كما أن الحصول على جزء بسيط من الدين أفضل من خسارته بالكامل. وهكذا استطاعت شركة (CFS) أن تحقق أرباحاً على أي معاملة تزيد معدل السداد فيها على ١٥ سنتاً. وبعد فترة حققت هذه الشركة سمعة حسنة، وزادت شهرتها بعد أن زادت أرباحها أكثر مما حققته شركات بطاقات الائتمان نفسها. فقد استطاعت الشركة تجميع المزيد من الديون المشكوك في تحصيلها، وعرضها في السوق كسندات لها معتمدة على قدرتها على تحصيل هذه الديون. هذا النوع الجديد من الشركات استطاع أن يحظى بتقدير متميز من قبل الهيئات الاقتصادية؛ مما جذب إليه المزيد من المستثمرين. ووصلت الشركة إلى أوج نجاحها، واستطاعت بيع سندات قيمتها ١,٦ بليون دولار.

وفي قمة نجاح الشركة وازدهارها وصل خطاب من مجهول إلى هيئات التصنيف يشكك في قدرة الشركة على تحصيل قيمة هذه السندات، ويؤكد أن هناك مبالغة في معدلات التحصيل التي تقوم بها الشركة. ومع ازدياد الشكوك، بدأت حالة من الارتباك والانزعاج في هيئات التصنيف الاقتصادي، وأحجم المستثمرون عن شراء سندات الشركة؛ مما تسبب في إفلاسها. وخلال ستة أشهر تحولت من شركة مزدهرة ناجحة إلى شركة مفلسة لا تملك سيولة مالية، فأغلقت أبوابها وسرحت ٣٩٠٠ موظف لديها.

وقبل أن نقدم على عمل تحقيق صحفي مميز عن هذه الشركة، علينا أن ندرس طريقة عملها ونفهمها جيداً. ولأنها شركة خاصة لم تتمكن من الحصول على معلومات عنها بسهولة، لكننا استفدنا من الأعمال الصحفية المنشورة عنها، من تغطيات وبيانات ومقابلات سابقة مع مسؤوليها، وبمرور الوقت استطعنا أن نكون قائمة بمصادر يمكن الاتصال بها، سواء من داخل الشركة أو خارجها، أو من موظفيها السابقين (يمكن الرجوع لموقع مصادر البحث Research Resources على الإنترنت للحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الخطوات)

أما أهم مستند اعتمدنا عليه، فهو مستند إعلان إفلاس الشركة. فمستندات محكمة الإفلاس المسئولة عن الحفاظ على حقوق حملة الأسهم في أي شركة يتم إعلان إفلاسها هي كنز لم يهتم معظم الصحفيين بالاطلاع عليه، بينما استطعنا من خلال هذه المستندات أن نتحرى عن الشركة ونعد تحقيقاً صحفياً شاملاً عنها.

وتمثل الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم كنزاً مهماً للصحفي، ولا نقصد دعاوى محكمة الإفلاس أو الدعاوى المرفوعة على الشركات الخاصة فقط، وإنما من المفيد أيضاً الاطلاع على القضايا العمالية وقضايا التعويضات. وبمزيد من البحث في مصادر المعلومات المتاحة للجماهير، يمكن العثور على

عقود أبرمتها الشركة مع شركات مساهمة مسجلة في البورصة أو شركات حكومية. وربما تكون الشركة الخاصة مقدمة لخدمة أو شريكة في شركة مساهمة مسجلة في البورصة. ومن خلال سجلات الشركات بالبورصة يمكن اكتشاف علاقات غير معروفة أو العثور على معلومات تساعد في تحديد مجال عمل الشركة الخاصة، وقد تعطي مؤشرات مهمة عن دخل الشركة ورأس مالها.

لقد نصحت الصحفيين بأهمية الاستماع إلى أصوات المتضررين من حادث أو واقعة، عند قيامهم بجمع المعلومات، كما أنصحهم أيضًا بتقوية وتعزيز علاقاتهم بخبراء متخصصين في الأمور المالية، فالمحاسب أو المحامي أو سمسار الأوراق المالية في شركة ما، يمكن أن يعطيك فكرة شاملة متعمقة عن مجال عمل الشركة التي تتحرى عنها. حتى لو لم يكن له أي علاقة بنوع الشركات أو النشاط الاقتصادي الذي تتحرى عنه، لكنه يمكن أن يكون مصدرًا للمعلومات المهمة التي تعتبر خلفية للموضوع المطلوب. وقد تساعد على التحقق من المعلومات التي حصلت عليها بالفعل، واختبار دقتها، وربما يصبح هؤلاء الخبراء مصادر دائمة تفيدك في عملك مستقبلاً. مع الحذر من أن بعض المعلومات قد تكون غير صحيحة، لهذا فلا بد من التأكد من دقة كل معلومة قبل نشرها. ولكن، بالتأكيد من المفيد دائماً أن ينمي الصحفي علاقاته التي تنتج له مجالاً أوسع للحصول على المعلومات التي يحتاجها عند كتابة التحقيق الصحفي.

الشركات المملوكة للحكومة

انتشرت مؤخرًا ظاهرة التوسع في الشركات المملوكة للحكومة في جميع أنحاء العالم، وهي تمثل بالنسبة للصحفي سلاحًا ذا حدين، فيقدر أهميتها الاقتصادية كجزء من نشاط الحكومة، ومن ثم الوضع العام للدولة، ولكن يحاط بنشاط الشركة غالبًا، بالسرية كعنصر ضروري لحماية هذه الشركات. ولفهم أسلوب عمل هذه الشركات التي تمثل جانبًا مهمًا من اقتصاد أي دولة، ولكي نتعرف على طريقة عمل هذه الشركات، من المفيد دراسة أنشطة الشركات المماثلة لها في أنحاء العالم، وطرق إدارتها، ونوعية الصناعة التي تعمل في مجالها، مع ملاحظة أن الشركات العالمية ربما تعمل في إطار اقتصادي مختلف، في حين تعمل هذه الشركات في مجتمعات أخرى تحت سيطرة حكومية كاملة. وهنا يمكن للصحفي أن يجد منظورًا جديدًا أكثر دقة لفهم طريقة عمل الشركات المملوكة للحكومة.

و غالبًا ما يكون لدى الشركات الحكومية كمية أكبر من المستندات المتاحة عن شركات القطاع الخاص. ونظرًا لطبيعتها الحساسة، فإن أي تغيير يدخل على إستراتيجية أو نظم تمويل هذه الشركات يقتضي تعديل التشريعات الاقتصادية أو إصدار تشريعات بديلة، وهو ما يمثل فيضًا من المعلومات التي تفيد الصحفي عن طريق دراسة دقيقة لتفاصيل التشريعات وتوازنات القوي الموجودة في كل دول العالم. ومن خلالها يمكن معرفة أسلوب العمل في الشركة ومدى التغيير الذي طرأ عليها.

وأخطر ما يتعلق بالشركات المملوكة للحكومة أن أنشطتها تُغلف بإطار من السرية، ويُمنع الجمهور من الاطلاع على المعلومات المهمة، خاصة بالنسبة للشركات المسؤولة عن توفير المواد الحيوية، هنا تكون السرية خيارًا لا بد منه.

لكن لا تياس ولا تستسلم أمام ستار السرية الذي يحيط بعمل الشركة، فلا بد من وجود بعض المستندات المهمة داخل أي شركة لإدارة أعمالها الداخلية، والقيام بمهمة الرقابة الداخلية وجذب التمويل الخارجي حتى لو كانت هذه المستندات غير متاحة للجمهور.

وتذكر أن متابعة الاتصال بالمصادر وترك رسائل تليفونية باستمرار يساعدك على العثور على المصدر المناسب لإمدادك بالمعلومات التي تحتاجها. ويستطيع الصحفي دائماً دخول أي شركة من بابها الرئيسي دون خجل، والسؤال عن أي مسئول فيها، وترك بطاقته لبعض الأشخاص، ربما يتحول أي منهم إلي مصدر ليمدك بالمعلومات والمستندات التي يصعب عليك الحصول عليها.

المنافسون مصدر مهم من مصادر المعلومات لا يجب أن يهملهم الصحفي، فليدهم معلومات مضادة عن عيوب الشركة وممارساتها من وجهة نظر منحازة، إلا أن بعض مديري تلك الشركات ينشغلون بأعمالهم لدرجة أنهم لا يجدون وقتاً لمتابعة أعمال الشركات المنافسة. وهذا ينطبق علي الشركات الصغيرة، أما الشركات الكبيرة فتخصص إدارة خاصة لمراقبة ومتابعة الشركات الأخرى العاملة في نفس المجال. استخدمنا هذا الأسلوب عندما تحرينا عن نشاط إحدى الشركات الخاصة التي تعمل في مجال تقديم الخدمات الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما ظهرت بعض مشكلات تتعلق بالخدمات التي تقدمها، لجأنا إلي إحدى الشركات المنافسة التي أمدتنا بكتيب تدريب يحتوي على الحد الأدنى من الخدمة المطلوبة، هذا الكتيب كان مفيداً في إجراء مقابلات مع المسؤولين في الشركة التي نتحرى عنها، خاصة عند مقارنة كلا الكتيبين وما يحتويه من مستويات جودة للخدمة (يمكن الرجوع إلى موقع [Research Resources](#) للاطلاع على خطوات التحري والتحقيق الذي نشر عنها).

على الرغم من صعوبة إعداد تحقيق صحفي عن الشركات الخاصة، باعتبارها تحديًا لأي صحفي، إلا أنها لا تخلو من المتعة وإرضاء الذات؛ لأنه يتطلب البحث عن مصادر للمعلومات ومستندات تدعمها حتى يكون للتحقيق مصداقيته، وإذا استطاع الكشف عن حقائق مهمة أو غير معروفة من قبل، ربما يتحول إلى أداة من أدوات التغيير في المجتمع. ومن المفيد أن يسأل الصحفي عدة أسئلة عند قيامه بالتحري عن شركة ما:

١. هل تتعامل الشركة الخاصة أو المملوكة للحكومة مع شركات مسجلة بالبورصة؟ وإذا كان، فما نوع العلاقة بين هذه الشركات؟
٢. من هو المدير المسئول عن الشركة؟ وهل أجريت معه مقابلة أو مع بعض أعوانه؟ من المفيد إجراء هذه المقابلة الآن .
٣. هل قامت الشركة برفع دعاوى قضائية من أي نوع؟ أو أقيمت ضدها أي دعاوى؟ سوف تجد في ملفات هذه الدعاوى كنزًا من المعلومات عن طبيعة نشاط الشركة وتعاملاتها.
٤. ما هي معايير الجودة في الصناعة أو النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركة؟ وهل تلتزم بهذه المعايير؟
٥. هل يمكن عقد مقارنة بين نشاط الشركة والشركات المماثلة لها في العالم؟
٦. هل تعرفت على أصدقاء الشركة وأعدائها ومنافسيها؟ وهل تحدثت إلي أي منهم؟
٧. هل سجلت مناقشاتك مع مصادرك البشرية؟ وهل حرصت على توازن تحقيقك اعتمادًا على مصادر أخرى للمعلومات؟

العلاقة ما بين الشركات

لعل التحري عن العلاقات فيما بين الشركات هو أفضل مجال يؤكد أن نجاح المحقق الصحفي يعتمد أساسًا على مصادر، ذلك أنك قد تكون كاتبًا عظيمًا، وباحثًا متمكنًا من أدواته، وصحفيًا موهوبًا، إلا أن قدرتك على أن تعد تغطية خبرية عن شركة ما تخدع شركات أخرى، يعتمد أساسًا على قدرتك على أن تكون على صلة طيبة بشخص داخل هذه الشركة وأن تنمي هذه العلاقة.

فالنجاح في التحري عن علاقة شركة ما بشركة أخرى يعتمد على اكتشافك أن أحد أطراف العلاقة

يشعر بأنه قد خُدع، ذلك أنه حتى علاقات السلب بين الشركات قد لا تتضح أو تنكشف بسهولة. إضافة إلى ذلك، ففي الحالات التي تتجمع فيها شركات وتعمل سويًا لصالحها المشترك والتي عادة ما تسمى "تواطؤ" (أي اتحاد بهدف الإطاحة بشركة أخرى)، لا يتم اكتشاف خداع شركة لشركة أخرى إلا إذا قام شخص ما من الداخل بفضح الأمر لأنه أضير.

فالتحري عن العلاقة بين الشركات يتطلب وجود مصدر عليم بنوعية هذه العلاقة، ولديه أدلة عن مدى إلحاق إحداهما الضرر بالأخرى، أو تدميرها في السوق بسبب هذه العلاقة. فقد رأينا في الولايات المتحدة كيف أدى اتحاد شركات السكة الحديدية وشركات السكر وشركات تكرير البترول إلى رفع الأسعار بشكل غير طبيعي، حتى يجني هذا الاتحاد أرباحًا طائلة، ويمنع المنافسين من دخول السوق. وقد أدى إجراء تحقيقات صحفية عن أضرار مثل هذه الاتحادات على السوق إلى إصدار الكونجرس قانونًا لحلها، إلا أن ذلك استغرق عقود عدة.

كما أن إثبات نية الاتحاد الإطاحة بشركات أخرى أمر شديد الصعوبة حتى على النيابة العامة، فما بالك بالتحقيقات الصحفية. ورغم أن كشف حقيقة مثل هذا الاتحاد الذي يتم بنية تحطيم الغير، وفضح التحايل الخفي بين الشركات أمر صعب، إلا أنه ممكن إذا ما أدركت إحدى الشركات أنها أضررت نتيجة له. وفي مثل هذه الحالات تكون مهمة الصحفي هي كشف كل ذلك، وإثبات وقوع الضرر، واختبار صحة الوثائق. وقد يكون ذلك أمرًا تكتنفه الكثير من الصعاب، إذ إن الصحفيين ليسوا خبراء، لا في أعمال الشركات ولا في علاقاتها.

كذلك قد يتطور الأمر بالأطراف المتعاقدة إلى طرح منازعاتها على القضاء، حيث يتولى المحامون مناقشة شروط العقود وصياغاتها اللغوية، ويحاول كل منهم إثبات حجته، وهذه هي النقطة التي يبدأ بها فضح الاحتيال الذي تمارسه شركة على أخرى، ويصبح عبء إثبات أي الشركات أضررت، وأي الشركات تسببت في الضرر ومداه من أصعب المهام التي قد يواجهها الصحفي.

ومن أفضل وسائل إثبات مثل هذا الضرر هو التحدث مع خبراء خارجيين وغيرهم من العارفين بالنشاط موضع النزاع. فقد تدعي شركة تشييد أنها أضررت لأن الشركة الموردة باعت لها مسامير وخوابير معيبة، ورغم أن هناك فعلاً آلات يمكن أن تجري اختبار الإجهاد على المسامير والخوابير لمعرفة الجهد الذي يمكن أن تتحمله قبل أن تنكسر، إلا أنه ليس لدى الصحفيين الوقت الذي يمكنهم من اللجوء إلى خبراء الهندسة الإنشائية والتصميم والتعدين في الكليات والجامعات، وهم من يستطيعون إثبات الدعوى أو تقويضها، نظرًا لأنهم، في العادة، يستطيعون تقديم وجهة نظر محايدة، حيث لا مصلحة مباشرة لهم في الشركات المتنازعة أمام القضاء في هذا الشأن، ولذلك فوجود طرف خارجي يسهل إثبات وقوع الاحتيال من عدمه.

وكثيرًا ما يمثل الحديث مع شخص محايد، يعمل في نفس المجال، اختبارًا لصحة المعلومات، إلا أن المشكلة الحقيقية التي يواجهها الصحفيون عندئذ تكمن في العثور على هذا الشخص المتخصص في موضوع النزاع، دون أن يكون لديه تضارب في المصالح مع أي من الشركات المتنازعة. ففي المثل الذي قدمناه، والخاص بالمسامير والخوابير، قد يكون اللجوء إلى شركة إنشاءات أخرى هو نقطة البداية

الصحيحة. فمن المتوقع أن تكون لدى الشخص الذي يعمل في نفس المجال الخبرة فيما يتعلق بعمليات الإنشاء والمسامير والخوابير، وقد يقدم لك رأياً علمياً عن نوعيتها، إلا أنه من الممكن أيضاً أن تقوم الشركة الموردة، أو شركة الإنشاءات باستمالتها. كما أن هذا المصدر الذي استعنت به، من شركة أخرى، قد يكون منافساً لشركة الإنشاءات الأولى، ومن ثم فقد يبلغ الصحفي بأن المسامير والخوابير جيدة، أو أنها فعلاً معيبة، ولكن شركة الإنشاءات كان عليها أن تكون أكثر حرصاً. أو قد تكون هذه الشركة الأخرى تشتري المسامير والخوابير من المصدر نفسه ولا ترغب في أن يعرف على نطاق واسع أن مستوى المسامير والخوابير التي ينتجها هذا المصدر منخفضة المستوى.

إن التحري عن مثل هذه الأمور يستلزم ضرورة التعرف على خصائص المجال الذي يعمل به في مرحلة مبكرة. وفي أحيان يجد المحقق الصحفي نفسه أمام خيارين: إما متابعة التحقيق، أو التسليم بأن الموضوع قد يتمخض عن مجرد مجموعة من الدعاوى والدعاوى المقابلة، وعلى القارئ أو المشاهد محاولة تفهم الأمر بنفسه. وهذه إحدى الاختيارات التي عادة ما يقابلها الصحفي، ولا بد أن يعرف المحقق الصحفي أنه قد لا يصل دائماً إلى مقصده. لذلك عليك، لكي ينجح تحقيقك الصحفي، أن تفحص كل شيء، وإذا أخبرك شخص ما من الداخل أن هناك شيئاً ما خطأ، فعليك أن تسأله عن السبب. فإذا لم تكن البيانات مرضية لاختبار "التشمم" الذي قمت به "فاستفت قلبك"، وتذكر أنه مادام قيل لك إن هناك خطأ ما في أمر ما.. فلا بد أنه موجود، وإلا ما تم الاتصال بك. وتذكر أنه على الرغم من أن الأفلام السينمائية والحكايات المتداولة تشير إلى أن الطرف المضار عادة ما يلجأ للإعلام من أجل حسم النزاع، فإن ذلك ليس حقيقياً ولا يحدث في الواقع. فالشركات، حتى تلك التي تتنافس مع بعضها البعض إلى حد الاقتتال، والتي استمرت علاقاتها ببعضها البعض سيئة لسنوات طويلة، تسعى دائماً إلى البعد عن وسائل الإعلام. بل هي في الواقع تعمل سويّاً على تجنب أي تدخل خارجي، أو السماح لأي طرف آخر بالتعليق على الخلاف، بل تمنع العاملين لديها من إثارة موضوع الخلاف في وسائل الإعلام. وإذا ما أخل أحد الأطراف بهذا الالتزام غير العلني واتصل بالإعلام، فعليك أن تأخذ حذرَكَ لتعرف ما هو دافعه لذلك.

وقبل كتابة أي قصة خبرية وازن الأمور لتعرف من الطرف المستفيد ومن الخاسر، فإذا كان الدافع ما يزال يبدو مقتنعاً فتابع تحقيقك، وإن لم يكن، فقد يكون من الحكمة ترك الموضوع جانباً لفترة، مع الاحتفاظ بجميع البيانات لمرحلة أخرى مستقبلية. وقد تجد أحياناً أن لديك بذور تحقيق عظيم، ولكنه ليس التحقيق الذي كنت تشعر به، أو الذي تصور مصدرك أنه قد قدمه لك.

الحذر والتدقيق والتحقق من المصدر أمر ضروري عند التحري عن خلاف بين الشركات، فقد يكلفك الخلي عن أي من هذه العوامل سمعتك ومصادقتك، إضافة إلى أتعاب المحامي الذي ستوكله للدفاع عنك.

كتابة التحقيق الصحفي

لا تظن أن الانتهاء من جمع المعلومات ومقابلة المصادر وكشف الحقائق التي كانت غائبة عنك يعني أنك قد قطعت نصف الطريق أو معظمه، فما زالت أمامك مهمة شاقة؛ هي كتابة التحقيق الصحفي، وهو الصورة النهائية التي تظهر مهارتك وحرمتك. والكتابة الجيدة يمكن أن تحسن مستوى تحقيق صحفي ضعيف، في حين أن الكتابة الرديئة يمكن أن تهدم تحقيقاً ممتازاً، وتقلل من فرص جذب القارئ لقراءته، ولكن إذا اجتمعت الكتابة السيئة مع المعلومات الضعيفة أو السطحية، فلا بد أن ينتج تحقيقاً ضعيفاً. فأسلوب كتابة التحقيق أحد العوامل المهمة لنجاحه أو فشله.

ومن واقع خبرتي في مجال التحقيقات الصحفية، فلدي طرق لا حصر لها لكتابة التحقيق، لكنني أوصي بأسلوب سهل ومرن ويصلح كنقطة بداية، على الرغم من أنني لا أنصح بالإفراط في استخدامه.

أبدأ بمركز التحقيق (كما يسميه بروكسي وكنبسي ومون ورنالي ٢٠٠٤) وهو الأسلوب المستخدم في كتابة الأخبار المنوعة، ويصلح عند تقديم تحقيق، فيبدأ بشرح أثر الموضوع على شخص معين. وقد استطاعت جريدة وول ستريت جورنال أن تطور هذا الأسلوب وتصل به إلى حد الكمال. فتبدأ التحقيق بقصة إنسان معين ثم تنتقل إلى دائرة أوسع لبيان تأثير الموضوع على الآخرين. وهناك أسلوب آخر، وهو استخدام أسلوب عكسي، فيبدأ التحقيق بظاهرة عامة ثم شرح تأثيرها على الفرد مما يعطي للموضوع سمة إنسانية.

وسواء استخدمت هذا الأسلوب أو ذلك، فالمهم أن التحقيق يبين أن محنة شخص واحد هي محنة كل الناس، المهم أن التحقيق أيًا كان موضوعه يتضمن مجموعة من الملامح المشتركة لقطاع عريض من الناس. أما القاعدة الذهنية التي ينطلق منها تحقيقك فهي إما قضية شخص واحد، أو قضية اجتماعية تهتم فريق كبير منهم، وكل فرد من هذا الفريق يشبه هذا الشخص، مع مراعاة أن يتضمن التحقيق رأي خبير أو أكثر، تعليقاً أو تدعيماً أو شرحاً للموضوع. وعادة ما يبدأ التحقيق بقصة الشخص بطل الموضوع. ثم فقرة ملخصة تأكيداً لفكرة أن الموضوع يخص شخصاً واحداً لكنه يمثل مجموعة كبيرة من الناس، وهي تقنية تُعرف في كتابة السيناريو للأفلام والمسرحيات باسم تمهيد الطريق؛ بمعنى إشارة مسبقة إلى شيء عادي لا يثير الاهتمام ثم تكتشف فيما بعد أنه أمر حيوي.

• الحكايات أو القصص القصيرة والنوادر التي تمهد للقصة الكبرى للتحقيق وتسمى **Foreshadowing** وعادة ما يلجأ الصحفي لهذه الطريقة لإصباح الصفة الإنسانية على الشخص بطل قصته. وهي تعطي انطباع للقارئ بأن هناك موضوع أكبر.

• وهناك جزء يتضمن قصص صغيرة نستخدمها للوصول بها إلى قصة كبيرة وتكون من ثلاث إلى أربع فقرات موجزة تلقي الضوء على أحد جوانب الموضوع في إطار القصة الأصلية للتحقيق. هذه الفقرة الملخصة للموضوع تثير انتباه القارئ وتفتح شهيته لمعرفة مزيد من المعلومات (anecdotes)

• فإذا لم تكن قد ذكرت الخبر الرئيسي في صدر التحقيق، فيمكنك ذكره في هذه الفقرة المهمة، وهذه الفقرة الملخصة تتكون من فقرة واحدة تشرح وتبين العلاقة بين بطل القصة وبين الموضوع الرئيسي للتحقيق (nutgraphs) - بروكس وكيندي وموين وإيلي ٢٠٠٨ وبروكس وآخرون ٢٠٠٤ وبروكس وبنسون وويلسون ٢٠٠٣م.

• استخدام الحوار أمر غير مألوف في التحقيقات الصحفية لكنه أمر ممكن؛ لأنه يعطي حيوية وتجديداً لأسلوب الكتابة، وسواء كان الحوار يدور بين شخصين أو أكثر، أو حواراً بين شخص ونفسه، وأحياناً يبدأ التحقيق بحوار بين عدد من الأشخاص في مقدمة التحقيق. وإن كان الحديث الداخلي إلى النفس هو الأسلوب الأكثر شيوعاً عندما يتم إسناد قول أو عدة أقوال لأحد المصادر بالتحقيق المنشور (dialogue and monologue)

• أما أسلوب المشاهد المتتابعة، فيصلح للتحقيقات المطولة، ويستخدم فيه القصص القصيرة الطريفة أو الحوار مع النفس أو كلاهما، وتستخدم لوصف حدث أكبر؛ مثال ذلك حادثة بورسعيد التخيلية، إذ يمكن ذكر مشاهد من أحداث هذا اليوم داخل التحقيق الصحفي.

• أما أسلوب الربط، فيعتمد على ربط الأحداث والوقائع مما يجعل التحقيق الصحفي متماسكاً. ويعتبر هذا الأسلوب هو الابن الشرعي لأسلوب استخدام الحكايات في صدر الموضوع. وهذا الأسلوب يحيل القارئ إلى أحداث سابقة. وعادة ما يستخدم في نهاية التحقيق أو فقرته الختامية، ويحدث غالباً عندما يظهر الشخص الممثل للمجموعة.

عادة ما يبدأ التحقيق بقصة طريفة مع وصف موجز في صدر الموضوع. ويشغل ذلك ثلاث إلى ست فقرات من التحقيق، وغالباً ما يشغل ما بين ٤ إلى ٥ فقرات. بعدها يمكن كتابة فقرة موجزة تربط الموضوع المميز لهذا الشخص الممثل لمجموعة الناس. ثم تبدأ عملية التنبؤ أو التكهن في مرحلة مبكرة من التحقيق، ثم نروي القصص الطريفة، ثم الحوار، أو الحوار مع النفس، ثم نبدأ في ذكر التفاصيل. أما في القصص الخبرية الطويلة، خاصة التحقيقات الصحفية، فيمكن إضافة بعض المشاهد. ثم فقرة الربط أو عدة فقرات تربط الموضوع بالتنبؤ الوارد في صدر التحقيق، وتجعل الموضوع متواصلًا ومترابطًا. وفي النهاية نضع الخلاصة والختام فيما لا يزيد على ثلاث إلى خمس فقرات، ثم نختم التحقيق بالحديث عن النظرة المستقبلية لبطل القصة، وما نتوقه له في المستقبل، ويمكن أن نطرحه في شكل سؤال، ونترك النهاية مفتوحة لاستنتاجات القارئ.

وتتميز هذه الطريقة في الكتابة بقوتها وبأنها سهلة الفهم. ولكن أحياناً ما يبالغ الصحفي في استخدامها بسبب سهولتها. ورغم سهولة هيكلها، لكن إحكام السيطرة على الجزء الخاص بالشخص الممثل للمجموع أحياناً يكون صعباً؛ لأنه يحتاج إلى حرفية صحفية وقدرة على توظيف القصة بشكل يخدم الموضوع الرئيسي للتحقيق، ولا ننسى أن إعداد التحقيق بهذه الطريقة يجعله أطول كثيراً من مجرد إعداد قصة خبرية. بينما يفضل القارئ الموضوعات المختصرة.

لذلك أنصح الصحفيين عند استخدامهم لهذا الأسلوب في الكتابة، باستخدام أربعة مصادر أصلية على الأقل، بشرط أن تتضمن المصادر البشرية هذا الشخص الممثل للمجموعة، وهو بطل القصة، وشخص

آخر يشبهه ويشترك معه في نفس الظروف. مع رأي خبير واحد على الأقل في الموضوع، ومصدر آخر حسبما يرى المحرر أو حسبما تتطلب طبيعة الموضوع. أما المستندات الأصلية التي يجب استخدامها فهي إما تطعن في أقوال المصادر البشرية التي استندت إليها أو تؤكدها.

وليحرص الصحفي كل الحرص على أن يشمل التحقيق جميع التفاصيل التي جمعها بكل دقة ودأب من جميع المصادر التي استطاع الحصول عليها. ولا بد أن يظهر الشخص الممثل للمجموع في صدر التحقيق، ثم مرة أخرى في نهايته.

المراجعة النهائية للتحقيق

وبعد الانتهاء من كتابة التحقيق الصحفي، لا بد من مراجعة الحقائق التي ذكرتها، ومراجعة النص المكتوب في صورته النهائية، والتأكد من إضافة العناصر الأخرى التي تخدم التحقيق من الصور والرسومات البيانية والجداول وأشرطة الفيديو.. إلخ في موضعها. وهذه العناصر هي التي تدعم المعلومات والحقائق التي يتضمنها التحقيق. وبلاستعانة بوجود مجموعة كبيرة من المصورين المحترفين والمحررين الذين يعملون معك، فإن المراجعة النهائية للتحقيق مرحلة مهمة جداً لكي يشعر الصحفي بالرضا عن تحقيقه قبل نشره.

بعض الصحف الكبرى تحرص على القيام بعملية رسمية محددة تسمى "عملية التأكد من الوقائع التي ذكرها معد التحقيق الصحفي" وهذه المهمة يتولاها متخصصون في موضوع التحقيق، تكون مهمتهم مراجعة كل المعلومات التي نشرت في التحقيق الصحفي. فيقومون بالاتصال بالمصادر، ويتأكدون من المعلومات الواردة في التحقيق، ويرجعون إلى قواعد البيانات. وبذلك يعملون كعيون إضافية تفحص التحقيق بنظرة خارجية وتقييمه تقييماً مهنيًا محايدًا.

وعلى المستوى الشخصي لم يسبق لي العمل في مثل هذه المؤسسة التي يوجد بها مراجعون أو مدققون مهمتهم التأكد من دقة المعلومات قبل النشر. وفي الصحف التي عملت بها كانت مهمة مراجعة البيانات هي مهمة المحرر، أي معد التحقيق الصحفي نفسه، ويمكن أن يعرضه على زملائه لفحصه بدقة وسؤاله عن بعض ما ورد في التحقيق. ولقد تعلمت الكثير من زميلي دافيد فاليس فيما يتعلق بعملية المراجعة النهائية، فقد كان دافيد فاليس يعمل كمحرر تحقيقات صحفية في مجلة "واشنطن بوست" وقد علمني طريقته في المراجعة، عندما كنا نعمل معاً في مجلة "تولسا ورلد" وقد نفذت كل ما علمني بالحرف.

وهذه هي الخطوات التي أحرص على القيام بها. وتبدأ بأن أعد المسودة، ثم أقوم بطباعة نسخة نهائية من التحقيق، ثم نجتمع مع زملائنا من الصحفيين المحررين، ونضع خطا تحت كل حقيقة في كل سطر. ونضع خطا تحت كل اسم وكل رقم وكل تاريخ وكل التفاصيل التي يمكن أن يتم الطعن عليها. وبعد أن نقوم بمراجعة قاعدة بيانات مصادرها ومعلوماتنا، نضع في الهامش في نهاية كل سطر اسم المصدر الذي حصلنا منه على المعلومات.

أما الوضع المثالي فهو أن يكون لدينا ثلاث أو أربع مصادر لكل حقيقة أو واقعة ذكرت في التحقيق. وعندما نصل إلى هذا الحد من التحقق من المعلومات والمقارنة بينها نشعر بقدر كبير من الثقة فيما كتبناه. ثم نراجع الوقائع والحقائق التي حصلنا عليها من أقل من ثلاث مصادر أخرى، وهذا يقودنا إلى أن نبدأ بتقييم المصادر. التي استندنا إليها في الحصول على المعلومات. ومن المفيد أن نتساءل: هل مصدر المعلومات شخص عادي أم مصدر مسئول؟.. وما الدافع الذي شجع هذا الشخص على الإدلاء بهذه المعلومات؟ هل هناك أي احتمالات أن يكون هذا المصدر قد تعمد تضليلنا؟ وما نسبة هذا الاحتمال؟ وهل يمكن حذف أقوال هذا المصدر؟ هذا بالنسبة للمصادر البشرية. أما بالنسبة للمصادر الورقية فهل هي مصادر قانونية أم مستندات من دعاوى قضائية؟

ربما تكون الإجابة على بعض الأسئلة السابقة سهلة. في حين نجد أن الإجابة على أسئلة أخرى مثل احتمال أن يكون المصدر قد ضللنا صعبة إلى حد ما. فهذا يعني أن علينا أن نفترض بعض الافتراضات وأن نعد سيناريوهات عدة. ولكن علينا أن ننتهي من ذلك قبل أن تحل ساعة الصفر، وينتهي الوقت المحدد لنا للإعداد ويحين موعد تسليم التحقيق.

و غالبًا ما تقودنا عملية المراجعة النهائية إلى الإجابة على الأسئلة الأساسية التي يجب أن نجيب عنها وهي "لماذا؟" و "ماذا بعد؟" وهي الأسئلة التي أثارت رغبتنا في إجراء التحري وجمع المعلومات لعمل التحقيق أصلاً. وأحياناً نقوم أثناء عملية المراجعة النهائية بشطب أجزاء كنا نود كتابتها في التحقيق، ولكننا لم نكن واثقين منها تماماً.

فالمهم، أن نحرص على مصداقيتنا، وأن نتأكد من أن كل كلمة في التحقيق موثقة ودقيقة. ومن الضروري أن نتأكد أن تحقيقنا لا يثير أسئلة أكثر من تلك التي أجاب عليها. مما يقلل إلى حد كبير من عملية التخمين؛ أي نذكر أمور لم نكن متأكدين منها تماماً. حتى إننا أحياناً نتساءل: كيف حكمنا عقلنا و حذفنا جزءاً مهماً معيناً من التحقيق قبل النشر، ولكن الأهم هو التأكد أن كل المعلومات الواردة به موثقة ودقيقة. وأنا على يقين تام أن تطبيق السياسة الخاصة بالمراجعة والتدقيق هي التي جنبتنا التعرض للدعاوى القضائية التي كان يمكن أن تُرفع ضدنا. فقد كنا نستبعد أي نقطة يمكن لأي جهة أن تثبت بها أننا أخطأنا. وهي خطوة مهمة لبناء جدار من الثقة بين الصحفي وجريدته وبين القارئ.

الخطوات الأخيرة

والآن بعد أن تأكدنا من صحة كل نقطة وردت في التحقيق نكون قد أتممنا عملنا. ثم تصبح مهمتنا هي الدفاع عن المعلومات الواردة فيه. ويتبقى أن نبحث عن طرق جديدة لإعداد مقالات قصصية مستقاة من المعلومات غير القصصية التي قمنا بتجميعها. ثم نبدأ في مطالبة رئيس التحرير بمساحة أكبر في الجريدة أو المجلة لكتابة المزيد من

الموضوعات، وإذا ما نجح التحقيق وحقق صدى جيداً فسوف نبدأ في إعداد الخطط لإجراء تحريات جديدة وإعداد تحقيق صحفي جديد.

بعد طباعة التحقيق ونشره، نبدأ في الإعداد للجزء التالي من سلسلة التحقيقات. أو ما يسمى بتحقيقات المتابعة. فإذا كان تحقيقك يضع المسؤولين في موضع المساءلة والحساب بنشر معلومات تدينهم، فيمكن أن يؤدي إلى إحداث التغيير في مؤسسة ما، ولعل أفضل وسائل قياس مدى نجاح التحقيق تأتي عن طريق قياس رد فعل القراء أو المسؤولين، علماً بأن أسوأ شعور يمكن أن ينتاب المحقق معد التحقيقات الصحفية هو عدم ظهور أي رد فعل لتحقيقه بعد نشره.

ولعل عدم وجود رد فعل مباشر وواضح هو ما يجعلني أعتبر أن سلسلة التحقيقات عن الصناديق الكبرى تحقيقات فاشلة. فعلى الرغم من أنني بذلت في إعداد هذا التحقيق جهداً لم أبذله في أي تحقيق آخر، إلا أنني لم أتلق أي رد فعل من أي قارئ تجاه هذا التحقيق. كما أنني لم أتلق أي اتصالات هاتفية من المسؤولين ومتخذي القرارات، ولكنني فقط تلقيت بعض الرسائل الإلكترونية، أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. لقد نشرت سلسلة التحقيقات هذه على مدى عدة أيام عن موضوع تكلف أكثر من ١٦٠ مليون دولار. ووجدت هذه النفايات الخطرة في أكثر من ١٤ موقعاً بولاية أوكلاهوما، ورغم ذلك كان رد الفعل مثير للشفقة واليأس فعلاً. ولكن هذه التجربة قد علمتني درساً لن أنساه. وهو ضرورة أن يرى الناس أنفسهم في التحقيق وأن يحسوا به وأن يعبر عن مشكلاتهم الحقيقية، وربما فشل التحقيق فشلاً ذريعاً لهذا السبب.

ولكن دائماً هناك أمل، فلن تكون سلسلة التحقيقات الفاشلة هي نهاية المطاف بل هي نقطة البداية. دعونا إذن نعود إلى واقعة بورسعيد، فإجراء تحقيق صحفي عنها قد يؤدي إلى تغيير تشريعات معينة أو تغيير نظم السلامة في مكان العمل، أو إلى تغيير سياسات الشركات أو أسعار التأمين أو أسعار الشحن، أو إلى زيادة الوعي الجماهيري بالمشاكل الموجودة، أو توفير مزيد من الإشراف على التعامل مع بعض المنتجات وغيرها. إن ما يبعث على الرضا والفخر ويسعد معد التحقيق الصحفي فعلاً، هو أن يرى تحقيقه الذي قام به أتاح معلومات وشجع على اتخاذ مواقف أو خطوات مفيدة للناس.

ولا أنسي أبداً ما كان زميلي "كن بيزيو" يذكرني دائماً به، ويذكر طلابنا "أن التحقيق الصحفي الذي تقوم به قد لا يغير العالم، ولكنه قد يجعل العالم يريد أن يتغير".

أرجو أن تساعدكم هذه الدروس المستمدة من خبرتي الطويلة على شحذ أدواتكم الصحفية لكي تستطيعوا تحقيق بعض التغييرات التي نتطلع إلى أحداثها.

إن بناء جدار من الثقة والاحترام مع المصادر، هي نقطة قوة لأي صحفي أو صحفية، فقدرته على عمل علاقات قوية مع مصادر مهمة، وقدرته على الاتصال بهذه المصادر إذا ما احتاج لها، وربما تصل قوة العلاقة إلى حد إمكانية الاتصال بهم في الأجازات مثلاً. ويمكنه الاعتماد على مصدره المسئول في التأكد من صحة أي معلومات تقع في إطار تخصصه، حتى لو كانت للنشر في موضوع لن يذكر فيه اسم المصدر، وربما يخصك المصدر بمعلومات للعلم فقط غير مخصصة للنشر اعتماداً على ثقته في الصحفي.

و هناك جزء مهم من أدوات المحقق والمحرر الصحفي، هو صندوق أدوات إلكترونية تساعد في عمله. وعليه أن يقوم بتحديثها باستمرار، وأن تكون متاحة لاستخدامها بشكل يومي. ويجب أن يكون الجهد الذي يبذله في إعدادها جهداً تراكمياً، أي يبدأ صغيراً وينمو بمرور الوقت. ولا بد من الاستغناء عن المعلومات القديمة التي لم تعد صالحة وإضافة معلومات جديدة إليها. إن سر نجاح صندوق أدواتك هو قدرته على التطور والتخلص مما لا يفيد وشحد ما هو مفيد. إن صندوق الأدوات ربما يكون جهاز كمبيوتر أو كمبيوتر محمول أو فكرة إلكترونية، بالإضافة إلى دفتر منظم لأرقام هواتف المصادر والمسؤولين وعناوين مقر أعمالهم، ومن الأفضل تقسيمه إلى مجالات أعمالهم بدلاً من الاعتماد على الترتيب الأبجدي فقط. حتى يسهل عليك العثور على المصادر المناسبة لموضوع تحقيقك بسرعة.

وفيما يلي أقدم لكم بعض المواقع الإلكترونية التي وجدتها مفيدة لي في عملي كمحقق صحفي. أرجو أن تستفيدوا منها وتضموها إلى صندوق أدواتكم. إلا أن المهم أن يقوم كل محقق صحفي ببناء صندوق أدواته الإلكتروني الخاص به.

إليك هذه المواقع التي تحتوي على معلومات خاصة بالولايات المتحدة

- سجل بأرقام التليفونات المهمة www.anywho.com
- موقع التعداد السكاني لا بد من الاطلاع عليه عند إعداد أى عمل بتعلق بالتعداد السكاني www.census.gov
- معلومات عامة ضرورية لكل من يسعى لإجراء تحقيق صحفي www.ire.org

1. Brooks, B. S., Kennedy, G., Moen, D. R., & Ranly, D. (2008). *News reporting and writing (9th Ed.)*. New York: Bedford/St. Martin's.
2. Brooks, B. S., Kennedy, G., Moen, D. S., & Ranly, D. (2004). *Telling the story: The convergence of print, broadcast and online media (2nd ed.)*. New York: Bedford/St. Martin's.
3. Brooks, B. S., Pinson, J. L., & Wilson, J. G. (2003). *Working with words: A handbook for media writers and editors (5th ed.)*. New York: Bedford/St. Martin's.
4. Gaines, W. C. (2008). *Investigative journalism: Proven strategies for reporting the story*. Washington, D.C.: CQ Press.
5. Glasser, C. J. (2009). *International libel & privacy handbook: A global reference for journalists, publishers, webmasters, and lawyers (2nd ed.)*. New York: Bloomberg Press.
6. Houston, B. (2009). *The investigative reporter's handbook: A guide to documents, databases and techniques (5th Ed.)*. New York: Bedford/St. Martin's.
7. Reporters without Borders. (2008, July 8). *Call for withdrawal of charges against newspaper reporter targeted by police vendetta [Press release]*. Retrieved from www.rsf.org
8. Staff. (2006, June 26). *Egyptian journalists get jail terms*. BBC News. Retrieved from <http://news.bbc.co.uk>

خبرات مصرية بقلم: مصباح قطب

التعظيم المعلوماتي وطموحات المحقق الصحفي

يؤمن الكاتب بان الصحافة المصرية لن تبلغ درجة التطور والتعافي التي تريد إلا مع حدوث إصلاح سياسي حقيقي. غير انه لا يمكن الاكتفاء بمثل هذه المواقف العامة إذا كان المرء حريص فعلا على التطورين الصحفي والسياسي في بلاده. إن القيود القانونية والإجرائية والواقعية والمادية والتكنولوجية والتنظيمية التي تكبل الصحافة في مصر معروفة بما لا يحتاج إلى مزيد كما سنوضح فيما بعد، ومع كل ذلك فانه بإمكان الصحافة المصرية أن تلعب دورًا أفضل في دفع التغيير السياسي نفسه قدمًا بل وفي تطوير ذاتها لتكون خادماً للنهوض وللحقائق، وللقرءاء في المقام الأول. اننى أود في هذه الورقة تقديم مساهمة من واقع خبرة عملية عن المعلومات المحجوبة التي تعيق الصحافة والصحفيين، وبصفة خاصة المحققين الصحفيين، عن أداء دورهم، سواء في مكافحة الفساد في الحكومة والشركات العامة والخاصة، أو متابعة النشاط الاقتصادي الكبير والمتوسط والصغير بكفاءة، ونقل صورة دقيقة عنه لكل الأوساط المعنية. وجود المعلومات لن يخلق وحده اصلاحا، لكن لا يمكن انجاز الاصلاح بدونها. وسأقدم أيضاً بعض الخبرات للتعرف على الوسائل التي يمكن للصحفي أن يراوغ بها الواقع المعتم، وان يقدم مادة محترمة لقرءاء صحيفته.

أشكال من التدهور في الإتاحة المعلوماتية

منذ سنوات خلت كانت الدولة المصرية وأجهزة الحكومة تقدم إلى الرأي العام عدة تقارير سنوية على درجة من الأهمية، غير أن هذه التقارير اختفت أو تم تضيق نطاق توزيعها إلى ابعد حد، ومن أمثلة ذلك:

١- التقرير السنوي للأمن العام الذي كان يعلن في مؤتمر صحفي سنوي بنهاية مارس من كل عام، ويتم توزيع نسخ منه على الصحفيين مشتملا على ملخص بالانجليزية لأهم معدلات الجريمة في البلاد (مع قسم للجرائم الاقتصادية). وقد تم إلغاء المؤتمر الصحفي مع الاكتفاء بتوزيع التقرير على القيادات الأمنية وبعض المواقع البحثية مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية، وكان الأخير يودع نسخة في المكتبة ثم اختفت تلك النسخة العامة أيضاً منذ سنوات، وأصبح توزيع التقرير محصوراً في فئة شديدة الضيق، ولا يظهر منه إلا بعض الأرقام في شكل بيانات صحفية من مصلحة الأمن العام عن ما تم ضبطه من جرائم تهرب ضريبي، أو جنح أو غير ذلك مما لا يتيح بناء رأي مكتمل حيال صورة الأمن العام والأمن السياسي في البلاد.

٢- التقرير السنوي لوزارة العدل المصرية عن كافة القضايا التي نظرتها المحاكم بكل درجاتها وأنواعها، وموقف الأحكام والتنفيذ في الجنايات والجرح والمنازعات المدنية بما في ذلك قضايا الحسبة واثبات النسب وغيرها، وعدد القضايا التي نظرتها كل دائرة، وأعداد القضاة ووكلاء ورؤساء النيابة الخ.

٣- التقرير السنوي لمصلحة السجون المصرية، وقد اختفى عن الظهور منذ سنوات بعيدة حين تم الكشف من خلال بياناته عن المساحة التي يشغلها كل مسجون (بلاطة ونصف).

٤- التقرير السنوي للرقابة الإدارية التي تراقب الفساد في المؤسسات العامة، وقد اختفى تمامًا منذ سنوات طويلة ولم يعد احد أيضًا بقادر على أن يعرف عدد القضايا التي باشرت التحقيق فيها مباحث الأموال العامة ومصيرها، وعدد البلاغات التي تم حفظها والسبب في ذلك.

٥- التقرير السنوي لجهاز الكسب غير المشروع، وقد اختفى منذ عهد قريب.

٦- التقرير السنوي (التقريران) عن أداء صندوق التأمينات الاجتماعية (للعاملين بالحكومة + العاملين بالقطاعين العام والخاص وأصحاب الأعمال عن أنفسهم والمصريين بالخارج). وهو لا يذاع على أي نحو، ويحصل البعض عليه باجتهادات. (مع انه يختص بأصول مالية قيمتها تتجاوز الـ ٣٠٠ مليار جنيه)، ويؤدي غيابه إلى إذاعة الكثير من الأرقام والمعلومات والبيانات غير الصحيحة بشأنه، والتي تلحق أضرارًا سياسية بالحكومة تفوق بكثير المنافع التي تجنيها من تعييبه، ولكن لا حياة فيمن تنادي.

٧- التقرير السنوي لمصلحة الضرائب، والذي يحدد حجم الحصيلة من كل ضريبة في كل مأمورية أو منطقة، وعدد الممولين. والطريف أن أحدًا في مصر لم يلتفت حتى الآن إلى الخلل المتمثل في أن عدد السجلات التجارية بالبلاد وصل إلى نحو ٤ مليون سجل بينما عدد الملفات الضريبية نحو ٢,٥ مليون فقط. وقد غاب هذا التقرير منذ أكثر من ١٥ عامًا مع انه وبالتأكيد موجود أو أن بياناته لدى مصلحة الضرائب.

أشكال أخرى من الحجب المعلوماتي

هناك تقارير هامة أخرى لم تعد تظهر علنًا، أو تم تعديل هيكلها وتجريد ما فيها من معلومات بحيث لا يستطيع الباحث أن يلتقط الاتجاه العام من خلال البيانات السطحية التي تقدمها، وأخشى أن أقول إن ذلك ينطبق على التقرير السنوي لهيئة سوق المال الخاص بعرض مخالفات شركات الوساطة المالية والعقوبات الموقعة عليها، والبلاغات التي تقدمها الهيئة إلى نيابة الشؤون المالية والتجارية المختصة، والتقرير السنوي للبنك المركزي المصري. ونشير هنا إلى أن المطالبات لا تنقطع من أجل نشر تقارير جهاز المحاسبات عن الشركات والمؤسسات العامة، بل ونشر تقريره السنوي الذي يقدمه إلى البرلمان عن الحساب الختامي، وتقييم أداء الجهاز الحكومي. وأشير هنا أن تقارير الجهاز عن بعض الجهات لم تتم مناقشتها أبدًا في البرلمان، وذلك وضع يجب أن يتغير.

وكان الدكتور محمود محيي الدين، وزير الاستثمار، قد استن سنة حميدة بإعلان ملخص تقرير جهاز المحاسبات عن أي شركة عامة، لكنه توقف بسبب ما تقول بعض المصادر انه سوء استغلال الصحافة وبعض الساسة لتلك التقارير، وتلك قضية تحتاج إلى نقاش علني واسع.

وقد نذهب في الإنصاف إلى حد القول بان على نقابة الصحفيين أن تقدم للرأي العام هي الأخرى تقريراً سنوياً مستقلاً، بخلاف الأوراق التي تقدم إلى الجمعية العمومية، يشرح العراقي التي تقف في وجه الصحافة، وأيضاً المخالفات التي ارتكبتها صحفيون أو ارتكبتها الصحف، والشكاوى التي وردت إلى النقابة، وقضايا القذف والسب، ومقترحات النقابة لعلاج الاختلالات المستجدة، مثل تعارض المصالح الناجم عن قيام صحفيين بممارسة أعمال تجارية ذات صلة بالجهات التي يغطونها، أو عمل أعداد متزايدة منهم كمستشارين لدى مثل تلك الجهات (وأحياناً دون أداء أعمال حقيقية)، وموقف النقابة من كل ذلك.

وأشير هنا إلى أن تقارير المجلس الأعلى للصحافة حول الأداء المهني لا تغنى ولا تسمن من جوع في هذا المجال. (هل نطلب من نقابة المحامين ونادى القضاة وشعبة المحاسبة والمراجعة في نقابة التجار شيناً شبيهاً).

تعييمات غير منظورة

نقصد بها أشكال تعييب المعلومات بطرق ملتوية وبلا مبررات واضحة، أو لغياب الرؤى العصرية الخاصة بضرورة تقديم مثل تلك المعلومات إلى الرأي العام، ولا أتحدث هنا عن المعلومات التي يتم تعييبها بقصد الفساد أو الترشح أو تحقيق فائدة غير مشروعة بأي شكل.

١. لا نعرف في مصر، وبلا سبب، التوزيع التكراري للودائع في البنوك، مع انه مهم للغاية ولا يضر بالسرية المصرفية بأي شكل، كما تعييب هذه المعلومة أيضاً عن تقارير مصلحة البريد، وبهذا لا يمكن عمل دراسة دقيقة عن السلوك الادخاري للمصريين والتحويلات التي تطرأ عليه، أو التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحوّل الاقتصادي والتمثلة في زيادة أو نقص ثروة الشرائح المختلفة من المواطنين ولا نعرف أيضاً التوزيع التكراري للقروض.

٢. لا نعرف في مصر، وبلا سبب واضح، عدد الشركات المتعثرة وإجمالي ديونها، والمبادئ التي تحكم التسويات المصرفية معها. نقول ذلك مع الإشارة إلى أن أموال البنوك بحكم القانون أموال عامة، بما في ذلك البنوك الخاصة والأجنبية. وبما أن البنك يستخدم جزءاً من المال العام، أي ودائع المواطنين، في تسوية مديونيات فمن حق الجمهور أن يعرف القواعد التي حكمت ذلك، ومدى استقامتها وعدالتها. والظريف انه لا يمكن أيضاً معرفة الشركات التي على وشك التعثر أو الإفلاس، سواء المقيدة أو غير المقيدة، لأن القوائم المالية التي نذاع للمقيدة، لا تفيد كثيراً في هذا الجانب، ولا ننيع هيئة سوق المال (الجهة الوحيدة التي تراقب المقيد وغير المقيد من شركات الأموال عبر وحدة الخبرة الحسابية لديها) تقاريرها. أما غير المقيدة فيستحيل معرفة موقفها الائتماني. وحل تلك المعضلة يستوجب التوسع في إقامة شركات للتصنيف الائتماني، تحدد مستوى الملاءة المالية لكل مؤسسة مع تفادى الأخطاء التي تكشفنا خلال الأزمة العالمية، والتي ارتكبتها شركات التقييم. كما يتعين تفعيل آليات لمحاسبة مراقبي الحسابات الذين يتسترون على مواطن الضعف المالي الخطيرة في الشركات التي يراجعون أعمالها، وتطبيق قواعد الحوكمة بما يعظم من سبل محاسبة مراقبي الحسابات أو المديرين الماليين الذين يتسترون على الخلل المالي للشركة أو يزيفون الحقائق (من أخطر الوظائف في مصر وظيفة المدير المالي للشركات الخاصة، والذي لا يراقبه احد ويملك أسراراً ضخمة).

٣. لا يمكن أن تعرف عدد قضايا الإفلاس في مصر بدقة، إلا إذا لففت على المحاكم الابتدائية في المحافظات واحدة فواحدة (توجد محكمة واحدة منها في كل محافظة لكن القاهرة والجيزة بهما أكثر من محكمة). واكشف هنا أن أعمال اللجنة القومية للتشريعات الاقتصادية قد توقفت، وهى اللجنة التي كان منوطاً بها إعداد قانون جديد ومستقل للإفلاس والصلح الواقي منه، يجعل الهدف الرئيسي للتشريع عدم النظر للمتعثّر أو المدين كمجرم، والتفريق بين القواعد التي تسرى على شركة الأموال وبين التي تسرى على المشروع الفردي (دكان بقالة كبير نسبياً مثلاً)، لأن القانون الحالي لا يفرق بينهما. وحسبما أشارت مصادر رسمية مرات عديدة فإن الحكومة الحالية تدرّك أن تيسير خروج المستثمر من السوق ربما كان أكثر أهمية من تيسير دخوله، ولا سبيل لانجاز ذلك إلا بتشريع جديد للإفلاس. المثير للشجن أن أعمال اللجنة ستنتقل إلى وزارة الشؤون القانونية، وستبدأ الأخيرة الموضوع من أوله على الطريقة المصرية، مع أنه كان قد تم قطع شوط في قانون الإفلاس وفي مشروع قانون المعلومات وتعديلات قانون التحكيم أيضاً.

٤. تمنع هيئة الاستثمار توزيع صحيفة تأسيس أي مشروع إلا على أطراف العلاقة، مع أن هذه الصحيفة ليس بها أي شيء يمكن القول انه سري، وهى تحتوى عادة على النظام الأساسي للشركة المؤسسة، وهو يتكون من ٦٤ مادة لا يتم تغيير سوى ٩ مواد منه من شركة إلى أخرى. أي أنه يمكن، في اضعف الإيمان، إذاعة ونشر المواد العامة للنظام الأساسي لأي شركة إلى أن يتم الفصل في أمر الباقي. وأشير إلى أن الحجة الأساسية للهيئة في ذلك أن المستثمرين العرب، بصفة خاصة، لا يحبون الكشف عن أنشطتهم وحجمها، كما لا يوجد بالهيئة والجهات الحكومية عامة من يراجع مواقف الحجب المعلوماتي ومنطقيتها ليغير من قواعدها بتغيير الأزمان والظروف.

٥. يسهل في مصر قيام أي رجل أعمال أدين وتم شطبه من السجل التجاري بعمل شركة جديدة في محافظة أخرى والحصول على سجل تجاري جديد بسبب عدم وجود روابط الكترونية، وهذا يفسر تكرار قيام شخص واحد بالنصب على المواطنين في عدة محافظات. ومع ذلك لم تفعل السلطات شيئاً حيال الأمر لسنوات طوال، وان كانت نتجه للأتمتة الآن. وتشير تلك العملية إلى انه لا توجد سجلات مجمعة يمكن من خلالها معرفة مساهمات أي رجل أعمال في الشركات المختلفة بعموم البلاد.

٦. يعج قطاع التجارة الخارجية بالتعتيم والتناقض ولا أحد يفهم لماذا لا تصدر الموانئ، كل على حدة أو مجمعة، بياناً بكميات وقيم السلع الرئيسية التي وصلت البلاد كل أسبوع، ومستويات الأسعار طبقاً للمحاسبة الجمركية منعاً للشائعات والمضاربات. كما توقفت هيئة الرقابة على الصادرات والواردات عن إصدار تقريرها السنوي والذي كان يشتمل على بيانات بشأن المخالفات المرتكبة في عمليات التصدير والاستيراد، والشركات التي تم شطبها من سجل الوكلاء أو المصدرين أو المستوردين. ويتم حجب بيانات تجارة المناطق الحرة تصديراً واستيراداً بما لا يمكن من معرفة الحجم الحقيقي للتهريب، كما يتم حجب معلومات التجارة مع إسرائيل بلا مقتضى ولا يحصل عليها إلا للمشتريين في خدمات الجهاز من الشركات. وتوجد أخطاء لا حصر لها في بيانات التجارة الخارجية التي يضعها جهاز التعبئة والإحصاء على موقعه ويبثها للمشتريين، وقد قال لي رئيس الجهاز مؤخراً إن السبب الأساسي يعود إلى أن الجمارك - وهى المصدر الرئيسي للمعلومات - لا تعنى بمد الجهاز بالمعلومات الدقيقة ولم يتم حتى الآن تفعيل الربط الإلكتروني بين الجمارك والجهاز.

٧. يجرم القانون الجنائي في مصر الرشوة التي تحدث من قطاع خاص إلى قطاع خاص (وهناك أساس لذلك في قانون العقوبات) على أساس أن أموال الشركات المساهمة أموال عامة ويفترض أن تحقق مباحث الأموال العامة في تلك الجريمة، لكننا لم نسمع أن ذلك حدث منذ سنوات طوال. كما لا تفصح مباحث الأموال عن البلاغات التي تتلقاها في هذا الصدد ومصيرها، على الرغم من أن تقريراً حديثاً للأمم المتحدة يؤكد، حسبما أعلن الدكتور اشرف جمال الدين، مدير مركز المديرين في ندوة حوكمة الشركات التي نظمتها مركز المشروعات الدولية الخاصة بتاريخ ٨ ابريل ٢٠٠٩م. في القاهرة، أن ٦٠٪ من الفساد أصبح من بين شركات القطاع الخاص بعضها البعض. المعروف أن مباحث الأموال العامة منشأة بقرار وزاري بينما الرقابة الإدارية بقانون، والطريف أن الرقابة اعتادت أن تحيل كل المخالفات أو قضايا الفساد التي تقع في وزارة الداخلية إلى مباحث الأموال كنوع من الحرج!!! ولا تبدو الحكومة في مصر معنية بخلق إطار عصري لمجابهة الفساد بشركات القطاع الخاص، ولا بقواعد المناقصات والمزايدات في الشركات الخاصة، مكتفية بالعامة والحكومية، على ما في قواعد الأخيرة من قصور فادح يتمثل أخطره في السماح بإلغاء المناقصات دون أسباب أو تحويلها إلى ممارسات بين اقل العروض. ولا يظهر الاهتمام الحكومي إلا حين يكون هناك مال عام في الشركة الخاصة بواقع ٢٥٪ فأكثر، حيث يوجب القانون هنا أن يراقب جهاز المحاسبات الشركة المعنية.

٨. بدون أسباب واضحة لا يعرف احد أسعار صادراتنا الحكومية عبر العقود الممتدة طويلة الأجل، واشهرها عقود تصدير الغاز، والحجة التي تقال هي أن دولاً أخرى لا تعلن أسعار صادراتها من الغاز، ومع أن ذلك ليس حقيقياً، ومع أنه من غير المعقول أن تلتزم وزارة بتصدير سلعة أو خامة أو خدمة لطرف أجنبي لمدة عشرين عاماً أو أكثر أو اقل تتغير خلالها الحكومات مرات دون أن تتم مناقشة مثل تلك العقود بشكل علني، ولا أقول يجيزها البرلمان، إلا أن العملية تسير والرأي العام "ينبح". الغريب انه لم يحدث أن نشرت الصحف المصرية أسعار صادرات الخام المصري وكميات الإنتاج الشهرية، ونفاجاً طوال الوقت بالخبر في وكالة رويترز يعلن عن الكميات، ربما لعلاقات الوكالة بالشريك الأجنبي في الإنتاج، لكن من غير المعقول استمرار عدم إعلان هذا البيان بشكل منتظم للكافة أو لوكالة انباء الشرق الأوسط على الأقل.

٩. لا يوجد بمصر، ودون سبب واضح، إعلان عن قرارات تخصيص الأراضي والمواقع التي تم بها التخصيص والغرض منه، ولا يوجد بيان مناسب عن عدد تراخيص البناء الجديدة، ولا مؤشر لأسعار الأراضي والعقارات، ولا عدد الوحدات المباعة.

١٠. ولا أحد في مصر يستطيع أن يعرف المرتبات الحقيقية للوزراء وكبار الموظفين العموميين وأسباب التفاوتات الصارخة بينها، كما يستحيل معرفة المرتبات الحقيقية لقيادات الشركات الخاصة الكبيرة بما فيها المدرجة بالسوق. ويعرف الصحفيون والمحاسبون أن شركات عديدة تدرج رقمًا للمكافآت يرضى أعضاء الجمعية العمومية، لكنها تلجأ إلى حيل أخرى لزيادة الدخل، أشهرها أن يكون بدل حضور جلسة مجلس الإدارة مثلاً ألف جنيه، وبدل الانتقال عشرة آلاف جنيه حتى ولو كان العضو يقيم فوق أو تحت مقر الشركة الذي تتعقد به اجتماعات مجالس الإدارة.

١١. أخيراً، لا يصدر مجلس الوزراء المصري عقب اجتماعاته أو عقب اجتماعات رئيس الوزراء مع أي مسئول أو رئيس مجموعة أعمال مصري أو عربي أو أجنبي بيانات لها معنى، مع أن تكافؤ

الفرص يقتضى الإفصاح عما وعدت به الحكومة هذه الشركة أو تلك، وذلك دون الإفصاح عما قاله الضيف، فمن حقه ألا يخرج ذلك إلى منافسيه. والمحرز أن إدارة الصحافة بمجلس الوزراء قامت منذ شهور بعزل الصحفيين في مكتب خلفي بحيث يحال بينهم وبين لقاء الوزراء ورئيس الحكومة قبل وعقب الاجتماعات، ويكتفي المتحدث الرسمي للحكومة بأن يلقي إليهم ببيان مطبوع أو مقروء "خال الدسم" .. بتعبير الزملاء.. ولا يسمن أو يغنى من جوع. وتغيب عن أغلب وزراء الحكومة في مصر ثقافة مراعاة وجود شركات مدرجة في سوق المال يتعين، حين يكون هناك لقاء مع أعضاء روتاري أو جولة للوزير نهارًا أو أي مناسبة مغلقة، أن يبادر المسئول بإخطار وزارة الاستثمار بما بدر منه من معلومات أو اتجاهات لإصدار قرارات متعلقة بأية شركة مدرجة أو تؤثر عليها لتساوى مراكز المستثمرين. وقد عرض الأستاذ عبد الفتاح الجبالي، رئيس الوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، في أكثر من محفل ما تتسم به الموازنة العامة للدولة من تعميم وعدم شفافية، وضرورة تفعيل الرقابة البرلمانية والشعبية عليها بتحويل عملية مناقشتها إلى عملية جادة وحقيقية. إن بعض أعضاء مجلس الشعب كثيرًا ما لا يتمكنون من الحصول على تقارير جهاز المحاسبات.

ويمكننا خلال الجولات التدريبية أن نكتشف معًا أشكالاً من التعتيم والخداع المعلوماتي الضارة بالاقتصاد وبالمجتمع وبمصداقية الصحافة معًا. وسنكتشف أيضًا أن الصحفيين لا يستفيدون في المقابل من بنية المعلومات المتاحة في أوقات كثيرة، ما يجعل بعض التقارير أو التحقيقات والأخبار والحوارات تقع في أخطاء فادحة أو قصور بين، أو عدم التزام بميثاق الشرف الصحفي الصادر في ١٩٩٦.

ومن ذلك مثلاً البيانات عن شركات الخصخصة وأموال التأمينات الاجتماعية والمالية العامة وأوضاع التحقيقات الإدارية في مخالقات الجهاز الحكومي وأنشطة بعض الجهات العامة التي أصبح لها كلها تقريبًا مواقع على الانترنت.. لا ننكر أن أكثرها ضعيف ومتخلف.. لكن توجد عليها بعض البيانات الأساسية التي يمكن أن تقيد الصحفي كخلفية للقصة الإخبارية، أو كمادة خام لدى البدء في حوار، ويشعر المرء بذلك لو قام في أي يوم، بشكل عشوائي، بشراء كامل حزمة الصحف الصادرة في هذا اليوم بما فيها الأسبوعي أو المجالات ولاحظ ما بها من مبالغاة أو أخطاء، وأتحدث هنا عن غير المقصود.

نصائح عملية

لكل منا طريقته الخاصة وحيله في الحصول على المعلومات اللازمة لعمله الصحفي، وكلنا يعرف موثيق الشرف المهني التي يتعين عليه ألا يخترقها، كما أننا ملزمون أخلاقياً بعدم اجتياز الحدود التي لا يجب اجتيازها، وإلا وصمنا بخيانة الأمانة أو إساءة استخدام ما تقع عليه أعيننا بالصدفة، أو اتباع أساليب غير شريفة للحصول على المعلومات، أو الإضرار بمصادرنا من أجل كسب مهني عابر، أو الحصول على المعلومات بطريق ملتو بحيث لا يخضع الصحفي للمسائلة القانونية أو الاتهام بمخالفة ميثاق الشرف، رغم أنه في نفس الوقت لم يلتزم ما يمليه عليه الضمير.

ومن المعلوم أن هناك منطقة رمادية في العمل الصحفي لا يمكن مساءلتها إلا بالقيم الشخصية ومدى متانتها، وقد نجازف بالقول إن مكانة الصحفي الكبير تتحدد، بين الكبار مثله، بمعيار قوة الالتزام بالبرادع الضميري، مع التمكن من تحقيق أعمال صحفية خطيرة.

ومن واقع الممارسات العملية للكاتب انصح بإقامة علاقات مهنية مع مكاتب كبار المحامين والمحاسبين والمراجعين القانونيين والاستشاريين والذين يقدمون خدمات للشركات الكبيرة، وبالأخص منها المقيدة بسوق المال، ومتابعة القضايا (مدني أو جنائي) التي أطرافها شركات مساهمة، فهي مصدر مهم للغاية لمعرفة معلومات ما كان يمكن معرفتها إلا عن هذا الطريق، وعليك بإعداد ملف خاص للشركات على سطح جهاز الكمبيوتر بتصنيف بسيط، أو بدون مع إحالة كل المعلومات المتعلقة بأية شركة إليه، وعدم إهمال التعريف المبسط حول أية شركة، والذي تورده عادة شركات العلاقات العامة لها في أي بيان عنها إلى الصحافة، فقد تحتاجه بشدة في وقت من الأوقات.

لا تخسر العلاقة مع شركات العلاقات العامة، ولا تخسر التزامك المهني وذلك ليس بالأمر الصعب، وتذكر أن ما ترسله شركات العلاقات العامة من مواد دعائية لا يمكن نشرها يفيد أحياناً كخلفيات، كما أن الشركات العالمية التي تعمل بمصر تعتمد على اندرع علاقات عامة محلية في علاقتها بالإعلام ولذا يمكن عن طريق علاقتك معهم أن تعرف أموراً مهمة، كموعد وصول رئيس الشركة العالمية، أو أي مسئول كبير فيها.

أذهب بين الوقت والآخر إلى الشهر العقاري، وطالع ما تصل إليه من تقارير عن نشاطه في تسجيل العقارات للعرب أو الأجانب مثلاً. يقدم السجل التجاري أيضاً ولكل من يطلب معلومات بسيطة ولكن ضرورية مثل "مستخرج من السجل" لأي منشأة أو شركة برسم قدره أربعة جنيهات فقط (توجد وثيقة اسمها شهادة بيانات بها نفس المعلومات ورسومها ٢ جنيه) وفيه اسم المنشأة وعنوانها ورأسمالها وتاريخ تأسيسها ونشاطها وأسماء الشركاء وحصصهم، ولا يمنح السجل التجاري صوراً من عقد التأسيس إلا بحكم محكمة أو بإذن من النيابة أو لذوى الشأن فقط، وهناك تفكير في إدراج أي بيانات عن الأحكام التي صدرت بحق المنشأة أو الشريك الرئيسي فيها أو حتى كل الشركاء في السجل التجاري، وربط كل السجلات في كافة المحافظات إلكترونياً.

على الصحفي أن يهتم بالأوراق المهمة بعد انتهاء الاجتماعات المفتوحة، والأوراق التي يتم توزيعها في المنتديات، وما يدور في غرف تحضير التوصيات والتي تبدأ عملها عادة من اللحظة الأولى لانعقاد أي مؤتمر وأحياناً قبل ذلك وتعد كذا صياغة للاختيار من بينها.

الاهتمام بإقامة علاقات طيبة مع صغار الموظفين والسعاة والسائقين في الجهات التي يغطيها المرء أو يحتاج إليها، لأنهم يقدمون خدمات جلييلة وقت الأزمات.

ومن المهم أيضاً الاهتمام بمكاتب الجهات والأرشييف والكتب السنوية الدورية، ومحاولة الحصول عليها قبل صدورها الرسمي، ومتابعة الجريدة الرسمية.

وتفيد متابعة منظمات الأعمال وبالذات النسائية في معرفة الكثير عن دوائر الاقتصاد والسياسة في أي بلد.

ولا تهمل أبداً النشرات، ولو التافهة، التي تصدرها النقابات لتلميع قيادتها. اهتم بمجلات أفضل نسبياً مثل التي تصدرها وزارة الخارجية باسم الدبلوماسية، أو المصرية للاتصالات، أو المقاولون العرب، أو جهاز المحاسبات ففيها ما يفيد.

واقترب من أي منشأة في لحظة إجراء انتخابات بها، واحتفظ بأوراق الدعاية إن أمكن، واترك بطاقة التعريف خاصتك لبعض الحراس وبعض سائقي التاكسي أو موزعي البريد فهم مفيدون أيضاً حسب الموقف.

بادر بالاتصال بالمسئول عن الشركة أو الجهة الرسمية فور ترك موقعه وحاول أن تكون أول من يحصل منه على ما لم يستطع أن يصرح به وقت توليه الوظيفة، ولا تورطه حتى لا يخشاك الآخرون. لا تطمع كصحفي في أول معلومة هامة تحصل عليها وتحولها إلى خبر ثم تنسى الأمر بعد ذلك، ولا تستجب للضغوط الآتية من صحيفتك لسرعة إنهاء التحقيق طالما استمر شعورك بان ثمة نقص لا يمكن تقديم التحقيق دون سده.

لا تنس مكاتب الشكاوى سواء مكتب العمل أو في جهات العمل ذاتها أو في المؤسسات الرقابية بل وفي بعض الأضرحة مثل ضريح الإمام الشافعي بالتونسي (مقابر بالقاهرة) والذي أجرى الراحل الدكتور سيد عويس دراسة بديعة عن أوجاع المصريين من خلال تحليل الشكاوى التي وصلت إلى الضريح.

لن أتحدث عما فعله يومياً كمتابعة المواقع الإلكترونية والصحف الأخرى، لكن انصح بتقييم أي ندوة تقرر التوجه إليها بعد أن أعددت أجندتك اليومية ليس بأهمية الموضوع الذي ستناقشه فقط ولكن بنوعية الحضور من الصف الثاني في المؤسسات والذين لا يظهرون إلا نادراً للحصول على تليفوناتهم والتعرف إليهم عن قرب وإقامة صداقة معهم، ففرص رؤية الكبار في مصر ليست قليلة في ٩٩٪ من الحالات، فالوزير يسهل الوصول إليه في الندوات المفتوحة على الأقل.. وما أكثرها.. وكذا رؤساء الشركات والجهات.

ولاحظ أن مصر رغم كل ما يقال عن التعتيم بلد مفتوح مجتمعيًا وأنت نفسك ربما زرت دولاً عربية وغير عربية وعرفت أن أخبار النخب هناك يصعب الحصول عليها بينما الأمر أسهل نسبيًا بمصر.

ولا تنس الاهتمام بالتقارير التي تصدرها وزارة التنمية الإدارية عن النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وتقارير وزارة التخطيط عن متابعة الخطة، وتقارير البنك المركزي وموقعه على الانترنت، ومواقع أسواق المال ففيها معلومات مهمة عن الشركات المقيدة وأخبارها.

ولا تنس في النهاية أن المعلومات قوة وأمانة، فكل ما يخص الأمن القومي أو المصالح العليا لبلد لا يحميه القانون، بقدر ما تحميه أمانة الصحفي ونزاهته وحياده ودقته وحرصه على التزام التوازن الذهبي بين حق الناس في المعرفة وواجب عدم الإضرار بالمصلحة القومية أو العامة بمفهومها الحقيقي.

كما أن المعلومة التي تؤثر على سوق المال ينبغي عرضها على كل الناس في توقيت متزامن.

لا تنتهي النصائح إذن....

وبالتأكيد يمتلك كل زميل رصيد من الخبرات الخاصة غير المطروقة للحصول على معلومات مطلوبة

للتحقيق أو الاستقصاء، ولكل شيخ أو قس طريقته كما يقولون، وقد عرفت في طريقي، كمثال، زميلاً يستطيع أن يلتقط المعلومات من خلف ظهره وان يرى بإذنيه (موهبة ينذر أن تواجه مثلها)، ومهما كانت صلابة الحواجز الموضوعية في طريقك للحصول على المعلومات فهناك دائماً إمكانية للقفز فوقها... والسبب بسيط.. أنت تعمل من أجل الحقيقة والناس ولا يمكن للأخريين أن يخذلوك لو تأكدوا من صدق رسالتك المهنية، وقد أقول إن الحقائق هي الأخرى لا تخذل محبيها!!

الإطار القانوني المحيط بالصحافة في مصر

من المهم أولاً التعرف على النصوص المتعلقة بالحرية العامة وحرية الإعلام والصحافة في الدستور المصري المعدل في مارس ٢٠٠٧ والتي وردت في الباب الثالث من الدستور.

مادة (٤٥): لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقاً لأحكام القانون.

مادة (٤٦): تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

مادة (٤٧): حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني.

مادة (٤٨): حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور، ويجوز استثناءً في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو إغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقاً للقانون.

مادة (٤٩): تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وتوفي وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

ومن أهم ما ورد أيضاً بالدستور في بابه الأول (الدولة)

مادة (١): جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

مادة (٢): الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

كما أن المحكمة الدستورية، وحسب ورقة للمحامى احمد محسن، أرست مبادئ هامة بشأن حرية الإعلام

أهمها: ان حرية التعبير هي الحرية الأصل، وحرية التعبير عن الرأي هي قاعدة كل تنظيم ديمقراطي، وحرية التعبير تتضمن بالضرورة حرية التعبير عن الآراء الخاطئة. وهكذا.. "من حيث النصوص أحلى من كده مفيش".

أما التشريعات ذات الصلة فأهمها بالقطع قانون سلطة الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، والذي ينص في المادة ٩ منه على «يحظر فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة وذلك كله دون الإخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا".

ولا يتسع المجال لعرض القيود القائمة به على حرية الصحفي والصحافة، سواء كان محققاً أو مخبراً صحفياً، فما أكثر الدراسات التي تطرقت إلى ذلك. ولدينا كذلك القيود التي يتضمنها قانون المطبوعات وقانون الطوارئ، وقانون المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة، وقانون المخابرات العامة، وقانون حظر نشر أخبار عن القوات المسلحة، وقانون الموظفين المدنيين بالدولة والذي يجرم إدلاء الموظف العام بالمعلومات إلا بإذن من رئيسه، بل يحول بينه وبين الإدلاء بأرائه في الشأن العام، وبعض المواد في قانون العقوبات وقانون الأحزاب وغيرها.

لكن الملاحظة العامة هي أن النصوص الدستورية يتم تقويض مضمونها التقدمي في العادة بالإحالة في تنظيم أي حق إلى القانون، وفي القانون نفسه يتم اللجوء إلى العبارات المطاطة التي يسهل أن تغل يد أي صحفي.. ناهيك عن المواطن العادي.. عن ممارسة حقه في الحصول على المعلومات التي يريد. ولا يرتب القانون في مصر أي عقوبة على من يقوم بحجب المعلومات، كما لم يضع قانون الصحافة نفسه، والذي نص على حق الصحفي في الحصول على المعلومات، آلية محددة ليحصل بمقتضاها الصحفي على تلك المعلومات، ولا زالت بعض الجهات الرسمية تفرق بين الصحف وبعضها البعض فتسمح لهذه بدخولها ولا تسمح لتلك.

وبعيداً عن النصوص الدستورية والقانونية فان الواقع العملي يعج بقيود لا حصر لها في طريق الوصول إلى إعلام عصري حر، وبطبيعة الحال فان أشواق الصحافة إلى الحرية لا حد لها وسيظل هناك دوماً ما تطالب به، ولذلك فان ما سنشير إليه تالياً من عوائق تجب إزالتها، يرتبط بالمعايير التي استقرت في مجتمعات عديدة، وأصبح من غير المعقول أو المقبول ألا نأخذ بها في مصر.

فهناك القيود على حرية تملك وإصدار الصحف للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأفراد، والكثير من العقوبات الأمنية والبيروقراطية التي تعطل حق الشركات المساهمة في إصدار الصحف، وقيود على استمرار رخصة الإصدار خاصة بعد وفاة صاحبها، وقوانين تقضي بالحبس في قضايا النشر رغم الوعد الرئاسي الواضح بإلغاء الحبس كلياً. ولا زالت هناك دعاوى حسبة تحركها النيابة العامة ضد الصحفيين والإعلاميين وصدر في بعضها أحكام بالحبس، وهناك أيضاً قضايا حسبة أميرتبطه بمسائل تمس الدين أو الأخلاق أو الفضيلة، تتم بشكل النفاقي كأن يرفع ادهم دعوى في محكمة القضاء الإداري طالباً وقف هذه المجلة أو تلك إذا كانت تصدر عن جهة إدارية، أو أن يرسل شكوى ضد كتاب إلى الأزهر الشريف فيحيلها إلى مجمع البحوث الإسلامية الذي يصدر تقريراً بدوره عن الكتاب ويرسله للنيابة العامة

موصياً بمصادرته. ورغم أن رأيه استشاري إلا أن النيابة عادة ما تأخذ به وتأمّر بالتحفظ على الكتاب أو المطبوعة وتطلب من المحكمة مصادرته. أو يلجأ إلى محكمة الأمور المستعجلة (دعوى مدنية) طالباً وقف عرض فيلم أو مسرحية.

ولا حل لمثل هذا النوع من قضايا الحسبة إلا بنص يقيد تلك الدعاوى بوجود صفة محددة ومصالحة مباشرة لرافع الدعوى فيها (كأن تكون القصيدة أو الفيلم أو المسرحية المعترض عليها تخصه بالتحديد). هناك كذلك اختلال في علاقة السلطة بالصحافة واستخدام متعسف للتشريع أو القانون في معاقبة بعض الأقلام المعارضة وتداخل ضاغظ بين المال والسلطة يؤثر بشدة على حرية الصحافة في مصر بشكل ظاهر أو خفي، وهناك هيمنة حكومية على الصحافة «القومية» والمفترض أنها لكل المصريين ويمولها دافعوا الضرائب.

ورغم كل ما تقدم فإن القيام بتحقيقات استقصائية معتبرة ممكن بل ومطلوب بشدة، وقد لا يسبب كل ما مضى من عوائق مشكلة، بل تأتي العوائق من داخل الصحافة نفسها، مثل عدم إعطاء المحرر التفرغ اللازم لمثل تلك المهام، أو عدم الإنفاق عليها أو الاهتمام بها، أو قصر النفس لدى الصحفي والصحيفة.. الخ. وأشير هنا إلى أن أهل بلاد الشام الذين يعتبرون أنفسهم اصل الصحافة الحديثة في المنطقة العربية يقرون بتميز المحققين الصحفيين المصريين بصفة عامة.

القذف والسب في القانون المصري

تنص المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات على انه "يعد قاذفاً كل من اسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ أمورًا لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجب احتقاره بين أهل وطنه". ويستوي أن تكون عبارات القذف منقولة عن الغير أو تكون من إنشاء الكاتب، كما يستوي أن تكون مباشرة أو غير مباشرة ولو في صورة أسئلة أو بالتلميح أو عبر المديح المبطن بالسخرية. وهناك، طبقاً للأستاذ سمير الباجوري المحامي، انقسام في الرأي بين من يرى أن القذف يتحقق سواء كانت الوقائع المسندة تستوجب عقوبة جنائية أو إدارية، ومن يرى أن القذف يتحقق إذا كانت الوقائع المسندة إلى المقذوف بحقه تستوجب عقوبة جنائية فقط.

وطبقاً للقانون لا يؤثر في توافر القصد الجنائي أن يكون القاذف حسن النية، لكن حسن النية يشفع فقط إذا كان القذف منصباً على موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة شريطة أن يتعلق القذف بأعمال الوظيفة العامة وينحصر في الواقعة ولا يتعداها مع إثبات كل ما تم إسناده إلى المقذوف بحقه.

ومع ما تقدم يقرر القانون المصري حق النقد المباح ولكن بشرطه بالرد على واقعة ثابتة وتهم الجمهور وأن ينحصر النقد فيها، وأن يجري باستخدام عبارات ملائمة ويتوفر فيه حسن النية. ويفرق القانون المصري بين القذف والسب، فالأول مرتبط بإسناد وقائع، أما الثاني فيتعلق بإسناد عبارات إلى المسبوب ماسة بالشرف أو الاعتبار. كما يفرق بين الاثنين وبين الطعن في الأعراض والخدش في سمعة العائلات، ولازالت عقوبة الحبس قائمة في هذه النوعية من الوقائع (كما هي قائمة في إهانة هيئة أجنبية أو إهانة هيئة دينية).

وهناك رابعًا تجريم التعرض لحرمة الحياة الخاصة. معروف أن قضايا القذف تنظر أمام محكمة الجناح وتستأنف أمام جناح مستأنف، وكلاهما جدولها مزدحم بالقضايا إلى حد نظر ٢٠٠ قضية في الجلسة الواحدة، وبعد الاستئناف هناك الطعن بالنقض حيث محكمة النقض أعلى هيئة قضائية. والملاحظ في الحالة المصرية أن بعض من يلجأون إلى رفع دعاوى لا يكون هدفهم الحصول على الغرامة التي يقررها القانون ولكن الرغبة في تخويف القائم بالنقد وتعجيزه، ويقابل ذلك أن بعض الصحف الصغرى تذهب في ممارسة القذف والسب إلى حد احتراف هذا العمل واستخدام أساليب ملتوية لممارسته وكأنه "كيف"، واتخاذ أداة للترويع أو الابتزاز مستغلة أن الشخص المقذوف لن يجد الوقت أو المال اللازم لمقاضاتها في المحاكم، أو قد يؤثر السلامة حتى لا تتماهى تلك الصحف في التشنيع عليه.

وأنا أفهم تمامًا أن أطرافًا في السلطة التنفيذية أو في الأحزاب أو رجال الأعمال كانت وراء مساندة بعض تلك الصحف لتخوض عنها معارك بالنيابة، لكنها تغولت وقد تتحول إلى مارد خرج من قمقم، ولذلك مثلما نرفض القيود على إصدار الصحف وعلى حرياتها فأننى اقترح، فضلاً عن تفعيل ميثاق الشرف الصحفي، إقامة جمعية أهلية لمكافحة الابتزاز للدفاع عن آحاد الناس في مثل هذا النوع من القضايا.

مصادر ومراجع

١. "إشهار الإفلاس فى القانون المصري"، د. سلامة فارس ود. بهاء على الدين هلال
٢. "مكافحة الفساد"، أيمن عقيل، مركز "ماعت"
٣. مذكرة بعنوان "الحماية القانونية للصحفي والكتابة الخالية من التجريم"، إعداد الأستاذ سمير الباجوري المحامي
٤. البرنامج الانتخابيان للزميلين الصحفيين أحمد النجار ورجائي الميرغني المرشحين في انتخابات نقابة الصحفيين مارس ٢٠٠٧
٥. ورقة بعنوان "حرية الإعلام بين المواثيق الدولية والتشريعات المصرية" للأستاذ أحمد محسن المحامي

Duff Wilson's Reporters Desktop
www.reporter.org/desktop

PRNewswire
www.prnewswire.org

The Reporter's Committee for Freedom of the Press
www.rcfp.org

Reporters without Borders for Press Freedom
www.rsf.org

Investigative Reporters and Editors Tip Sheets
www.ire.org/resourcecenter/tipsheets.php

Open Secrets
www.opensecrets.org

Society of Professional Journalists
www.spj.org

PACER Federal Courts Search
www.Pacer.psc.uscourts.gov

GuideStar Non-Profit Registry
www.guidestar.org

Securities and Exchange Commission
www.sec.gov

Capital Market Authority
www.cma.gov.eg

Bureau of Economic Analysis
www.bea.gov

U.S. Census Bureau
www.census.gov

Department of Agriculture
www.usda.gov

The Environmental Protection Agency
www.epa.gov

U.S. Department of Education
www.ed.gov

National Center for Education Statistics
<http://nces.ed.gov>

Coverage of the hospice care provider
http://www.tulsaworld.com/news/article.aspx?subjectid=13&articleid=001015_Ne_a1level&archive=yes

Coverage of the CFS collapse
http://www.tulsaworld.com/news/article.aspx?subjectid=11&articleid=19990601_cf_a1thefall&archive=yes

Business-related sites to consider
www.business.com
www.corporatesearch.net
www.powerreporting.com
www.fool.com
www.howstuffworks.com/stock.htm

لا أحد يتصور أنه سيدخل مجال العمل في الصحافة لكي يقوم بإجراء عمليات حسابية، إلا أن ذلك لا يعني الصحفي من أن تكون لديه بعض المعلومات الأساسية عن العمليات الحسابية البسيطة. تصور مثلاً أنك تقوم بإعداد تحقيق صحفي عن زيادة فرص العمل، أو عن التغير في تركيبة أو عدد السكان، أو عن تكاليف المعيشة، أو البورصة، أو اتجاهات السوق، أو الموازنة، كل هذه الموضوعات تتطلب إلمامك - ولو إلماماً بسيطاً - بعلم الحساب.

ولذلك، فالقاعدة الأساسية التي يجب أن يدركها كل صحفي، هي ضرورة التأكد من صحة كل رقم تأكدًا تامًا، مثلما يتم التحقق من صحة كل كلمة وكل مصدر وكل واقعة. مما يعني ضرورة القيام ببعض المسائل الحسابية البسيطة، مثل عمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة، وقد يتطلب الأمر أحياناً حساب نسب مئوية، أو البحث عن رقم مجهول، وأحياناً ما يكون ذلك بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير. فإذا أحسست أنك لا تستطيع القيام بذلك، فلا بأس من الاستغناء عن كل ما قيل في هذا الدليل الإرشادي، افعل ذلك الآن، لأن احتفاظك بهذا الدليل الإرشادي يعني أنك مقتنع بأهمية المسائل الحسابية.

إذاً، دعونا نقدم بعض القواعد البسيطة التي ستساعدك على الإبحار في لغة الأرقام. سنركز الآن على النسب المئوية، فعلينا أن نبدأ بتفهم معناها.

النسبة المئوية تعني نسبة الرقم للعدد 100. فنسبة 50% تعني 50 من 100، أي النصف. وتذكر في كل مرة تشير إلى نسبة مئوية أنها توازي رقمًا بعد العلامة العشرية، ف 50% تساوي 0.50 أي نصف، وهكذا.

إذاً، فلنطبق هذه المبادئ: إذا استثمرت 10 دولارات في شركة أوراق مالية، وأظهر الحساب الختامي أن لك في آخر العام 50% من استثمارك الأصلي، فكم هي ثروتك الحالية؟ وإذا تضاعفت أموالك ثلاث مرات، فهل هذا يعني أن ثروتك زادت 300%؟

لا، إذا تضاعف حجم استثمارك ثلاث مرات فهذا يعني أن ثروتك زادت 200%، معك الآن 30 دولارًا، أي إن الزيادة هي 20 دولارًا، أي 200%. وهذا يقودنا إلى المفهوم الغريب وهو مفهوم زيادة النسبة المئوية. أن زيادة النسبة المئوية تعني: "ما هي كمية الزيادة لشيء ما؟". فمثلاً أخبرك مديرك بأنك ستحصل على أجر يساوي 150% من أجرك في الساعة، والذي يصل إلى 10 دولارات، فهذا يعني أن أجرك سيصبح 15 دولارًا في الساعة، وبدلاً من ذلك يمكن أن تطلب من رئيسك زيادة قدرها 150%، فهذا يعني أن أجرك سيصبح 25 دولارًا في الساعة.

وفيما يلي أقدم لكم معادلة الزيادة المئوية:

$$[(\text{الرقم الجديد} - \text{الرقم القديم}) \times 100 = \text{نسبة الزيادة}]$$

الرقم القديم

$$\text{ومن ثم فإذا زاد أجرك في الساعة من 10 دولارات إلى 25 دولارًا فنسبة الزيادة تكون كما يلي:}$$
$$\frac{(\$25 - \$10) \times 100}{\$10} = \frac{\$15 \times 100}{\$10} = \frac{\$1,500}{\$10} = 150\%$$

هذا كل ما تحتاج معرفته عن حساب الزيادة المئوية، وتبقى نقطة صغيرة أخرى أود أن ألفت نظركم إليها في هذا الصدد، تتعلق بتقريب الأرقام عند حساب نسبة الزيادة المئوية. وإليك السبب: فلنقل مثلاً أن ميزانية بلدية ما قد وصلت إلى 4.7 مليون دولارًا بينما كانت 3.7 مليون دولارًا في السنة السابقة. فإذا استخدمنا المعادلة المذكورة أعلاه ستكون نسبة الزيادة المئوية 27.3%، إلا أنني تلاعبت بهذه الأرقام، عندما قمت بتقريبها، فالأرقام الأصلية (دون تقريب) كانت 3,651,001 والرقم الجديد هو 4,748,988 على التوالي، فإذا استخدمنا المعادلة ستصبح النتيجة كما يلي:

$$\frac{(\$4,748,988 - \$3,651,001) \times 100}{\$3,651,001} = \frac{\$1,097,987 \times 100}{\$3,651,001} = \frac{\$109,798,700}{\$3,651,001} =$$

تساوى زيادة بنسبة 30.10%

وكما ترون فإن 30.10% تختلف عن نسبة 27.03%. ولذلك لا يصح أبدًا تقريب الأرقام الأصلية، وتأكد دائماً من دقة الأرقام التي تذكرها في عملك.

وهناك أيضاً خطأ شائع آخر عند التعامل مع النسب المئوية. فلنقل مثلاً إن 55% من الأشخاص الذين لهم حق التصويت قد أدلوا بأصواتهم في انتخابات سنة 2005، ثم فلنقل إن 60% قاموا بالإدلاء بأصواتهم في انتخابات سنة 2009. قد تعتقد لأول وهلة أن نسبة الزيادة 5%، وهذا خطأ. ذلك أنك لا تستطيع أن تقارن الرقمين؛ لأن مكوناتهما اختلفت، ففي فترة الأربع السنوات توفي بعض الأفراد، وانتقل غيرهم للخارج، كما أصبح آخرون مؤهلين للمشاركة في الانتخابات، وبعضهم سُجن مثلاً.. إلخ. ما يمكن أن نقوله إذاً هو أن الرقم قد ارتفع خمس نقاط مئوية، ذلك أنه دون معرفة السكان الذين يشكلون العينتين يكون من المستحيل إجراء مقارنه أكثر تحديداً.

عمليات حسابية أخرى

هناك بعض المعادلات لعناصر حسابية أخرى قد يواجهها الصحفي خلال تعامله مع الموضوعات الاقتصادية، مثل المعدلات والمتوسطات. فمن الضروري أن يفهم الصحفي طريقة حساب كل منها، فمثلاً: يتم حساب

المتوسط بجمع كل الأرقام في مجموعة ما، ثم قسمة هذا الرقم على إجمالي عدد البنود في المجموعة. مثلاً متوسط خمس أرقام 4، 6، 8، 9، 13 هو: $4 + 6 + 8 + 9 + 13 = 40$ $40 \div 5 = 8$. وأحياناً تتم الإشارة إلى المتوسط بأنه "المعدل".

وفي بعض الأحيان يكون "المتوسط" أو "المعدل" مضللاً أيضاً، كما ترون في المثل التالي: مرتب مدير شركة ما 200000 وهناك أربعة موظفين يتقاضى كل منهم 20000 أي أن متوسط الأجر هو 56000 (280000 ÷ 5 = 56000). ورغم أن معدل المرتبات جيد، بل مجزٍ جداً، إلا أن هذا المعدل أكبر كثيراً مما يحصل عليه أي موظف في هذه الشركة، فالرقم هنا مضلل، رغم أنه صحيح.

المعدل هو الرقم المتوسط في سلسلة من الأرقام. فنصف الأرقام أعلى ونصفها على الجانب الآخر أقل. ففي المثال الذي سبق الإشارة إليه تشتمل سلسلة الأرقام على 200000 و 20000 و 20000 و 20000 و 56000 هو المعدل. فإذا استخدمت المعدل في أي تحقيق عليك أن تشرح وتبسط المعلومات الصعبة لقرائك. عليك أن تفترض أن القارئ ليس ملماً بشؤون الاقتصاد، لذا يجب تكبير القارئ بأن المعدل يمثل الرقم الوسط في سلسلة الأرقام، فإذا كان معدل سعر البيوت هو 280000 فهذا يعني أن سعر نصف البيوت أقل وسعر نصفها الآخر أعلى.

وفي بعض الأحيان يجد الصحفيون أنفسهم مضطرين للتعامل مع أرقام يكون من السهل التعامل معها كمعدلات، أي المقارنة بين عدد كبير وبين عدد أصغر. فالضريبة العقارية مثلاً توضع في شكل معدلات، ويتم التعبير عنها على أساس ضرائب تدفع عن كل 100 دولار من قيمة العقار، فإذا كانت الضريبة 1.25% على بيت قيمته 100000، فهذا يعني أن الضريبة سيتم حسابها بضرب نسبة الضريبة في قيمة العقار، وفي هذه الحالة مثلاً سيتم الحساب كما يلي:

$$1250 = 100000 \times 0.0125 = 100000 \times (100 \div 1.25)$$

إذا مالك العقار سيدفع 1250 كضريبة عقارية على بيت قيمته 100000. وأخيراً عليك دائماً التأكد من الأرقام، قم بالتشكيك في الأرقام المتاحة لديك تماماً كما تتشكك في كلماتك، واعتني باختيارها حرصاً منك على تحقيق أكبر قدر من الدقة. فالخطأ في ذكر الأرقام كفيل بتدمير مصداقيتك أمام قرائك بالقدر نفسه الذي يمكن أن تدمره أخطاء في الكلمات أو التعبيرات أو الوصف أو ذكر المعلومات، كما أن الخطأ في ذكر رقم قد يؤدي إلي تحطيم سمعة المنظمة أو الجهة التي استندت إليها في تحقيقك الصحفي.

لا تقبل الأرقام كما هي، ولا تثق في صحتها. افحص الأرقام كما تفحص كل كلمة في تحقيقك، ولا تخش القيام بهذه العمليات الحسابية، حتى تتأكد من دقة كل معلومة في التحقيق الذي يحمل اسمك، فتثق القارئ مسؤولية يجب الحفاظ عليها.

لا يمكن لأي حديث عن الصحافة أن يكون كاملاً ومنطقيًا دون تفهم الآثار الخلقية للعمل - وهذا طبعًا ينطبق على التحقيقات الصحفية - فكل منا يعتقد أن له بوصلته الخاصة التي توجهه لاتخاذ القرار، سواء كنا صحفيين محررين أو رؤساء تحرير. إلا أن تحديد معايير هذه البوصلة الخاصة بنا كعاملين في مجال الصحافة يختلف عن معايير غيرنا من خارج مجال الصحافة.

وقد كتب بوب ستيل عن هذا المجال الشائك على مدى عشرين عامًا - وهو خبير في أخلاقيات الصحافة بمعهد بوينر للدراسات الإعلامية - وأعد عشرة أسئلة تتعلق بأخلاقيات الصحافة. وأنا شخصيًا كثيرًا ما استخدمت هذه الأسئلة العشرة، وكنت أطرحها علي طلبتي في كل دورة أقوم فيها بتدريس الصحافة. وهذه الأسئلة العشرة تصلح نقطة بداية لأي صحفي:

١. ماذا أعرف فعلاً عن الموضوع الذي أنوي الكتابة عنه؟ وما الذي أحتاج إلى معرفته عن نفس الموضوع؟
٢. وما هو هدفي الصحفي؟
٣. ما هي الجوانب الأخلاقية التي تهمني والتي أسعى إلى ترسيخها؟
٤. ما هي سياسة المطبوعة (مجلة، أو صحيفة... إلخ) التي أعمل بها؟.. وما هي الخطوط الإرشادية المهنية التي يجب أن التزم بها؟
٥. كيف يمكن ضم آخرين ممن لهم وجهات نظر وآراء مختلفة في عملية اتخاذ القرار بشأن التحري والتحقق والنشر؟
٦. من هم أصحاب المصلحة الذين سيتأثرون بقراري؟ وما هي دوافعهم؟ وأي هذه الدوافع مشروع؟
٧. ماذا لو تم عكس الأدوار؟ ماذا سيكون شعوري لو أنني كنت مكان أحد أصحاب المصلحة؟
٨. ما الآثار المحتملة لقراري أو تصرفاتي، على المدى القصير، وعلى المدى البعيد؟
٩. كيف يمكن تعظيم أثر قلبي للحقيقة، والحد من أضراره في الوقت نفسه؟
١٠. هل أستطيع أن أبرر أفكاري وقراراتي بشكل منصف وعادل لزملائي، ولأصحاب المصلحة، وللجمهور؟

ويمكن تطبيق هذه الأسئلة الأخلاقية المتعلقة بتحرير قصة خبرية أو تحقيق صحفي في أي مكان. فكر بداية في مصدر الفكرة، وإمكانيات التوصل إلى مصادر لمساعدتك في إجراء تحقيقك، وحدد هدفك من التحقيق. فكر في الأسئلة العشرة المذكورة أعلاه أثناء تحريك عن الموضوع، وتجميعك للمعلومات الخاصة به، هذه الأسئلة يمكن أن تساعدك إلى حد كبير عند تقديم وإعداد وكتابة تحقيقك. إنها تساعدك على اختيار وصياغة العنوان، وعلى اختيار الصور والرسومات البيانية، كما تذكر أيضاً بضرورة أن تسأل نفسك: "إلى أي مدى التزمت الصدق في إعدادي لهذا التحقيق؟". وأخيراً فكر في الجانب الأخلاقي بعد النشر، كيف سأستجيب لردود فعل القراء؟.. وهل يمكنني أن أصحح أخطائي؟

إن من يقومون بالتحري بهدف إعداد تحقيق صحفي لا يقومون فقط بالرد على فعل مهم، بل إنهم أحياناً يحاولون شرح سبب أو سلسلة الأسباب التي أدت إلى وقوع حدث معين. وكثيراً ما تخضع تحقيقاتهم لفحص دقيق من جهات مختلفة، لهذا فالاستعانة بخبرة شخص متخصص مثل "ستيل" وأسئلته العشرة لمساعدتك في عملك قد لا تحميك من النقد، ولكنها على الأقل ستمكنك من الدفاع عن نفسك في حال تعرضك لهجوم، وهو شيء وارد بالنسبة لأي صحفي ينشر معلومات في صحيفته، ومن حق أي شخص أو جهة التعقيب عليه إعمالاً لحق الرد الذي يكفله القانون.

الإفلاس Bankruptcy

هو الحالة التي تطلب فيها شركة ما حماية المحكمة لها من دائنيها. وقد ترفع شركة ما دعوى إفلاس لكي تعيد هيكلتها نفسها أو لتصفية نفسها. وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يعني أن الشركة تعاني من حالة عجز مالي. وإعلان إفلاس شركة ما يزعج حملة أسهمها؛ ذلك لأن ممتلكاتهم في الشركة ستصبح مهددة. وعندما ترفع الشركة دعوى إفلاس، فإن الدائنين يوحدون صفوفهم باعتبارهم دائنين عاديين، أي غير مرتينين؛ مما يضعهم في أدنى مستوى عند الحصول على عائد من الشركة في حالة إعادة هيكلتها أو تصفيتها. أما ملكية حملة السندات فهي مضمونة، ولذلك غالبًا ما تكون لهم فرصة أفضل في استعادة قدر أكبر من استثمارهم في السندات.

بيتا Beta

هو مقياس حساسية أي ورقة مالية. أي مقياس لمستوى الأداء الذي يجب أن تحققه الورقة المالية مقارنة بغيرها في سوق الأوراق المالية. وأفضل بيتا Beta هو (1) (الواحد الصحيح) بمعنى أن ما يجري على السهم الواحد هو ما يجري على كل الأسهم في السوق، لكن ذلك غير ممكن بسبب وجود عدد من المتغيرات في السوق. لذلك فكلما كان أداء السهم أقرب إلى (1) (واحد صحيح) زادت احتمالات صعوده أو هبوطه مع السوق.

السند Bonds

هو قرض قدم لشركة ما. وقد تصدر شركة، سواء كانت خاصة أو عامة، سندات لتحصل على تمويل رأسمالي. ويدفع حامل السند مبلغًا معينًا لمصدر السند، ومقابل ذلك يتعهد مصدر السند بسداد قيمته مضافًا إليها الفائدة. وعادة ما تُسدد الفائدة كل ثلاثة شهور أو كل سنة. وللسند أجل استحقاق، ولا بد من رد قيمته في موعد استحقاقه. فعند إصدار السند يحدد أجله بخمس أو عشر سنوات مثلاً، وبعد مرورها يمكن لصاحبها استرداد قيمتها كاملة.

الإهلاك Depreciation

قد تنخفض قيمة الشيء بمرور الزمن، وقد تتناقص قيمته بالاستهلاك. ويتم التعبير عن ذلك بكلمة الاستهلاك، وهو التعبير الذي يستخدمه المحاسبون في الحسابات الختامية للشركات ليشروا كيفية تناقص قيمة أصل ما كمنصنع أو معدات أو تكنولوجيا معينة.

الربح الموزع على السهم (الكوبون) Dividend

قد يقرر مجلس إدارة شركة ما، عندما يصل صافي ربحها إلى معدل معين، أن يوزع عائداً على السهم. وهذا التوزيع للثروة الناتجة عن أعمال الشركة الناجحة هو وسيلة لمكافأة حملة الأسهم على شرائهم لأسهم الشركة. وعادة ما يتم صرف الكوبون على أساس ربع سنوي، إلا أن الشركات ليست مضطرة لتوزيع هذا الكوبون وبعضها لا يقوم أصلاً بتوزيعه.

الأرباح Earnings

هي مقياس نجاح الشركة. وعادة ما يتم حسابها على أساس ربع سنوي ، ويتم التعبير عن هذا الرقم في الشركات المسجلة بالبورصة على أساس أنه ربحية السهم. وببساطة، فإن هذا الرقم هو إجمالي الدخل مخصوماً منه إجمالي المصروفات. وهذه أبسط وسيلة لقياس النجاح الاقتصادي لشركة ما في خلال فترة زمنية محددة.

الدخل Income

يمثل ما تحققه شركة ما مقابل بيع منتجاتها. ويختلف إجمالي الدخل عن صافي الدخل. فإجمالي دخل شركة ما يعني ما حققته خلال فترة معينة عادة ما تكون ربع سنة. أما صافي الدخل فهو إجمالي الدخل بعد خصم المصروفات. ومقارنة صافي دخل شركة ما في سنة مع سنة أخرى أو في فترة ربع سنة بربع سنة آخر هو معيار قياس أداء الشركة.

معدل سعر السهم للربح P/E Ratio

هو نسبة سعر سهم شركة ما إلى ما يخص السهم الواحد من ربح الشركة. وهو أكثر الوسائل شيوعاً لتقييم أداء الشركات؛ لأنه سهل الفهم. فإذا قمت بشراء سهم نسبة سعره للربح ١٢ مثل، فإن هذا يعني أن استردادك للقيمة الأصلية لسهمك من الشركة سيستغرق ١٢ سنة، ذلك إذا افترضت أن الشركة ستظل شركة ناجحة وأن إرباحها ستظل مستقرة ولن تنقص. ويعتقد المستثمرون دائماً أن الشركة التي تستطيع تحقيق هذه النسبة العالية هي شركة في مرحلة النمو. وقد تبدو هذه النسبة عالية في فترة معينة، إلا أن نمو الشركة قد يؤثر على هذه النسبة تأثيراً بالغاً في فترة وجيزة.

التصنيف Ratings

المعروف أن حامل السند يستطيع استرداد قيمته بعد مرور فترة معينة، بالإضافة إلى صرف فوائدها في المواعيد المتفق عليها. ويعتمد تصنيف السند على احتمالات عدم سداد قيمته الأصلية أو التخلف عن سداد فوائده. وكلما كان تصنيف السند عالياً، انخفضت مخاطره، وبالمثل فكلما كان تصنيفه منخفضاً، ارتفعت احتمالات عدم سداه. وتُسمى السندات ذات التصنيف الأعلى "سندات تستحق الاستثمار فيها" وتلك ذات التصنيف الأدنى "سندات خردة".

الأوراق المالية Stocks

تمثل نصيباً من رأسمال الشركة. أي أن حملة الأسهم مساهمون كل بنصيبه في ملكية الشركة. ويسمح لهم ذلك بالمشاركة إلى حد ما في اتخاذ القرارات بها، مثل اختيار أعضاء مجلس إدارتها. كما تسمح مساهماتهم بالحصول على الأرباح الموزعة إذا ما كان أداء الشركة المالي جيداً. وللأسهم أيضاً قيمة بيعية في السوق. وتهتم الحكومات بإنشاء البورصات إذا ما توافر لديها الاهتمام الكافي بتداول الأوراق المالية.

في زيارات سابقة لي لمصر، حاول بعض الصحفيين المصريين والمهتمين بالصحافة المصرية تبرير عدم ذكر أسماء الشركات الخاصة في القصص الخبرية حتى لا تعتبر نوعاً من الدعاية المجانية لها. وقد يثير الصحفي الذي يشير إلى اسم الشركة شكوك زملائه، وربما يتهمونه بتقاضي مقابل ذكر اسم الشركة، بما يمس سمعته ونزاهته، وبدلاً من ذلك، فعند تغطية مثل هذه الوقائع يلجأ الصحفي إلى التلميح للدلالة على الشركة دون ذكر اسمها.

دعونا نتفق على أن معظم التحريات قد تفضح أموراً لا ترغب الشركات في كشفها، ولهذا فليس متوقعاً أن يحقق الصحفي فائدة مالية من كشفه لهذه الأمور المخفية. لكن استخدام أسلوب التلميح يكون على حساب الوضوح، ويعطي القراء انطباعاً بالغموض، ويثير تساؤلات بلا سبب، فهو سلاح ذو حدين. فإذا أردت التحري عن إنفاق غير مبرر أو غير سليم للأموال في جامعة خاصة مثلاً، فقد تصفها بالقول "مؤسسة تعليمية تقع بالقرب من الكيلو ٤٣ على طريق مصر إسماعيلية" وتفترض أن القراء يعرفون مضمون القصة الخبرية ويفهمون مغزى التلميح. دون أن تضطر لذكر اسم هذه الجامعة.

دعوني أعتزف لكم أي، مثلاً، لا أعرف أصلاً بوجود جامعة خاصة في أي مكان على طريق مصر إسماعيلية، وبالتالي لا أعرف طبعاً إن كان هناك سوء استخدام للأموال في جامعة معينة أم لا. وكشخص من خارج البلاد، سأشعر بأني لا أفهم الموضوع، ولا أستطيع متابعة الخير أو البرنامج. وهذا ينطبق على بعض قراء الصحف المصريين الذين ليس لديهم معلومات عن التعليم العالي في مصر، فسوف تنتابهم الحيرة أيضاً. وهذه الحيرة لن تزول إذا استمر المحرر في الكتابة والتلميح بأن "المؤسسة التعليمية التي تقع على الكيلو ٤٣ على طريق القاهرة الإسماعيلية...". إن التحقيق الصحفي كله سيصبح مشوشاً، والقراء يفضلون الوضوح ويحبون قراءة الحقائق الكاملة دون رموز أو تلميحات غير مفهومة.

كذلك لا يحب القراء، أيضاً، الموضوعات التي تثير أسئلة أكثر مما تجيب على أسئلة. وأول ما سيخطر على بال القارئ عند قراءته لهذا التلميح هو: لماذا استخدم المحرر هذا التلميح؟، وربما أدى هذا التساؤل إلى التفكير فيما يحققه الصحفي من عدم ذكر الاسم صراحة؟

من الذي يحاول أن يحميه؟ ولماذا؟ ولماذا لم يصرح بالاسم؟ هل هي الجامعة التي اعتقد أنه يعنيه بهذا التلميح أم هي جامعة أخرى؟ فإذا كانت نفس الجامعة.. لماذا لم يذكر الاسم؟ من المستفيد من عدم ذكر الاسم؟

هذه هي الأسئلة المعقولة والرفيعة التي سنثار، وسيرهق القراء أنفسهم في محاولة معرفة الجامعة المقصودة وتحديد اسمها. ويضر ذلك التحقيق؛ لأنه أثار شكوكاً أكثر مما أجاب على أسئلة. لذلك فمن الظلم فعلاً أن ترهق نفسك في البحث والتحميص وجمع المعلومات والخروج بتحقيق رائع ثم تفسده بترك القراء والمشاهدين يتساءلون دون إرضاء رغبتهم في المعرفة باستخدام أسلوب التلميح.

وأخيراً، فليس من مهام الصحفي إخفاء الحقيقة، إنما واجبنا هو إلقاء الضوء، ثم توزيع الضوء لكي لا يتركز على نقطة واحدة بما يهدم مصداقية الخبر. لماذا لا تسمى الأشياء بأسمائها. فإذا لم يكن لدى (جامعة شيفر) نظام مراقبة حسابات داخلي وتستخدم أموال ميزانية التعليم بشكل خاطئ، فعليك أن تقول ذلك صراحة. وواجبك كمحقق صحفي أن تذكر أرقام المبالغ التي يتم إنفاقها، ومن الذي ينفقها، وفي أي مجالات أنفقت، ومن المستفيد بها. وعليك ذكر الاسم بالتحديد بأنها "جامعة شيفر" وليس مدرسة أو جامعة أو معهد تعليمي آخر. وهذا سيعطي تحقيقك صحة ومصداقية لدى القارئ.

إن ذكر أسماء الشركات التي تحريت عنها ليس جريمة، بل إن الجريمة الحقيقية هي حجب الحقائق عن القراء والمشاهدين، فالعمل الجيد يتطلب ذكر الأسماء، فاذاًرها.



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE